

الملحق الثاني عشر: خطط عمل الأهداف الإستراتيجية

يوفر هذا الملحق خطط عمل الأهداف الإستراتيجية كما هو مبين في وثيقة الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية 2014-2015.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

السياق والأساس المنطقي

1- توجد قدرة كافية في العالم لإنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع بدرجة كافية؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق خلال العقد المنصرم، ما زال 870 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن. وفي صفوف الأطفال، يقدر أن 171 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن (متقزمو النمو)، وأن 104 ملايين طفل ناقصو الوزن، وأن نحو 55 مليون طفل لديهم سوء تغذية حاد (هزال). وعلاوة على ذلك، يعاني من نقص في المغذيات الدقيقة، أو "الجوع الخفي"، أكثر من ملياري شخص على نطاق العالم، مما يعوق التنمية البشرية والاجتماعية - الاقتصادية ويسهم في إدامة دورة مغلقة من سوء التغذية ونقص التنمية. وفي الوقت نفسه، يقدر أن 1.4 مليار شخص يعانون من الوزن الزائد وأن 500 مليون شخص يعانون من البدانة. وعدا عن الأبعاد الأخلاقية لهذه المشكلة المعقدة، فإن تكاليفها البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بوجه عام هائلة من حيث فقدان الإنتاجية والصحة والرفاه وانخفاض القدرة على التعلم وانخفاض درجة تحقيق الإمكانات البشرية.

2- وتزداد صعوبة قبول استحكام الجوع وسوء التغذية في مواجهة القفزات الكبرى التي تحققت في مجالات من قبيل النمو الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا وتوافر الأغذية. وما يلزم هو وجود التزام أقوى كثيراً، وعمل أكثر استهدافاً واتساقاً بين القطاعات ومختلف جماعات أصحاب الشأن، ووجود مسؤولية أكبر. وهذا يعني أيضاً أن أهداف الأمن الغذائي والتغذية، والإجراءات اللازمة، تؤخذ في الاعتبار تماماً في استراتيجيات التنمية، وتنفذ على النحو الصحيح، وتمول تمويلًا كافياً.

3- ومن اللازم أن يضم هذا المسعى مجموعة متنوعة من أصحاب الشأن، مع مراعاة التحديات الجديدة، التي لم تُفهم بعد تماماً: مثل أثر العولمة، وسرعة التحضر، والتحول في نظم الأغذية والزراعة؛ والتغيرات الواسعة النطاق في أساليب الحياة؛ وتغيّر المناخ وغيره من الأخطار التي تهدد البيئة؛ وأوجه التقدم التكنولوجي والعلمي التي تغيّر طابع الاتصالات وإنتاج وتوزيع الأغذية والمنافع الزراعية؛ وتقلب أسعار الأغذية والطاقة.

4- ومن بين أركان إطار العمل هذا الأساسية وجود فهم مشترك للمشاكل والحلول، وتوافر بيانات ومعلومات يمكن التعويل عليها، وتوافر قدرة كافية في مجالات تحليل السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها، ووجود نظم فعالة

للمساءلة مع الرصد المنتظم للتقدم المحرز ومع تقييم الأثر. وهو يقتضي أيضا وجود آليات مؤسسية شاملة وشفافة ومستندة إلى الحقوق ووجود نظم للحوكمة قابلة للاستدامة.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 1

5- يعزى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المقام الأول إلى الافتقار إلى الإمكانات المادية والاقتصادية للحصول على الموارد اللازمة لتأمين ما يكفي من الغذاء، واستهلاك وجبات غذائية مناسبة من الناحية التغذوية، من حيث الكمية (الطاقة) والتنوع (التنوع، والاختلاف، والمحتوى التغذوي، وسلامة الأغذية). وهذا يشمل عدم كفاية الدخل أو عدم إمكانية الحصول على أصول الإنتاج والموارد الأخرى التي من شأنها أن تسمح للفقراء والمستضعفين والمهمشين شراء الأغذية أو إنتاجها.

6- وتؤدي الأزمات الاقتصادية وغيرها إلى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وإن الكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية لا تعرض للإمكانات الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا المادية للحصول على الأغذية، وتقوض إجمالي القدرة على الصمود أمام التهديدات والأزمات في المستقبل. وتواجه المرأة على وجه الخصوص تحديات في الحصول على الأصول وكسب دخل كاف. وحتى عندما لا تشكل الإمكانات الاقتصادية للحصول على الأغذية عائقا، فإنه يمكن للأفراد المعاناة من سوء التغذية بسبب الوجبات الغذائية الفقيرة من حيث الكمية والتنوع. وغالبا ما يكون هذا نتيجة لسوء فهم أو عدم معرفة الآثار الصحية الخطيرة المحتملة لاستهلاك وجبات غذائية سيئة النوعية.

7- وتتقضي معالجة الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عددا من العناصر وهي: الالتزام السياسي؛ وفهم مشترك للمشاكل والحلول؛ وآليات حوكمة مناسبة والتنسيق الملائم؛ ومواءمة السياسات والبرامج والاستثمارات؛ الارتقاء بنظم الأغذية والزراعة لتحسين التغذية؛ ومعالجة الفجوة بين الجنسين. وتشكل هذه العناصر ركائز الهدف الاستراتيجي 1.

الالتزام السياسي

8- خلال العقدين المنصرمين، قدم القادة وصناع القرار تعهدات في مناسبات شتى رفيعة المستوى بأن يحدوا من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بينما تصدر الأمن الغذائي جداول أعمال المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية والعالمية وتجمعات البلدان (من قبيل مجموعة العشرين ومجموعة الثماني). ويمثل إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادرتين أساسيتين تبرزان أهمية الأمن الغذائي في جداول الأعمال الإنمائية العالمية والإقليمية وضمن منظومة الأمم المتحدة. بيد أن الحقيقة في الميدان معقدة، حيث أن الالتزامات والإجراءات وتعبئة الموارد من جانب الجهات المعنية والشركاء غير كافية أو غير منتظمة. ومن هذا المنطلق، أهاب

الأمين العام للأمم المتحدة بالقادة الذين اجتمعوا في مؤتمر قمة ريو + 20 أن يواجهوا "تحدي القضاء على الجوع"، وهو نداء أقرته وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما، واليونيسيف، والبنك الدولي. وينبغي للهدف الاستراتيجي 1 أن يتناول في المقام الأول كيفية توليد التزام سياسي أقوى وقدرة على تعبئة الموارد على جميع المستويات، ولكنه ينبغي أن يتناول أيضا إقامة شراكات فعالة داخل البلدان وفيما بينها، ومع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

9- وينبغي أن تتضمن الالتزامات وضع أهداف وسياسات وبرامج أكثر صراحة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وآليات للرصد والمساءلة في استراتيجيات التنمية الوطنية. ويجب أيضا التعهد بالالتزامات راسخة بتحسين الوجبات الغذائية ورفع مستويات التغذية، مع تحسين وضع المرأة والأطفال والفقراء والفئات المستضعفة من السكان.

وجود فهم مشترك للمشاكل والحلول

10- بإمكان الاقتصاد بوجه عام، وقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاعات الاجتماعية وغيرها، الإسهام بطرائق متعددة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تفهم هذه التفاعلات فهماً أفضل من جانب القادة وصنّاع القرار وغيرهم من أصحاب الشأن. فكثيراً ما يُنظر إلى الحد من الجوع وإلى تحقيق الأمن الغذائي على أنهما يتوقفان حصرياً تقريباً على الزراعة ولا سيما إنتاج الأغذية بينما كثيراً ما يفهم الأمن الغذائي على أنه الاكتفاء الذاتي من الأغذية. ولا تلقى الجوانب المتعلقة بالحصول على الغذاء والتغذية الاهتمام المناسب. وغالبا ما تكون هناك معلومات منفصلة أو مجزأة أو ما لا تكون هناك أي معلومات عن حالة الأمن الغذائي والتغذية، وعن الإجراءات المتخذة في مختلف القطاعات من جانب العديد من أصحاب الشأن، وعن أثر تلك الإجراءات. وينبغي أن يسهم الهدف الاستراتيجي 1 في توليد البيانات والإحصاءات والمعلومات الأساسية وتشجيع إيجاد فهم مشترك متين للمشاكل والحلول.

11- ويتمثل جزء أساسي من استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بطريقة مستدامة في تبادل المعرفة والتجارب بين البلدان وفيما بين أصحاب الشأن على جميع المستويات. ويمكن استخدام الدروس المستخلصة من النجاح في مكافحة الجوع وسوء التغذية من قبل البلدان التي ما زال فيها الجوع والفقر المدقع يمثلان حقيقتين تشكلان تهديداً. وتوجد إمكانات كبيرة لمواصلة سد الثغرات التكنولوجية والسياسية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغير ذلك من أشكال تبادل المعرفة.

آليات الحوكمة والتنسيق

12- يعتبر الأمن الغذائي مفهوماً متعدد الوجوه ويشمل أبعاد توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، واستقرارها، واستخدامها. كما أن التغذية الجيدة تتوقف على اتخاذ إجراءات فعالة في مختلف القطاعات، بما في ذلك تحسين

إمكانية الحصول على أغذية متنوعة، وممارسات مناسبة للرعاية والتغذية، والتمتع بمستوى مناسب من الصحة والإصحاح. ومن ثم، يتوقف إحراز التقدم في هذا المجال الواسع النطاق على وجود نظم حوكمة فعالة تشجع تعددية التخصصات ومشاركة الكثير من أصحاب الشأن، وتستند إلى المشاركة والشفافية والإنصاف والمساءلة كمبادئ أساسية. وستؤدي نظم الحوكمة هذه إلى عمليات سياسية تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وتقوم على الأدلة، تدعمها تشريعات ملائمة ومؤسسات تؤدي عملها على نحو جيد.

13- والتحديات الرئيسية الحالية المتعلقة بارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها وتدهور الموارد الطبيعية والعولمة والتحضّر وتغيّر المناخ هي مجرد بضعة أمثلة للمجالات التي يمكن فيها لتعزيز آليات الحوكمة وللتنسيق الفعال إحداهن فارق. والأمثلة الواضحة لتحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية على مختلف المستويات هي كالاتي: مبادرات بلدان مجموعة العشرين ومجموعة الثماني، وفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، والأهم لجنة الأمن الغذائي العالمي، في الوقت الذي توجد فيه أيضا مبادرات إقليمية مهمة، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

مواءمة السياسات والبرامج والاستثمارات

14- من وجهة نظر الأمن الغذائي والتغذية، يجب معالجة عدد من الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتجزؤ والتضاربات الموجودة في المجموعة الحالية لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج القطاعية والمشاركة بين القطاعات، فضلاً عن نقص الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي والتغذية الأساسية. وينبغي تصميم وتنسيق سياسات التنمية والحد من الفقر على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وأيضا الاستراتيجيات والبرامج على الصعيد الوطني الفرعي، باستخدام عدسة الأمن الغذائي والتغذية لكفالة اتخاذ إجراءات ذات مغزى وهادفة لتحقيق نتائج الأمن الغذائي المنشودة. وينبغي أن تكون السياسات والاستثمارات مدعومة بنظم معلومات وبآليات مناسبة لرصد التقدم المحرز وتقييم الأثر.

15- وينبغي متابعة القرارات المتخذة على صعيد السياسات بإجراءات تنفيذ ملموسة، يدعمها تخصيص الموارد اللازمة مصحوبة بحوافز ملائمة للاستثمارات الهادفة. ويجب اعتماد أطر سياسية وبرامجية وخاصة بالاستثمارات تطبق "نهج المسار المزدوج" في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لدور تدابير الحماية الاجتماعية في معالجة أوجه النقص في الاستهلاك بالترافق مع إجراءات تجعل الفقراء والمستضعفين أكثر صموداً وأكثر اعتماداً على أنفسهم وأكثر تمتعاً بالأمن الغذائي، وأفضل تغذية في الأجلين القصير والطويل.

16- ويجب على نهج متماسك وشامل لوضع السياسات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية أن يأخذ في الاعتبار مساهمة قاعدة الموارد الطبيعية للنظم الغذائية والزراعية، بما فيها الأراضي والمياه والأسمك والغابات، وإدارتها المستدامة. ونظراً لعدم وجود ما يلزم من معارف وضعف تنسيق القطاعات (ولا سيما بين قطاعي الأغذية والزراعة

وقطاعات الغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)، فإنه لا ينظر إلى الأدوار الأساسية لهذه الموارد الطبيعية بشكل كاف في القرارات السياسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي مواصلة السياسات والمؤسسات لإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تجعلها تساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

17- وغالبا ما لا يفهم أن الغابات والأشجار في المزارع هي على السواء مصدر مباشر وغير مباشر للأغذية لقرابة مليار من أشد الناس فقرا في العالم، حيث توفر كلا من الأغذية الأساسية والتكميلية، والأغذية الغنية بالمغذيات مثل الفواكه وأوراق الأشجار القابلة للأكل والجوز. كما تمثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني بالنسبة إلى 17 في المائة من سكان العالم وقرابة الربع في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي والدول الجزرية الصغيرة النامية.

18- كما يجب على مواصلة السياسات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية أن تأخذ في الاعتبار مساهمة النظم الزراعية التقليدية التي لا تزال توفر الأغذية لقرابة مليارين من السكان وأن تساهم في التنوع البيولوجي الزراعي.

مساهمة نظم الأغذية والزراعة في التغذية

19- يجدر تسليط الضوء على التحديات المتعلقة بالتغذية، لا سيما في سياق "استراتيجية ورؤية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية" الجديتين. ولكفالة التغذية الجيدة، يجب أن تكون إمكانية الحصول على كمية ونوعية ملائمتين من الأغذية، لا سيما من جانب صغار الأطفال، مقرونة بممارسات جيدة للرعاية والإطعام (بما في ذلك توافر خيارات أغذية مغذية أمام الكبار)، إلى جانب إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتوافر بيئة صحية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون التأثيرات السلبية لسوء التغذية المزمن ولنقص المغذيات الدقيقة على القدرات العقلية والحالة الجسدية وإنتاجية العمل خفية في السنوات القلائل الأولى من العمر، وقد لا تصبح ظاهرة تماما إلا بعد مضي سنوات. ومن ثم، فإن هذا قد يقلل من الطابع الملح السياسي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

20- وقد تعتبر الحكومات والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية الحالة التغذوية مؤشراً، لا عاملاً رئيسياً في تصميم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة أساسية لتلك السياسات. وقد يعتبر أيضا صناع القرار سوء التغذية قضية متعلقة بالصحة في المقام الأول، لا تحدياً يجب أيضاً التصدي له من خلال توفير إمكانية الحصول على غذاء متوازن. وهذا يمكن أن يفرض على إفراط في التشديد على التدخلات القصيرة الأجل على حساب الأهداف الأطول أجلا. ومن ثم يقتضي استئصال سوء التغذية تعزيز الالتزام السياسي وتحسين المعرفة، وتنسيق السياسات والبرامج، وتوافر القدرة لدى أصحاب الشأن على معالجة الأسباب الأساسية لسوء التغذية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في اعتماد سياسات وبرامج لتعزيز مساهمة نظم الأغذية والزراعة في تحسين النتائج التغذوية.

21- كما تكتسي الفوائد الخاصة لأغذية معينة، مثل الأسماك، التي هي غنية بالأحماض الأمينية الأساسية وزيوت الأوميغا 3 والمغذيات الدقيقة، أهمية حيوية بالنسبة لصحة الإنسان ونمو الدماغ، خاصة بالنسبة للأطفال والنساء الحوامل.

22- ومن المهم الاستفادة من الإمكانيات الكاملة لنظم الأغذية والزراعة فيما يتعلق بمشكلة سوء التغذية، واغتنام الفرص الموجودة، بحيث تُزيد تلك النظم من قدرتها على تحقيق نتائج تغذوية جيدة، وربط مساهمات الأغذية والزراعة بالمساهمات في مجالي الصحة والرعاية. ويمكن في إطار السياسات والبرامج والاستثمارات اتخاذ إجراءات تشمل النظام بأكمله، بدءاً من الإنتاج إلى التسويق والتخزين والتصنيع والاستهلاك، وأن تحسّن تلك السياسات والبرامج والاستثمارات الصلات مع القطاعات الأخرى، وعمليات الحوكمة، وبيئة السياسات، لتشكيل نظم أغذية وزراعة أكثر فعالية وأكثر مراعاة للتغذية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً دعم السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الإفراط في التغذية الذي يؤدي إلى مشاكل صحية.

“الفجوة بين الجنسين” وانعكاساتها على الأمن الغذائي والتغذية

23- تضطلع المرأة بأدوار متعددة في الأسر الزراعية - أدوار إنتاجية وإنتاجية واجتماعية - ولذلك فإن مشاركتها الكاملة ضرورية للغاية لترجمة التنمية الزراعية بشكل فعال إلى أمن غذائي وتغذية على المستويين الفردي والأسري. ولكن لا تزال المرأة تواجه إجحافاً كبيراً بحكم تمثيلها المحدود في عمليات صنع القرار. وتتعلق هذه الأشكال من الإجحاف بشكل خاص بالحصول على موارد الإنتاج والخدمات وفرص العمل والدخل والتحكم فيها. وتفرض هذه “الفجوة بين الجنسين” تكاليف باهظة على القطاع الزراعي، وتعيق أوجه عدم مساواة قائمة على نوع الجنس على طول سلسلة الإنتاج الغذائي “من المزرعة إلى مائدة الطعام” تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. وتبيّن مجموعة كبيرة من الأدلة أنه من الضروري إشراك المرأة في السياسة والتخطيط لتعزيز دورها كمنتجة زراعية وراعية أساسية للأسرة. ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات سياسية مناسبة، بالاستناد إلى معلومات دقيقة وتحليل دقيق، للمساعدة على سد “الفجوة بين الجنسين” ومعالجة الآثار المترتبة على عدم المساواة بين الجنسين في جميع أبعاد الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية

24- بالنظر إلى التحضر السريع في مختلف أنحاء العالم، من اللازم معالجة الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية بقدر معالجتها في المناطق الريفية. وينبغي لسياسات وبرامج الاستثمار هذه أن تعالج الاحتياجات معالجة تامة، مع تعزيزها أيضاً الصلات بين المناطق الحضرية والريفية وكفالة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل سكان الحضر وسكان الريف على حد سواء.

خطة العمل

25- لقد تمت صياغة ثلاث نتائج تنظيمية لتنفيذ الهدف الاستراتيجي 1 :

- (أ) تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيص الموارد اللازمة لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ب) اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية وتنفيذها لآليات حوكمة شاملة ومستندة إلى الأدلة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ج) قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات وتشريعات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

26- وتستند هذه النتائج إلى القدرة التي تنفرد بها منظمة الأغذية والزراعة على التفاعل والعمل مع البلدان والشركاء في التنمية، لا سيما كمنتدى مستقل وحكومي دولي، ولكنه متعدد أصحاب المصلحة أيضا، للنقاش والتفاوض بشأن جميع القضايا المتعلقة بالأغذية والتغذية والزراعة. وهذا يشمل دور منظمة الأغذية والزراعة في دعم لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعددة الشركاء، وأيضا في اجتماع ودعم الأجهزة الفنية والتي تضع السياسات (من قبيل لجنة الزراعة ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات) والبرامج التي تضع المعايير. والمناصرة والعمل التحفيزي لدعم الأمن الغذائي والتغذية يخدمهما جيدا أيضا وجود منظمة الأغذية والزراعة في البلدان والأقاليم، وكذلك منافعها العامة العالمية، ومن بينها في جملة أمور قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة ومطبوعاتها الرئيسية (من قبيل وثائق "حالة...")، التي تساندها حملات اتصال قوية.

27- وينبغي أيضا لمنظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المكلفة بجمع المعلومات والمعارف المتعلقة بالأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها، أن توفر التحليل الضروري المستند إلى الأدلة الذي يفضي إلى التعهد بالتزامات سياسية، والمناصرة.

28- ومن شأن قدرة منظمة الأغذية والزراعة على العمل "كوسيط أمين" داخل عدد من القطاعات الفنية ذات الصلة بشواغل الأمن الغذائي والتغذية أن تيسر مواءمة السياسات بين هذه القطاعات، وأن توجه آليات حوكمة تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة (مثلاً عن طريق إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء، وبشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني).

29- وتعتبر الخبرة المتعددة التخصصات للمنظمة فيما يتصل بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتنمية الريفية المستدامة، المقرونة بسمعتها كشريك موثوق به للحكومات والشركاء الآخرين في التنمية، ميزة مهمة للغاية فيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية الثالثة. وتشكل قدرتها الراسخة على نشر وتبادل

الخبرة الفنية، باعتبارها منظمة معرفية عالمية، ميزة نسبية رئيسية فيما يتعلق بتنمية القدرات المؤسسية والفردية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

30- ويرد أدناه مزيد من التفصيل للنتائج التنظيمية والنواتج التي تتكون منها.

النتيجة التنظيمية 1: تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

31- فوجود التزام سياسي هو شرط مسبق لوجود سياسات مناسبة، ولتوظيف استثمارات لتمكين الناس من أعمال حقهم في الحصول على غذاء كافٍ، في الأجل القصير عن طريق أدوات حماية اجتماعية شتى وأيضاً في الأجل المتوسط والأجل الطويل عن طريق اتخاذ تدابير تمكّن الفقراء والضعفاء من أن يكونوا معتمدين على أنفسهم وصامدين وآمنين غذائياً وجيدين التغذية. والالتزام السياسي لا يشير فحسب إلى مسؤولية الحكومة بل يشير أيضاً إلى مسؤولية المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الإنمائية الأوسع نطاقاً.

32- ويتطلب بناء التزام سياسي بشكل واضح حواراً سياسياً وعملاً حثيثاً في مجال التوعية والترويج من جانب طائفة من أصحاب الشأن، والعمل على إيجاد فهم متين ومشترك للقضايا، وإتاحة خيارات على صعيد السياسات لمعالجة الأسباب الكامنة والمباشرة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وينبغي أن تستند أنشطة الترويج إلى أدلة متينة تتطلب معلومات وإحصاءات وتحليلات معروضة بطريقة يسهل فهمها ومقنعة وعملية بشأن الكيفية التي يمكن بها للقطاعات المختلفة أن تسهم إسهاماً إيجابياً.

النتائج 1-1: زيادة الوعي في صفوف صنّاع القرار والشركاء في التنمية والمجتمع بوجه عام بشأن الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراء حاسم لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وبالذات الذي تؤديه الزراعة ومصايد الأسماك والغابات لبلوغ هذه الغاية.

32- سيتحقق هذا إلى حد كبير نتيجة لمبادرات الدعوة والاتصال المستندة إلى الأدلة، بما في ذلك تنظيم ودعم مؤتمرات وتحالفات رفيعة المستوى على الصعيدين العالمي والإقليمي، يمكن التعهد فيها بالتزامات راسخة بشأن الغايات والأهداف والإجراءات والمشاركة فيها. وسيشمل هذا العمل ما يلي:

(أ) الدعوة والاتصال بشأن انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وبشأن الأسباب الكامنة وراءها. وينبغي تقديم هذه المعلومات ومناقشتها في مختلف المحافل، بما في ذلك في لجنة الأمن الغذائي العالمي، ونشرها من خلال مختلف وسائل الإعلام وبرامج تبادل المعرفة. كما ينبغي التشديد بوجه خاص على أهمية المساواة بين الجنسين والمساهمات التي يمكن للأغذية والزراعة والثروة

الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية، فضلا عن قطاعات أخرى، أن تقدمها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) إقامة شراكات متينة مع المبادرات المتعددة الأطراف ومتعددة أصحاب الشأن ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، من أجل تشجيع ومناصرة الإجراءات الهادفة إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية الصادرة عن مختلف مؤتمرات القمة والاجتماعات الرفيعة المستوى، بما في ذلك متابعة مؤتمر ريو +20، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية- 21 عاماً بعد الانعقاد والمؤتمر الدولي بشأن الغابات من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛

(1) على المستوى الدولي، ستشجع هذه الشراكات من خلال، مثلاً، لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم التابعة للأمم المتحدة، ومبادرة زيادة التغذية، ومبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال، وجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015، والتحالف الجديد لزيادة الأمن الغذائي والتغذية التابع لمجموعة الثماني، وتحدي الأمم المتحدة للقضاء على الجوع، والتحالف بشأن مكافحة الفقر وسوء التغذية والمنظمات ذات الصلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، والوكالات الدولية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

(2) على المستوى الإقليمي، سيتم متابعة العمل التعاوني مع، ضمن جملة أمور، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والكيانات الأخرى، أي الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التكامل لأمريكا الوسطى ومجلس التنمية التجاري والاقتصادية للمجموعة الكاريبية واتحاد دول أمريكا الجنوبية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الإقليمية الأخرى.

(3) على المستوى الوطني، سيتم مواصلة تشجيع ودعم التحالفات لمكافحة الجوع وسوء التغذية استناداً إلى مبادئ لجنة الأمن الغذائي المتعلقة بمشاركة أصحاب الشأن المتعددين؛

الناتج 1-2: وجود فهم مشترك لدى البلدان الأعضاء والجهات المعنية الأخرى للأبعاد والأسباب المتعددة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وللخيارات الإستراتيجية لحل المشاكل الكامنة.

34- سيتحقق هذا بتوفير معلومات وأدلة متينة لفهم حجم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وأسبابها وآثارها وتبعات الحلول المقترحة على مختلف المستويات وفي سياقات مختلفة. وعلى وجه الخصوص، ستدعم المنظمة وضع نظم وقدرات حتى يتسنى لواضعي السياسات على كل المستويات الحصول على البيانات والمعلومات والمعارف ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستغلالها استغلالاً أكبر. وهذا يشمل، ضمن جملة أمور أخرى، الإجراءات التي تدعمها المنظمة في سياق ما يلي:

- (أ) الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، بما في ذلك نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة، والإستراتيجية المؤسسية والمشاركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية، والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية والأمن الغذائي، ورسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري في سياق لجنة الأمن الغذائي؛
- (ب) النظم والقدرات الوطنية والإقليمية لإعداد المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بأسباب الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ومساهمة الغابات والأشجار ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وغيرها من القطاعات في القضاء على المشاكل ذات الصلة، وتعزيز الوصول إليها واستخدامها. وينبغي لهذه النظم أيضاً أن تغطي التقدم المحرز في اعتماد النظم الغذائية الصحية وتحسين السلوكيات الغذائية، وتحسين نتائج التغذية الناجمة عن ذلك. وسيكون التصنيف بحسب نوع الجنس حيثما أمكن ذلك مهما لفهم الديناميات المتصلة بنوع الجنس فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وبالتالي تعزيز كفاءة التدخلات؛
- (ج) استعراضات وتحليلات القضايا الحالية والمستجدة - فضلاً عن الاتجاهات الطويلة الأجل - التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وإبراز هذا العمل التحليلي في جدول الأعمال الإنمائي العالمي (دراسات المنظورات العالمية، وتقارير الحالة والتوقعات، ومطبوعات المنظمة الرئيسية)؛
- (د) المنهجيات المعتمدة لتقييمات وتحليلات حالة الأمن الغذائي والتغذية في السياقات الإنسانية والإنمائية على حد سواء، بما في ذلك من خلال عمل النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، ونظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية المشتركة بين الفاو وبرنامج الأغذية العالمي؛
- (هـ) تعزيز مبادرات إعداد البيانات وتصنيفها عن طريق إقامة الشراكات مع الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين في القطاعات المختلفة (مثلاً، الشراكة العالمية بشأن التربة؛ وبوابة المعلومات المتعلقة بالأراضي؛ وشبكة مراقبة الزراعة في العالم؛ والشراكة التعاونية بشأن الغابات)؛
- (و) دعم عمل فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

الناتج 1-3: إسهام أصحاب الشأن على جميع المستويات من قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والقطاعات الأخرى ذات الصلة في صياغة أطر وسياسات وبرامج ترمي إلى إسراع وتيرة الحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتفاوض بشأنها.

35- يجسد هذا الناتج بوجه خاص دور الفاو كمنتدى محايد لتيسير الحوار والتفاوض بشأن الأطر والسياسات والبرامج المشتركة، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية والمواصفات ومدونات السلوك التي تدعم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وسيكفل هذا العمل أيضاً إسهام الأطر والسياسات والبرامج ذات الأهمية لأهداف إستراتيجية أخرى إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

وسينطوي على ما يلي :

- (أ) حوار السياسات من خلال تقديم الدعم إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي في تحديث وتعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي أعدته لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛
- (ب) وضع أطر مشتركة للمساءلة داخل الأمم المتحدة (مثلاً دعم وضع أهداف للتنمية المستدامة، وإطار الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد 2015، واستحداث بطاقات تقييم، وأدوات رصد أخرى)؛
- (ج) دعم تنفيذ مدونات السلوك والمواصفات في قطاعات مختلفة ذات أهمية للأمن الغذائي والتغذية (الزراعة ومصايد الأسماك والغابات) بما في ذلك صياغة جدول أعمال اجتماعي لتنمية قطاع الثروة الحيوانية والأنشطة المتصلة بنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، والتفاوض بشأنه وتنفيذه؛
- (د) إدراج الاعتبارات التغذوية في السياسات والبرامج والاستثمارات في قطاعات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات، بما في ذلك تنفيذ ورصد النتائج السياسية للمؤتمر الدولي المعني بالتغذية- 21 عاماً بعد الانعقاد مع البلدان والشركاء.

النتيجة التنظيمية 2: اعتماد وتنفيذ البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات حوكمة شاملة ومستندة إلى الأدلة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

36- يقتضي رسم سياسات لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تمثيل مصالح الفقراء والفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً تمثيلاً كافياً في العملية السياسية وذلك لكفالة معالجة احتياجاتهم وشواغلهم، ورصد التقدم المحرز، وتحديث السياسات بالاستناد إلى الدروس المستخلصة، وإخضاع صناعات القرار وأصحاب الشأن الآخرين للمساءلة لتحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها.

37- وينبغي لآليات الحوكمة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي فيما يتعلق بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاعات الأخرى ذات الصلة أن توفر حيزاً كافياً لمشاركة مجدية ونشطة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى منظمات المنتجين والمستهلكين، ولا سيما ضمان الإصغاء إلى مصالح الفقراء ومن لا صوت له. ويجب كفالة وجود الصلات الواجبة مع آليات الحوكمة ذات الصلة بالأهداف الإستراتيجية الأخرى لا سيما الهدف الاستراتيجي 5 الذي يرمي إلى بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وضمن وجود صلات بين برامج الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية.

النتائج 1-2: تعزيز البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية للبيئة التمكينية من أجل حوكمة للأمن الغذائي والتغذية شاملة ومستندة إلى الأدلة ومراعية لمبادئ حقوق الإنسان.

38- سيتحقق هذا الناتج من خلال الخدمات التالية ذات الأولوية:

- (أ) الدعوة إلى إقامة نظم للحوكمة تشمل المشاركة الفعالة لجميع أصحاب الشأن على كل المستويات بغية دعم تنفيذ الصكوك والسياسات والاتفاقات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشمل الصكوك والاتفاقات الدولية على سبيل الذكر لا الحصر: (1) الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف؛ والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (2) الاستثمارات الزراعية المسؤولة، بالإضافة إلى برنامج العمل بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تتعرض لأزمات ممتدة؛
- (ب) تعزيز مختلف الشراكات والتحالفات العالمية والإقليمية والقطرية لمكافحة الجوع وسوء التغذية ودعمها فنياً بالاستناد إلى مبادئ المشاركة الشبيهة بتلك المطبقة على لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة. وهذا يشمل، ضمن جملة أمور، المشاركة في الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال؛ والبرمجة المشتركة للأمم المتحدة، والتحالف الجديد لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية التابع لمجموعة الثماني وغير ذلك من المبادرات؛
- (ج) تشجيع حوار أصحاب المصلحة ودعم وضع الأطر المؤسسية والقانونية التي توفر أساساً مستداماً لحوكمة شاملة وقائمة على الأدلة للأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات، وتماشياً مع مبادئ حقوق الإنسان. ومن شأن هذا الحوار أن يجمع معاً قطاعات مختلفة (مثل الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والتغذية والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحة وغير ذلك)، وأن يجري على مستوى مختلف أصحاب الشأن (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوكالات الإنمائية)، ومستويات مختلفة (عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية).

الناتج 2-2: تعزيز النظم والقدرات التنظيمية والبشرية للبلدان الأعضاء والشركاء في التنمية دعماً لحوكمة شاملة وقائمة على الأدلة للأمن الغذائي والتغذية.

39- ويتمثل النطاق في ضمان وجود النظم والقدرات التنظيمية والبشرية، إلى جانب وجود الأطر المؤسسية والقانونية المطلوبة، حتى تكون آليات حوكمة الأمن الغذائي والتغذية فعالة ومستدامة. وسيتحقق هذا الناتج من خلال الخدمات والأنشطة ذات الأولوية التالية:

- (أ) تشجيع الحوار وتوفير منتدى محايد لتبادل الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة المتصلة بحوكمة الأمن الغذائي والتغذية في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية، بما في ذلك من خلال مختلف المؤتمرات واللجان التي تعقدها المنظمة أو تدعمها، التعاون بين بلدان الجنوب وغير ذلك من آليات تبادل المعرفة؛

(ب) ينبغي أن يساعد إجراء استعراض منهجي ورصد منتظم لقدرات البلدان فيما يتعلق بالنظم القائمة، والموارد التنظيمية والبشرية على تحديد الفجوات في القدرات وملئها عن طريق شمولية النظم، ومدى استناد صنع القرار إلى الأدلة وترسخه في أهداف الأمن الغذائي والتغذية، واحترام مبادئ حقوق الإنسان. وسيغطي هذا الاستعراض وجهود تنمية القدرات الناتجة عن ذلك جميع جوانب الحوكمة، بما في ذلك: الحوكمة السياسية الرفيعة المستوى، والتنسيق الفني بين القطاعات وأصحاب الشأن، وكذلك الحوكمة على مستوى القاعدة الشعبية من خلال نظم تزود السكان المحليين بصوت ومجال للمشاركة، وبأدوات لإخضاع الحكومة والشركاء في التنمية للمساءلة عما يتخذونه من قرارات وإجراءات للقضاء على الجوع.

النتيجة التنظيمية 3: قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بوضع سياسات وبرامج واستثمارات وتشريعات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

40- بالإضافة إلى رفع مستويات الالتزام السياسي وتعزيز آليات الحوكمة، ينبغي لأصحاب الشأن على جميع المستويات ضمان أن سياساتهم وبرامجهم واستثماراتهم وتشريعاتهم تسهم بطريقة مجدية وملموسة بشكل أكبر في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي الممارسة العملية، هذا يعني أنه ينبغي لصناع القرار استعراض حافظة السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات القطاعية والمشاركة بين القطاعات من وجهة نظر الأمن الغذائي والتغذية. وهذا سيتيح اتساق مجموعة الإجراءات وشموليتها وجدواها. ومن ثم سيتم تصميم السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات في قطاعات الزراعة والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك والغابات، وفي منظومة الأغذية بأكملها، بطريقة تعزز الإجراءات المتخذة وتكملها في القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من القطاعات ذات الصلة. وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين توافر وجبات غذائية آمنة وأنسب وصحية بشكل أكبر وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها. وهذا النهج المنسق والشامل ضروري لمعالجة الأسباب والمظاهر المتعددة لسوء التغذية، مثل نقص التغذية والبدانة ونقص المغذيات الدقيقة.

41- وتنطوي هذه النتيجة التنظيمية على بعد قوي لبناء القدرات، بالنسبة إلى أصحاب الشأن الوطنيين والإقليميين بالأساس واستخدام البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، والمعلومات والمعارف لإعداد مجموعة شاملة ومتناسقة وموجهة نحو النتائج من السياسات والبرامج والاستثمارات القطاعية والمشاركة بين القطاعات الهادفة إلى استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

النتائج 1-3: تمتع البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية بالقدرة على إعداد مجموعة شاملة ومتناسقة وموجهة نحو النتائج من السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات القطاعية والمشاركة بين القطاعات الهادفة إلى استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها.

42- وستقدم الفاو الخدمات التالية ذات الأولوية :

- (أ) استخدام الأدلة والتحليل السليم والدعوة لنشر مجموعة من السياسات والإجراءات بين جميع أصحاب الشأن المعنيين في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية وتشجيع الالتزام بها بشكل نشط؛
- (ب) العمل بشكل نشط على دعم تقييم القدرات المؤسسية والتنظيمية والبشرية اللازمة والمساهمة في ذلك من أجل وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة إلى استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ج) تنمية قدرات أصحاب الشأن على إجراء تحليلات للمجموعة القائمة من السياسات والتشريعات والبرامج والاستثمارات، وإنشاء إطار للنتائج والمساءلة تمتلكه الحكومة والشركاء في التنمية سيعزز مواءمة القرارات والإجراءات مع الأولويات والأهداف القطرية، وتقييم التقدم المحرز وتقييم الأعمال المطرد للتأثير المتوقع على الأمن الغذائي والتغذية؛
- (د) تنمية قدرات الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والشركاء في التنمية على تنفيذ إطار مشترك للنتائج لاستئصال الجوع وسوء التغذية. وستركز تنمية القدرات على سد الثغرات في الموارد البشرية، والقدرات التنظيمية والمؤسسية على الصعيدين الإقليمي والقطري، والاستخدام الاستراتيجي من التعاون بين بلدان الجنوب وغير ذلك من أشكال التعاون بين البلدان، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل الدولية، وشركاء التنمية الآخرين؛
- (هـ) تشجيع الحوار وتوفير منبر محايد لتبادل الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة من خلال تقييم السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات ذات الصلة؛ ومن شأن ذلك أن يصب في مصلحة جميع أصحاب الشأن داخل البلدان والأقاليم وعبرها، مثلاً في سياق اللجان والمؤتمرات التي تقودها الفاو وتدعمها، وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومحافل تبادل المعرفة (مثل المنتدى العالمي حول الأمن الغذائي والتغذية) والشبكات المواضيعية.

النتائج 2-3: تمتع البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية بالقدرة على إجراء رصد للتقدم المحرز ولتقييم أثر إطار مشترك للنتائج بطريقة منهجية ومشاركة (بما في ذلك السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات القطاعية والمشاركة بين القطاعات) لاستئصال الجوع وسوء التغذية بغية دعم حوكمة ومساءلة وتعليقات للدروس المستخلصة من العملية السياسية تتسم بالشفافية والشمولية.

43- وستقدم الفاو الخدمات التالية ذات الأولوية :

- (أ) تنمية قدرات الحكومات وأصحاب الشأن على إجراء تقييمات تستند إلى توافق الآراء ورصد منتظم للالتزامات الرامية إلى استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ ومن بين العناصر الأساسية التي ينبغي تقييمها ما يلي :

(1) السياسات والبرامج والأطر القانونية القطاعية والمشاركة بين القطاعات التي تراعي المساواة بين الجنسين؛

(2) تخصيص الموارد البشرية والمالية التي تتناسب مع الاحتياجات؛

(3) آليات شاملة للحوكمة والتنسيق؛

(4) نظم تدعم صنع القرار والتعلم بالاستناد إلى الأدلة؛

(ب) دعم الأطر المؤسسية والقدرات التنظيمية والبشرية بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات من أجل:

(1) إجراء تقييم منهجي لحالة الأمن الغذائي والتغذية والعوامل المحددة لها؛

(2) تعقب ورسم خرائط الإجراءات والجهات الفاعلة وتدفقات الموارد دعماً للأمن الغذائي والتغذية؛

(3) رصد وتقييم أثر السياسات والبرامج والتشريعات والاستثمارات على الأمن الغذائي والتغذية؛

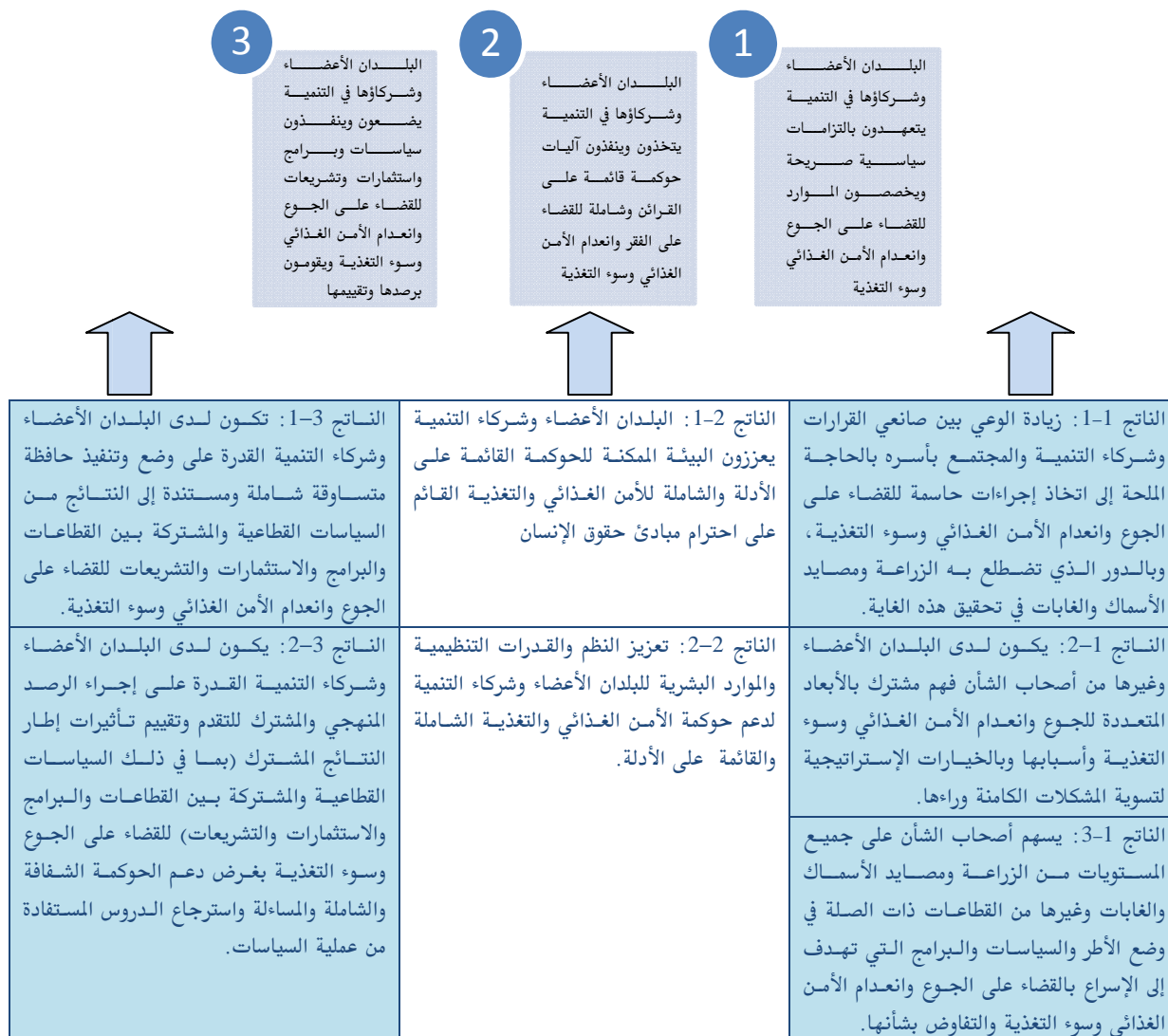
(4) تيسير الوصول المفتوح لأصحاب الشأن إلى المعلومات والبيانات والمعارف المولدة من خلال أنشطة التقييم ورسم الخرائط والتقدير أعلاه؛

(5) تعزيز فهم مشترك للمعلومات والبيانات والمعرفة المولدة لضمان استخدام واسع النطاق في عمليات صنع القرار ذات الصلة؛

(ج) تعزيز تنسيق: النظم والأساليب والأدوات والمعايير المحسنة لتقييم التزام البلدان وأصحاب الشأن وقدراتهم؛

وتعقب ورسم خرائط الإجراءات والجهات الفاعلة وتدفقات الموارد؛ ورصد التقدم المحرز وتقييم أثر السياسات والبرامج والتشريعات والاستثمارات القطاعية والمشاركة بين القطاعات.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 1



المؤشرات والأهداف

44- يتمثل الغرض من إطار الرصد الخاص بالهدف الاستراتيجي 1 في تقييم كيفية تغيير أوضاع الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بالسكان والأسر نتيجة لزيادة الالتزام وتحسين قدرات الحكومات وشركاء التنمية على استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

45- سيجري تقييم المساهمة التي ستقدمها المنظمة مع شركائها لزيادة مستويات الالتزام وتحسين القدرات من خلال مجموعة من المؤشرات. وسيجري تجميع المؤشرات في أربعة أرقام قياسية رئيسية صممت بطريقة تتيح تحديد ما يلي بصورة محكمة: (1) مدى كفاية السياسات والبرامج والأطر القانونية الحالية للأمن الغذائي والتغذية؛ (2) مدى تناسب تخصيص الموارد للاحتياجات؛ (3) مدى كفاية حوكمة الأمن الغذائي والتغذية بما في ذلك من خلال آليات وشراكات التنسيق الشاملة مع أصحاب المصلحة؛ (4) الدرجة التي يعتمد فيها صنع القرار على الأدلة. وقد عممت المؤشرات الخاصة بالجنسانية والحوكمة في كل رقم من الأرقام الدليلية الأربعة.

46- سيتم الحصول على البيانات الخاصة بالمؤشرات المختارة من مصادر البيانات الثانوية ومن خلال الاستبيانات القطرية حيث سيجري تحديد خط الأساس في عام 2013. وستحدد الأهداف على مستوى الأرقام الدليلية، وستشير إلى التغييرات المنشودة في عينة من البلدان التي تحظى بأولوية عالية من حيث عمق ومدى المشكلات القائمة والدور الذي يتوقع أن تضطلع به المنظمة مع شركائها بالنظر إلى مزاياها النسبية ووظائفها الأساسية. وتعتبر خطوط الأساس والأهداف التي تدرج عند هذه النقطة من الوقت مؤقتة ولا تغطي سوى البلدان في إقليم أفريقيا. وسوف تتحدد خلال 2013 خطوط الأساس والأهداف الخاصة بإقليمي آسيا وأمريكا اللاتينية.

الهدف الاستراتيجي 1: الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية				
مستوى مؤشرات الهدف الاستراتيجي (ومصادرها)				
1-1 انتشار التقزم (منظمة الصحة العالمية)				
2-1 انتشار نقص التغذية (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012)				
3-1 تجربة قياس انعدام الأمن الغذائي (المسح الخاص بصوت الجوع)				
001: تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية				
00	المؤشر	خط الأساس (الرقم المتوسط من جميع البلدان العينة في المجموعة الأفريقية المعنية)	الغاية (نهاية 2015) (مبدئياً)	الغاية (نهاية 2017) (مبدئياً)
1-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في شكل سياسات وبرامج وتشريعات جيدة	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 3.1 نقطة في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى متوسط الارتفاع)	50 في المائة من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	100 في المائة من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد
2-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (5 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في شكل سياسات وبرامج وتشريعات جيدة	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 3 نقاط في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى متوسط الارتفاع)	50 في المائة من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	100 في المائة من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد
3-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في شكل تخصيص موارد للأمن الغذائي والتغذية.	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 1.9 نقطة في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى منخفض)	50 في المائة من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بنقطة واحدة	100 في المائة من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد
4-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (5 في أفريقيا)	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 2.5 نقطة في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى متوسط الارتفاع)	50% من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4)	100% من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4)

مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	تحسنت بنقطة واحدة	وهو ما يعادل مستوى متوسط (الانخفاض)	أفريقيا) التي حسّنت التزامها في تخصيص موارد للأمن الغذائي والتغذية
002: اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات للحكومة شاملة ومستندة إلى أدلة وتنفيذ هذه الآليات من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية			
100% من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	50% من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 2.7 نقطة في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى متوسط (الانخفاض)	1-2 النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت آليات الحوكمة فيها للاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
100% من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	50% من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 3.2 نقاط، هو ما يعادل مستوى متوسط الارتفاع)	2-2 النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب منخفضة/ متوسطة الانخفاض (5 في أفريقيا) التي حسّنت آليات الحوكمة فيها للاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
003: قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها			
100% من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	50% من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 1.8 نقطة في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى منخفض)	1-3 النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت عملياتها التي تستند إلى أدلة لصياغة سياسات وبرامج، وتنفيذ ورصد وتقييم هذه السياسات والبرامج
100% من البلدان التي تقل عن مستوى 4 نقاط (الرقم الأقصى على مقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	50% من البلدان تحت مستوى 4 نقاط (أعلى رقم في المقياس من 1 إلى 4) تحسنت بمستوى واحد	صفر (على مقياس من واحد إلى 4. وسجلت البلدان في العينة المختارة 1.6 نقطة في المتوسط، وهو ما يعادل مستوى منخفض)	2-3 النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الانخفاض/ منخفضة (5 في أفريقيا) التي حسّنت

			عملياتها التي تستند إلى أدلة لصياغة سياسات وبرامج، وتنفيذ ورصد وتقييم هذه السياسات والبرامج
مستويات انتشار التقزم ونقص التغذية: أكثر من 40 في المائة = مرتفعة، وبين 30 و40 في المائة = متوسطة الارتفاع، وبين 30 في المائة و20 في المائة = متوسطة الانخفاض، ودون 20% = منخفضة			

المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 1): مبادرة تحرر أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في عام 2025

47- في إطار هذه المبادرة، أعيد تأكيد الهدف المشترك لبلدان الإقليم في المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (2012)، وهذا الهدف هو استئصال الجوع بحلول عام 2025. ويؤدي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهام الأمانة الفنية لهذه المبادرة. وتتمثل النتائج والنواتج الإقليمية في ما يلي:

(أ) إعادة تأكيد البلدان الأعضاء التزامها السياسي باستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال: تشكيل جبهات برلمانية لمكافحة الجوع وتعزيزها وتنسيقها مع الحكومات والمجتمع المدني لوضع أطر قانونية مساندة للأمن الغذائي والتغذية، والجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إطار الهياكل البرلمانية فوق الوطنية من قبيل برلمان أمريكا اللاتينية؛

(ب) تعزيز حكومات الإقليم والبرلمانيين والمجتمع المدني للحوار والقدرات الفنية على إنشاء آليات للحوكمة والتنسيق بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال تنسيق مبادرات الأمن الغذائي والتغذية التي تأخذ بزمامها أجهزة هيئات التكامل الإقليمية (منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والمجموعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومجموعة الأندين) والتي تنسق ضمن إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتعزيز مشاركة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(ج) إنشاء البلدان الأعضاء في الإقليم مؤسسات واستراتيجيات وبرامج محضرة بشكل أفضل لمعالجة الطابع المتعدد القطاعات للأمن الغذائي والتغذية من خلال إقامة تحالفات وشراكات في البلدان ذات الأولوية يتم تعزيزها حول إجراءات مركزة في الأطر السياسية الوطنية القائمة، وبرامج المعلومات الإقليمية بشأن السياسات العامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للاستخدام من قبل البلدان في الإقليم لتسهيل التعاون بين بلدان الجنوب وتحسين المساعدة التقنية.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

السياق والأساس المنطقي

48- يتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 حيث تصل أفريقيا وحدها إلى ملياري نسمة في ذلك التاريخ. وسوف تؤثر قوى اجتماعية واقتصادية وبيئية ضخمة على هذا المستقبل المكتظ بالسكان والذي ينطوي على الكثير من العناصر المجهولة. غير أن عالما خاليا من الجوع يتطلب زيادة كبيرة في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، والتحول إلى قطاعات زراعية أكثر استدامة في جميع أشكالها¹. وتنطوي الزيادة والتحسين اللازمين في القطاعات الزراعية على نُهج مبتكرة لتفيد السكان وتحافظ على قاعدة الموارد الطبيعية. كما أن النمو في القطاعات الزراعية يمثل أيضا أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في معظم البلدان. ويتطلب ذلك المشاركة الفعالة من لأصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والرجال والشعوب الأصلية والفئات المحرومة والمهمشة.

49- وتواجه المنظمة ودولها الأعضاء تحديا غير مسبوق يتمثل في تحقيق التحسينات التي تمس الحاجة إليها بشدة في القطاعات الزراعية، وفي إدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، وتوفير الغذاء للسكان المتزايدين وتوفير قاعدة انطلاق للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي السابق، كانت استراتيجيات التنمية الزراعية تميل إلى التركيز على تعظيم الإنتاج دون اعتبار كاف لخسائر ما بعد الحصاد، وللأضرار التي تلحق بقاعدة الموارد الطبيعية وللخدمات الأخرى التي توفرها النظم الايكولوجية أو للاستهلاك المستدام. وتسهم خدمات النظم الايكولوجية هذه في الكفاءة والمقاومة عبر نظم المحاصيل وتربية الحيوان والغابات ومصايد الأسماك فضلا عن تحقيق منافع لبيئية ومعيشية واجتماعية كبيرة.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 2

50- يتسم تصميم الهدف الاستراتيجي 2 بطابع ابتكاري بالنظر إلى تركيزه على (1) تجميع عمل المنظمة معا بشأن "الركائز" الثلاث للتنمية المستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) (2) الوسائل اللازمة لتحقيق التحول واسع النطاق المطلوب إلى ممارسات أكثر استدامة. ويجسد هذا النطاق أيضا نتائج مؤتمر ريو + 20 ومساهمة القطاعات الزراعية في مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وفي ما يلي موجز للعوامل الرئيسية الأخرى التي أخذت في الاعتبار.

¹ يشمل مصطلح "القطاعات الزراعية" في هذه الوثيقة المحاصيل وتربية الحيوانات والغابات ومصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية.

شح قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها

51- يتوقع أن يحدث بعض من أعلى معدلات النمو السكاني في المناطق التي تعتمد بشدة على القطاعات الزراعية والتي تعاني بالفعل من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي. وفي نفس الوقت، يتوقع أن يزيد التنافس على الموارد الطبيعية نتيجة للتوسع والتكثيف في القطاعات الزراعية وكذلك للزيادة في الطلب الحضري والصناعي على الموارد الطبيعية. وستتسارع وتيرة مسائل الشح بدرجة أكبر بفعل تغير المناخ ولا سيما في المناطق المحرومة بالفعل. ويؤدي ذلك في كثير من المناطق إلى استبعاد المستخدمين التقليديين من الحصول على الموارد والوصول إلى الأسواق.

أهمية خدمات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي

52- يمثل فهم وتطبيق مفاهيم الاستدامة في القطاعات الزراعية عنصرا بالغ الأهمية في زيادة توفير السلع والخدمات. وقد حدد تقرير المنظمة الأول عن حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة² نظما رئيسية للإنتاج تتعرض للمخاطر، ودعا إلى تحول نموذجي صوب الزراعة المستدامة. ويتعين إجراء المزيد من البحوث لتحسين الفهم بالدور الذي يمكن أن تضطلع به خدمات النظم الايكولوجية في تحسين نظم الإنتاج في القطاع الزراعي أو حيثما يمكن "استكشاف النقاط" المتعلقة بوظائف النظم الايكولوجية. وعلاوة على ذلك، يتعين مواصلة تطوير سبل تقييم قيمة خدمات النظم الايكولوجية (من الغابات مثلا) والاستفادة منها في نظم الإنتاج الزراعي لفائدة طائفة من المنافع لسبل العيش والاستدامة البيئية الطويلة الأجل.

آثار تغير المناخ والهجرة

53- تعتبر القطاعات الزراعية مساهما رئيسيا في تغير المناخ إلا أنها تتأثر منه بشدة أيضا. فهذه القطاعات تنتج غازات الاحتباس الحراري بصورة مباشرة وتستخدم كميات كبيرة من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. ومن المحتمل أن يؤثر تغير المناخ أيضا في قدرة صمود نظم الإنتاج ومجتمعاتها المحلية المعتمدة عليها. كما أنها عامل من عوامل تدهور الموارد الطبيعية. ويتوقع أن يصبح ارتفاع درجات الحرارة، وتغير نظم هطول الأمطار، وزيادة وتيرة الأحداث الشديدة أكثر حدة في العقود القادمة. وفي نفس الوقت، توفر القطاعات الزراعية إمكانات كبيرة لمعالجة تحديات تغير المناخ.

54- وتمثل الهجرة عاملا آخر مسببا للتعقيدات. فالتغيرات الاجتماعية والسكانية الجوهرية في المناطق الريفية تتسبب بالفعل في تأثيرات على اليد العاملة المتوافرة للإنتاج في كثير من البلدان. ويمكن أن تحدث تنقلات السكان بفعل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة ونقص فرص اكتساب الدخل، والمناخ وتزايد التنافس على موارد الأراضي والمياه الشحيحة.

² تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، المنظمة 2011

الأخطار الجديدة

55- علاوة على ذلك قد تتسبب مضاعفات التغير البيئي بما في ذلك تغير المناخ، وزيادة حركة السكان والسلع، والتغييرات في ممارسات الإنتاج الأساسية، في حدوث أخطار جديدة نتيجة لمسببات المرض (مثل أنفلونزا الطيور شديدة الأمراض) أو الأنواع الغازية (مثل ذبابة فاكهة التفيريتيد). ولهذه الأخطار تأثيرات على سلامة الأغذية وصحة البشر وإنتاجية النظم التي قد تتفاقم نتيجة لعدم كفاية السياسات والقدرات التقنية مما يعرض كامل سلسلة الأغذية لمخاطر.

نقاط الضعف في الحوكمة وصنع السياسات

56- في حين تنطوي الاتفاقات والصكوك الدولية على إمكانية تحقيق تحسن كبير في إدارة الموارد الطبيعية، فإن الخبرات المتوافرة تثبت الآن أنها نادرا ما نفذت على نحو كامل. وكثيرا ما يتم الفصل بين جدول أعمال السياسات وصكوك الحوكمة الخاصة بالإنتاج من ناحية، وتلك الخاصة بحفظ الموارد من ناحية أخرى. ويتفاقم ذلك لأن الحدود القصوى للنظم الايكولوجية و/أو المناظر الطبيعية نادرا ما تتوافق مع الحدود الإدارية.

الحاجة إلى التعامل مع طائفة عريضة من الأوضاع المحلية

57- تتباين طبيعة وحجم التحديات المشار إليها أعلاه بحسب نظم الإنتاج المعنية التي تتأثر بدورها بالأحوال الإيكولوجية الزراعية والاقتصادية الاجتماعية. ويدعو ذلك إلى تكييف الحلول الفعالة (فلا يوجد نهج واحد يصلح للجميع). وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد ملاحظة ثلاثة أنواع من النظم:

(أ) النظم والمناظر الطبيعية المكثفة لإنتاج السلع (نظم الري والمعتمدة على الأمطار الصغيرة النطاق إلى الكبيرة، وتربية الأحياء المائية، والمزارع الحرجية، والغابات شبه الطبيعية وغير ذلك) في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وهنا، فإن التحديات الرئيسية تتعلق باستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها وما يرتبط بها من ارتفاع التكاليف فضلا عن زيادة مستويات التلوث ذات الصلة؛

(ب) نظم الإنتاج والمناظر الطبيعية المكثفة (المدخلات الخارجية المنخفضة)، والتي غالبا ما تكون موطن المنتجين الذين يحققون عائدات منخفضة وغير مستقرة من الإنتاج، والمحرومين نتيجة لعدم الحصول على الموارد لتحسين الإنتاج والحد من تدهور الموارد؛

(ج) النظم البرية (مثل مصايد الأسماك) والمناطق التي تركز على توفير خدمات النظم الايكولوجية الأخرى (التي لا تتعلق بالأغذية) بما في ذلك، ضمن جملة أمور، النظم الايكولوجية مثل الغابات الطبيعية والأراضي العشبية والأراضي الرطبة، وبعض المحيطات وغير ذلك من المسطحات المائية والتندرا. وتشكل الاستخدامات المتنافسة تحديا كبيرا بالنسبة لهذه المناطق.

الحاجة إلى عملية ابتكار دينامية

58- ينبغي معالجة الاستدامة على أنها عملية تحسين مستمرة وليست غاية محددة بصورة منفردة يتعين تحقيقها. ويتطلب ذلك بدوره وضع أطر تقنية وسياساتية وخاصة بالحوكمة والتمويل تدعم المنتجين في مختلف أنحاء القطاعات الزراعية والقائمين على إدارة الموارد المشاركين في عملية دينامية للإدارة التكيفية والابتكار والتحسينات المستمرة.

أربعة مبادئ إرشادية

59- يمكن أن يستخلص من التحليل السياقي الوارد أعلاه أربعة مبادئ رئيسية تسترشد بها النهج الجديدة لتحسين نظم الإنتاج في القطاع الزراعي.

- (أ) زيادة كفاءة استخدام الموارد أي من أجل تحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية بمستويات منخفضة من المدخلات، مع خفض العناصر الخارجية السلبية إلى أدنى حد ممكن؛
- (ب) إدارة المخاطر الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنظم الإنتاج في القطاع الزراعي بما في ذلك الآفات والأمراض وتغير المناخ؛
- (ج) تحديد وتعزيز دور خدمات النظم الأيكولوجية، ولا سيما من حيث تأثيراتها على كفاءة استخدام الموارد والتصدي للمخاطر فضلا عن مساهمتها في الاستدامة البيئية؛
- (د) تيسير الحصول على المعلومات اللازمة بما في ذلك بشأن التكنولوجيات.

خطة العمل

60- بشكل عام، سيتطلب تحقيق النتائج المتوخاة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي العمل بالدرجة الأولى في أربعة مجالات:

- (أ) دعم استحداث التكنولوجيات والنهج المفيدة محليا وتقاسمها وتكثيفها مع طائفة من الشركاء مع التركيز على معالجة الاقتصاديات والحوافز المؤسسية والمالية أمام تطبيقها على نطاق واسع؛
- (ب) اعتماد أطر تمكينية لنظم الإنتاج السليمة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا التي تتضمن كفاءة استخدام الموارد، والتنوع، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وخدمات النظم الأيكولوجية وإمكانية الحصول عليها؛
- (ج) تعزيز آليات وصكوك الحوكمة الدولية والوطنية ذات الصلة بالاستخدام المستدام للموارد مع تركيز خاص على جدواها وقدرات البلدان النامية على المشاركة فيها؛
- (د) بناء القدرات على الحصول على الأدلة واستخدامها لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط.

61- وفي هذا الصدد، وضعت أربع نتائج تنظيمية، وهي:

(أ) اعتماد المنتجين والقائمين على إدارة الموارد الطبيعية لممارسات تزيد وتحسن توفير السلع والخدمات في نظم إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة؛

(ب) تعزيز أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء للحكومة - السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين والقائمين على إدارة الموارد الطبيعية - في العملية المؤدية إلى زيادة استدامة نظم الإنتاج في القطاع الزراعي؛

(ج) وضع أصحاب المصلحة واعتمادهم وتنفيذهم ما يلزم من آليات حوكمة دولية وما يتصل بذلك من صكوك المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات وغير ذلك) لتحسين وزيادة توفير السلع والخدمات في نظم إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة؛

(د) اتخاذ أصحاب المصلحة لقرارات تعتمد على الأدلة في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية لدعم التحول إلى نظم الإنتاج المستدامة في القطاع الزراعي من خلال الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليل.

66- وسوف تستفيد هذه النتائج، رغم طموحها، من وصول المنظمة المميز إلى صانعي السياسات المعنيين في مختلف أنحاء القطاعات الزراعية بدءاً من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وتحتاج المنظمة إلى بناء القدرة على تيسير التحول الكبير اللازم إلى نهج أكثر استدامة بخبراتها الواسعة النطاق - عبر التخصصات وفيما بين البلدان والأقاليم - وتحقيق الاستنارة للقرارات الإستراتيجية لصانعي السياسات الرئيسيين. ولدى المنظمة الخبرات الواسعة في إدراج اعتبارات إدارة الموارد الطبيعية في الإستراتيجية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر والتنمية الريفية.

الإطار 1: وضع رؤية مشتركة لشكل "أكثر استدامة"

يتمثل الشرط الأساسي المسبق للنجاح بمقتضى الهدف الاستراتيجي 2 في أن تكون المنظمة وشركاؤها واضحين فيما يقصد بالاستدامة في القطاعات الزراعية، والكيفية التي يمكن أن توضع بها الاستراتيجيات المتفق عليها على نطاق واسع لإجراء التحسينات المستمرة في مجال الاستدامة، وتنفيذها على مختلف المستويات. وسيتعين أن ينصب التركيز على الابتكارات المتسارعة في الممارسات والسياسات، واستحداث الحوافز لزيادة التحسينات في الاستدامة.

وتعتمد عملية وضع استراتيجيات الاستدامة وتنفيذها على عملية الحوكمة الشاملة التي تضم صانعي السياسات والباحثين والمنتجين والمجتمع المدني وشركاء التنمية. وينبغي على وجه الخصوص أن يعالج هذا الفهم المشترك الأهداف المتضاربة والمبادلات في القطاعات الزراعية.

فعلى سبيل المثال، يتعين التوفيق بين تعظيم الإنتاج، وخفض الانبعاثات وتحسين نوعية المياه أو استعادة خدمات النظم الأيكولوجية على مختلف المستويات (وحدة الإنتاج ومستجمعات المياه والمناظر الطبيعية والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية). وبناء على ذلك، يحتاج وضع تعريف مشترك للاستدامة يحتاج إلى إدراج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الاعتبارات البيئية. ويتعين أن يحدد هذا العمل المفاهيمي أيضاً ويقيم المرات الممكنة صوب مستقبل أكثر استدامة.

وعلى العموم، فإن المطلوب هو تقييم دقيق للممارسات (بما في ذلك التكنولوجيات والسياسات) بشأن الأبعاد الثلاثة للاستدامة حتى يتسنى العمل بصورة مشتركة مع الشركاء في وضع رؤية للاستدامة في نظم الإنتاج في القطاع الزراعي. وسيتعين تحديث هذه الرؤية وتنقيحها بصورة دورية كلما توافر المزيد من البيانات والخبرات.

وسوف يسفر ذلك عن وضع منهجيات يمكن بواسطتها لصانعي السياسات تنقيح أولوياتهم بشأن الإنتاج واستخدام الموارد الطبيعية وإجراء عمليات تقييم متعددة التخصصات لاستدامة مختلف الخيارات المتاحة لهم. وسيكون وضع هذه المنتجات أحد مجالات التركيز الرئيسية للعمل بمقتضى الهدف الاستراتيجي 2 في فترة السنتين 2014-2015 للتنفيذ خلال الفترة 2016-2017.

63- وفيما يلي بلورة للنتائج التنظيمية ونواتجها المؤسسية:

النتيجة التنظيمية 1: المنتجون ومديرو الموارد الطبيعية يطبقون ممارسات تزيد وتحسن من توفير السلع والخدمات في نظم الإنتاج في القطاع الزراعي بطريقة مستدامة.

64- سيتطلب تحقيق هذه النتيجة توافر قدرات وطنية ومحلية كافية لدعم الابتكار والاستثمار لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وإدارة المخاطر المرتبطة بنظم الإنتاج في القطاع الزراعي بما في ذلك قيمة خدمات النظم الايكولوجية. ويمكن الاضطلاع بذلك من خلال تحسين الممارسات والتغييرات الهيكلية على جانب المنتجين أو عن طريق خفض المخلفات والخسائر في سلسلة الإنتاج والإمداد. وتواجه نظم الإنتاج في القطاع الزراعي وسلسلة الأغذية أخطارا ناشئة عن طائفة من المصادر (بما في ذلك تلك الناشئة عن قرارات الإدارة)³. ويمكن حماية هذه النظم عن طريق تحسين التصميم الذي يركز على كفاءة استخدام الموارد ومن خلال الرقابة وعن طريق تدابير تحسين نظم إدارة المخاطر المعرضة للتقلبات المناخية والموارد والأسواق.

65- وللتكنولوجيا والبحوث والتطوير دور أساسي في توفير الممارسات الأكثر استدامة لنظم الإنتاج في القطاع الزراعي. ويمكن أن توجه المعارف المحلية المتعلقة بالقيود والفرص على أرض الواقع عملية وضع الأولويات وتعزيز التكنولوجيات والاعتراف بأن الجنسانية قد تكون عامل تحديد بشأن إمكانية تطبيق التكنولوجيات. وسوف يتوقف تحسين الاستدامة على نطاق المنظمة، واستعادة الموارد المتدهورة على تجميع التحسينات الصغيرة من عدد كبير من المنتجين ومديري الموارد. وسوف يتطلب ذلك قيام شراكات متينة بين المنظمات التقنية وتلك الموجهة نحو الاستثمار لإحداث هذا التحول. وتكتسي عملية تحسين الرصد - سواء بصورة مباشرة (من خلال المؤشرات المادية البيولوجية) أو بصورة غير مباشرة (من خلال مدى تطبيق الممارسات) أهمية لوضع وتتبع الصلة بين النتائج والممارسات النوعية.

النتيجة 1-1: إتاحة النهج المتعددة التخصصات لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات لصانعي القرارات

66- ثمة حاجة ترتبط بوضع رؤية مشتركة على نطاق واسع للاستدامة في القطاعات الزراعية تتمثل في تيسير وضع وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة على مختلف المستويات من المحلي إلى العالمي. ويتطلب وضع هذه الاستراتيجيات مشاركة وعمل فاعلين من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وسوف يساعد التحليل المقارن لقضايا الاستدامة، والدوافع الكامنة وراءها، والأهداف المتضاربة، والمبادلات في تحديد الفرص المتاحة أمام الابتكار والاستثمار.

³ يغطي الهدف الاستراتيجي 2 بالدرجة الأولى تلك المخاطر الناشئة عن قرارات الإنتاج أو إدارة الموارد على المستوى الوطني في حين يركز الهدف الاستراتيجي 5 على إدارة الأخطار العابرة للحدود الناشئة عن مخاطر الكوارث التي تعزى إلى عوامل أخرى.

67- وتحتاج هذه الاستراتيجيات أيضا إلى أدوات تتيح لصانعي القرار إجراء مقارنات متعددة التخصصات لاستدامة مختلف النهج التي يواجهونها. وتشمل هذه النتيجة توثيق واختبار المنهجيات واستخدامها للمساعدة في تخطيط الإنتاج. والهدف هو التوفيق بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وفحص "المبادلات" القائمة بين مختلف أنماط استخدام الموارد الطبيعية⁴.

النتيجة 1-2: تحديد نظم الإنتاج المبتكرة وممارسات الإدارة التي تستعيد وتحسن وتزيد من توفير السلع والخدمات المستدامة ووضعها واختبارها والمشاركة فيها على نطاق واسع

68- سوف يشمل ذلك الاشتراك مع المؤسسات الوطنية والدولية لتشجيع وضع وتجربة ممارسات الإدارة الأكثر استدامة. وقد تمس الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وسياسات موجهة للتشجيع على استخدام الممارسات الأكثر كفاءة المناسبة للسياسات المحلية. ويشمل الشركاء لهذا العمل عادة، دوائر البحوث العالمية ومؤسسات البحوث الوطنية ومراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ويمكن أن يشمل الشركاء الجدد الخدمات الاستشارية في المناطق الريفية ومنظمات المزارعين وصيادي الأسماك والعاملين في الغابات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفيما يتجاوز البحوث التكميلية، يشمل العمل تحليل النظم القائمة منذ فترة طويلة مثل نظم التراث الزراعي الهامة عالميا باعتبارها مصدرا لدروس بشأن الاستدامة.

النتيجة 1-3: البرامج والسياسات التي تمكّن المنتجين ومديري الموارد الطبيعية من النهوض بعملية تحديد وتطبيق الممارسات التي تدعم الإنتاج المستدام المحسن والمتزايد للسلع والخدمات ومعالجة تغير المناخ

69- يحتاج المنتجون ومديرو الموارد لتطبيق الممارسات الجديدة إلى معرفة ما ينبغي أن يعملونه بصورة مختلفة وأن تكون لديهم الوسائل لعمل ذلك:

(أ) "يتطلب امتلاك الخبرة" تنفيذ خدمات إرشادية فعالة وتعبئة خدمات المنتجين ومديري الموارد لتغيير نهج الإدارة التي يتبعونها. وكانت النهج التشاركية (مثل مدارس المزارعين الحقلية أو الإدارة المشتركة للموارد) أنجح الوسائل لإدخال التكنولوجيات والنهج الجديدة والتوسع فيها.

(ب) يعني "امتلاك الوسائل" وجود قطاع دينامي للمدخلات يمكن أن يوفر كل شئ ابتداء من الاحتياجات والمدخلات الأخرى إلى الاستثمار والخدمات المالية لدعم الممارسات الجديدة الأكثر استدامة.

70- وسوف تركز المنظمة على دعم التصميم الجيد للبرامج وإدارتها بما في ذلك إدارة المخاطر بدلا من تنفيذ البرامج واسعة النطاق. غير أن الأمر سوف يتطلب القيام ببعض الأعمال التجريبية على المستوى الميداني لإجراء عمليات التقييم والتحقق فيما يتعلق بالمشورة المقدمة بشأن تنفيذ الممارسات والنهج.

⁴ هنا يشكل الاستخدام المستدام للموارد والنظم الغذائية المستدامة تفاعلا مع العمل في مجال التغذية تحت الهدف الاستراتيجي 1.

النتيجة 1-4: توفير الدعم للقدرة المنهجية والمؤسسية والفردية على الترويج للابتكارات اللازمة لإجراء التحسينات المستمرة على إنتاج السلع والخدمات في نظم الإنتاج في القطاع الزراعي

71- يتعين لتوفير الاستدامة للتغيير، تنمية قدرات المؤسسات الرئيسية على توفير الدعم. وسوف تركز الخدمات الإرشادية الجماعية بصورة متزايدة على طائفة عريضة من موردي الخدمات والشركاء. ويحتاج الأمر إلى الاستثمار في تنمية القدرات في منظمات وتعاونيات المنتجين، وفي دعم قطاعات المدخلات (بما في ذلك المعدات والخدمات المالية). وستضع المنظمة الوسائل للمساعدة في تنمية القدرات على كل مستوى تمثيلاً مع النهج المتعددة التخصصات المحددة أعلاه (1-1)

النتيجة التنظيمية 2: أصحاب الشأن في البلدان الأعضاء يعززون الحوكمة - السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين ومديري الموارد الطبيعية - في العملية المؤدية إلى زيادة استدامة نظم الإنتاج في القطاع الزراعي؛

72- تعرف الحوكمة بأنها القواعد والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي يقوم بها أصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص من خلالها بلورة اهتماماتهم والقرارات التي يتخذونها وتصميم وتنفيذ مستدامين في مختلف الاختصاصات ومختلف المستويات. ويتمثل نطاق العمل المتصل بالحوكمة في إطار الهدف الاستراتيجي 2، بالدرجة الأولى، في التركيز على المجالات التي يكون فيها لترتيبات الحوكمة تأثيرات مباشرة على تحقيق الإنتاج الأكثر استدامة وممارسات إدارة الموارد الوطنية على كافة المستويات.

73- وثمة حاجة إلى الحوكمة (السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات) التي تقيم مساهمة الموارد الطبيعية في القطاعات الزراعية بطريقة متساوقة. وهناك طائفة من الخيارات السياساتية التي يمكن أن تدعم ذلك ابتداءً من توفير الحوافز لتطبيق الممارسات المستدامة إلى فرض القواعد والعقوبات المالية بشأن الإجراءات التي تؤدي إلى استنفاد أو تدهور الموارد الطبيعية. وفي بعض الحالات، يحدد السياق باتفاق دولي.

74- وبغية أن تقتزن السياسات بالتنفيذ الفعلي على أرض الواقع، يتعين تحسين "أداء" الحوكمة - من حيث كفاءة وفعالية تنفيذ الخدمات، والمشاركة والمساءلة والمساواة والشفافية. ويتطلب ذلك بدوره إصلاحات قانونية ومؤسسية لضمان الامتثال للسياسات والالتزامات والإنفاذ. وسوف يقدم الدعم للبلدان لتقييم أدائها ورصد ما تحرزه من تقدم. ويمكن عمل ذلك باستخدام مقياس للحوكمة/إدارة للتتبع استناداً إلى العوامل التي لها تأثير على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وزيادة إنتاج السلع والخدمات من الزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

النتائج 1-2: تقييم و/أو رصد أداء البلدان فيما يتعلق بالحوكمة.

75- ستساعد المنظمة البلدان على تقييم النهج و/أو رصد أدائها في مجال الحوكمة حيثما يتعلق الأمر باعتماد نهج أكثر استدامة في الإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية. وسيكون الغرض هو المساعدة في أنشطة التصميم لإدخال تحسينات على

مجالات مستهدفة. ويمكن أن تتضمن أنشطة التقييم و/أو الرصد جوانب مختلفة من السياسات والتشريعات و/أو تنفيذها فضلا عن بعض العوامل مثل فعالية وكفاءة ومسؤولية المؤسسات والشفافية والمشاركة التي ينظر إليها على أنها عناصر تسهم في تطبيق النهج الجديدة على نطاق واسع بواسطة المنتجين ومديري الموارد. وكثيرا ما يرتبط نقص الحصول على الموارد بطريقة مضمونة ومستمرة ومتساوية (وهو عنصر رئيسي داخل الحوكمة) بالاستخدام غير المستدام لهذه الموارد⁵. ويمكن وضع طرق وأدوات لقياس الحوكمة مثل وسائل التتبع وبطاقات التصنيف وقواعد البيانات القانونية والسياساتية فضلا عن الأدوات والآليات التحليلية، والمحافظة عليها واستخدامها لتيسير عمليات تقييم ورصد و/أو تدعيم النظم ذات الصلة.

الناتج 2-2: مواءمة السياسات والقوانين الوطنية التي تدعم التحول إلى نظم الإنتاج الأكثر استدامة.

76- سوف توفر المنظمة، استنادا إلى استعراض العمل الجاري مع الدول الأعضاء، الدعم السياساتي والقانوني للتحول إلى الإنتاج الأكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، سوف توفر المنظمة مواد التوجه العامة استنادا إلى الاستنتاجات العملية لأنشطة المساعدات في هذا المجال.

الناتج 3-2: المؤسسات الوطنية لتحسين الحوكمة لدعم عملية التحول إلى نظم الإنتاج الأكثر استدامة.

77- ستعمل المنظمة أيضا لتعزيز المؤسسات التي تضطلع بدور في الحوكمة لدعم نظم الإنتاج الأكثر استدامة. ويشمل ذلك الترويج لآليات التنسيق الأقوى المشتركة بين القطاعات للنهوض بحوكمة كل من أهداف الإنتاج والحماية وتعزيز فعالية النهج والمؤسسات ذات الصلة بالإدارة المتعددة القطاعات.

النتيجة التنظيمية 3: قيام أصحاب الشأن بوضع واعتماد وتنفيذ لآليات حوكمة دولية وما يتصل بذلك من قرارات (المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات وغير ذلك) اللازمة لتحسين وزيادة توفير السلع والخدمات في نظم إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة.

78- سوف تدعم المنظمة آليات الحوكمة الدولية ذات الصلة بما يلي: (1) أهداف الاستدامة في نظم الإنتاج في القطاع الزراعي؛ (2) التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي)⁶. وسوف توفر المعلومات والبيانات والتحليلات باللغة الأهمية للعمليات الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب الشأن التي تستهدف الاستدامة، وتوفر في عدد من الحالات خدمات الأمانة. أما بالنسبة للوكوك الدولية التي تقودها وكالات أخرى، فسوف تواصل المنظمة ضمان تجسيد المعارف والشواغل الزراعية بالصورة الواجبة، ودعم جهود البلدان على المشاركة في العمليات ذات الصلة.

⁵ هذا مجال مشترك بين الهدف الاستراتيجي 2 والهدف الاستراتيجي 3. (فبالنسبة للهدف الاستراتيجي 2 ينصب التركيز بصورة خاصة على الكيفية التي يمكن أن يؤثر انعدام حيازة الأراضي في الاستدامة). ويركز الهدف الاستراتيجي 3 على الحصول على الموارد بصورة عامة.

⁶ هناك نقطة تفاعل مع الهدف الاستراتيجي 4؛ تنص بعض الاتفاقات الملزمة المدرجة تيسير الترتيبات العالمية للتجارة وغير ذلك. غير أن الاهتمام في إطار الهدف الاستراتيجي 2 يتعلق بالدرجة الأولى حتى الآن بهذه الاتفاقات التي لها تأثير على استدامة الموارد الطبيعية.

79- وترتكز هذه النتيجة على الدور المجتمع الذي تضطلع به المنظمة باعتبارها منبرا محايدا ومركزا للخبرات الرفيعة في ترويج وتيسير الحوار بشأن المعاهدات والمدونات والخطوط التوجيهية لدعم النمو المستدام. وتشمل الأمثلة على الصكوك الملزمة ما يلي:

- المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- الاتفاق المعني بتدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛
- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

80- ويشمل هذا العمل أيضا صياغة الصكوك غير الملزمة والاتفاق بشأنها وتنفيذها مثل المدونات والنقاط المرجعية العالمية والخطوط التوجيهية والمبادئ بما في ذلك:

- الدستور الغذائي؛
- مدونة السلوك الدولية المعنية بتوزيع المبيدات واستخدامها؛
- جدول الأعمال العالمي لدعم تنمية قطاع الثروة الحيوانية المستدامة؛
- خطط العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة الرشيدة للغابات المزروعة؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
- خطة العمل بشأن إنفاذ قانون الغابات والحوكمة والتجارة.

81- وفي حالات الصكوك المدرجة، توفر المنظمة منتدى للمناقشات وتشمل الأمثلة على ذلك لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وهيئة الحور الدولية.

82- وفيما يتعلق بالصكوك الدولية التي تقودها وكالات أخرى، سوف تواصل المنظمة ضمان تجسيد المعارف والشواغل الزراعية بالصورة الواجبة، وتوفير الدعم التقني للبلدان للمشاركة في العمليات ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر.

83- وعلى المستوى الوطني، ستكون ثمة حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان لتشارك بصورة أفضل في آليات وصكوك الحوكمة الدولية، وضمان أن تكون أفضل استنارة، وأن تكون شواغلها وظروفها قد عولجت ومن ثم تيسير تنفيذ الاتفاقات الناشئة عن ذلك. وعلى الرغم من أن هذا العمل يتم بالدرجة الأولى على المستوى الوطني، فإن هناك بعض الحالات التي يكون فيها للتنفيذ وتنمية القدرات أبعاد إقليمية.

84- كما ستقوم المنظمة بشكل نشط بدعم ورصد ترجمة الصكوك الملزمة وغير الملزمة المتفق عليها إلى أطر وقوانين وطنية وبدعم تنفيذها في وقت لاحق على المستوى الوطني.

النتائج 1-3: توفير الدعم لضمان أن تحول أحكام الصكوك الدولية (الملزمة وغير الملزمة) إلى أطر سياساتية وقانونية وطنية.

85- سوف تقدم المنظمة المساعدات التقنية لتحويل الصكوك الدولية إلى أطر سياساتية وقانونية وطنية وإقليمية، ولوضع وثائق توجيه عامة تستند إلى الخبرات العملية المرتبطة بهذه المساعدات التقنية.

النتائج 2-3: دعم تنفيذ الأطر السياساتية والقانونية الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالالتزامات الدولية.

86- سوف تقدم المنظمة التوجيه بشأن التنفيذ الفعال للصكوك الملزمة وغير الملزمة، ورصد تأثيراتها على أرض الواقع. ويشمل ذلك مساعدة البلدان على تنمية القدرات على المستويين المؤسسي والفردى وعلى نطاق المنظومة "لتفعيل" الالتزامات وتنفيذ اللوائح بصورة فعالة.

النتائج 3-3: دعم الأعضاء بنشاط الاتفاقات والصكوك والشراكات الدولية لدعم النمو المستدام لنظم الإنتاج في القطاع الزراعي.

87- تهدف هذه النتيجة إلى تعزيز مستوى التزام البلدان الأعضاء في المنظمة بأجهزة وعمليات المنظمة. ويمكن تحويل الالتزامات بطرق مختلفة بما في ذلك بحضور الاجتماعات بفعالية من جانب طائفة عريضة من الأطراف قدر المستطاع. وسيجري تتبع المعايير المحتملة لقياس الالتزام عن طريق بطاقات التصنيف. وقد وفرت المنظمة الدعم بنشاط لمشاركة البلدان الأعضاء بفعالية في هذه العمليات، وتدعم الممثلين للتأكد من أن الشواغل الوطنية تلقى الاهتمام وتدرج في المناقشات. ويتطلب ذلك إعدادا وتخطيطا كافيان وأن يركز على القدرات التقنية للأفراد الرئيسيين في الموضوعات التي يغطيها الاتفاق. وستقدم المنظمة، تحت هذه النتيجة، الدعم للمبادرات الرامية إلى توفير المشاركة المعززة ورصدها، مع ملاحظة أن تعبير "معززة" سوف يختلف بحسب الاتفاق المعني. وعلاوة على ذلك، تتضمن عددا كبيرا من الشراكات الدولية التي أقامتها المنظمة أو التي تشارك فيها.

النتيجة التنظيمية 4: أصحاب الشأن يتخذون قرارات تعتمد على القرائن في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية لدعم التحول إلى نظم الإنتاج المستدامة في القطاع الزراعي من خلال الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليل.

88- سيعتمد تحقيق هذه النتيجة على عمل المنظمة من أجل: إقامة إطار مفاهيمي وتحليلي متين لتقييم عملية التحول إلى الممارسات الأكثر استدامة، وتوفير القرائن (البيانات والمعلومات والتحليل) لدعم المؤشرات الرئيسية بشأن كفاءة استخدام الموارد ومقاومتها وتحديد توليفة استخدام الموارد (المحتملة) وتعتمد هذه النتيجة على القياسات الكافية

ولا سيما معالجة التحديات ذات الصلة بالمخزونات ومعدلات استخدام الموارد الطبيعية بالمستوى السليم بما يجسد حدود النظم الايكولوجية.

89- ويتعين توفير البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية والخرائط والمعلومات النوعية لتدعيم هذا التحليل بما في ذلك عن مدى ونوعية واستخدام الأراضي والمياه والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي والغابات والمحيطات والمياه الداخلية وقدراتها الإنتاجية ، وتأثيرات نظم الإنتاج في القطاع الزراعي على هذه الموارد. وسوف تيسر المنظمة وتشارك في عمليات جمع البيانات واستخدام التعاريف والمصفوفات المتفق عليها لمختلف أبعاد الاستدامة والمساعدة في إجراء تحليلات للاتجاهات العالمية والإقليمية.

90- غير أن توافر المعلومات يعتبر عنصرا ضروريا إلا أنه لا يكفي لتحسين القرارات المعتمدة على القرائن. وسوف تقيم المنظمة القدرات على الاستخدام الفعلي لمختلف المعلومات والأدوات والمنتجات التي تعد وتنتشر ورصد رضا دوائر المستخدمين الرئيسيين إزاء البيانات والإدارات المقدمة.

الناتج 4-1: إعداد ونشر المعلومات بشأن فهم حالة واتجاهات وتوقعات مواصلة تنمية نظم الإنتاج في القطاع الزراعي ، والموارد (بما في ذلك الأراضي والمياه والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي) ومن بينها الأخطار الناشئة عن تغير المناخ.

91- ويتمثل النطاق في ضمان التوافر الواسع للبيانات والمعلومات القابلة للمقارنة. ويشمل ذلك وضع المعايير الخاصة بالمعلومات فضلا عن الدعوة ووضع الأدوات والوسائل، وأنشطة البيانات وإقامة قواعد البيانات لدعم مجموعات البيانات العالمية.

الناتج 4-2: توفير الوسائل المفاهيمية والتحليلية لتقييم وتخطيط وإدارة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في نظم الإنتاج في القطاع الزراعي بما في ذلك من خلال حفظ أو إحياء الأراضي والمياه والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي.

92- يتعين توفير وسائل جديدة لدعم القرار لمساعدة واضعي السياسات والمخططين في إقامة توقعاتهم عن نوع الشواغل المتكاملة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) التي يغطيها هذا الهدف الاستراتيجي. وسيتعين أيضا توفير الوسائل لمساعدة المستخدمين على تتبع الممرات ومواجهة العقبات بشأن التحول إلى النهج الأكثر استدامة.

الناتج 4-3: دعم القدرات الوطنية المحسنة على جمع البيانات ذات الصلة وعلى استخدام البيانات للنهوض بالقرارات المعتمدة على القرائن.

93- وتوجد في صميم تنفيذ الهدف الاستراتيجي 2 الحاجة إلى تنمية القدرات الوطنية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج المستدام وإدارة الموارد الطبيعية المعتمدة على القرائن. ويتعين أن تكون البلدان قادرة على الحصول على البيانات ذات الصلة بشأن إدارة الإنتاج والموارد، وتحليل وتقييم خيارات السياسات. ويتعين أن يدرك المستخدمون

الرئيسيون ما هو الممكن وتدريبهم على استخدام بعض الأدوات التي تنتجها المنظمة وغيرها من الشركاء. ويمكن صياغة التوصيات في الوثائق السياسية أو الإستراتيجية المعتمدة على هذه التحليلات مع قياس تأثيرات هذه النهج من خلال التفاعل مع المستخدمين الرئيسيين.

الناتج 4-4: استخدام مجموعة البيانات العالمية وإدارات التحليل لدى المنظمة بواسطة أصحاب المصلحة في عمليات وضع السياسات العالمية و/أو الإقليمية ذات الصلة بنظم الإنتاج في القطاع الزراعي المستدام.

94- تسهم بيانات وتحليلات المنظمة، في كثير من المجالات بدرجة كبيرة في المداولات العالمية بشأن استدامة نظم الإنتاج في القطاع الزراعي. وتستخدم المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرون بيانات وأدوات المنظمة في مساعدة البلدان في تحديد أولويات التدخلات على طائفة من المستويات المختلفة داخل القطاعات الفرعية وفيما بينها. ويتعين وضع نشاط محدد لرصد تطبيق واستخدام مواد المعلومات التي تنتجها المنظمة والاتصال مع أفرقة المستخدمين بشأن أي تحسينات قد تؤدي إلى تعزيز استخدام هذه المواد.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 2



المؤشرات والأهداف

95- يتمثل الغرض من إطار الرصد للهدف الاستراتيجي 2 في تقييم التقدم صوب التحول إلى التكثيف المستدام للإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير السلع والخدمات بطريقة مستدامة عبر جميع القطاعات الزراعية. وبعد ذلك سوف يقيس وضع النهج والوسائل وتطبيقها بنجاح لمساعدة صانعي القرارات والمنتجين في البلدان على: (1) تحديد

أولياتهم بشأن التكثيف المستدام للإنتاج؛ (2) تنفيذ السياسات والقوانين الضرورية؛ (3) استخدام الموارد الطبيعية داخل وعبر نظم الإنتاج في القطاع الزراعي بصورة تتسم بالكفاءة.

96- ويتمثل أحد التحديات الرئيسية لوضع الإطار في الحاجة إلى معالجة قطاعات متعددة مع العمل في نفس الوقت على تحقيق الإنتاجية والاستدامة بطريقة متعددة التخصصات. وما زال الإطار الذي يركز على العديد من مجالات عمل المنظمة، قيد الإعداد. وسوف تتطلب مواصلة إعداده ووضع صيغته النهائية اعتماد مفهوم دينامي للاستدامة يصلح لجميع القطاعات الزراعية المختلفة ويأخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

97- وسوف تشمل عملية وضع الصيغة النهائية للإطار مواصلة البلورة والتحقق من مؤشرات النتيجة التنظيمية وعناصرها الأساسية. وسيتواصل وضع خطوط الأساس وأخذ العينات وتحديد الأهداف في سياق النهج الشامل المتعلق بالرصد في 2013.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة				
مستوى مؤشرات الهدف الاستراتيجي (ومصادرها)				
يحدد فيما بعد				
001: اعتماد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة				
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي تضع أو تحسن استراتيجيات وطنية متكاملة من أجل نظم إنتاج وإدارة للموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة.	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-1	النسبة المئوية للبلدان المستهدفة التي نفذت و/ أو ارتقت بمستوى النظم أو النهج (بما في ذلك النظم العالمية المهمة للتراث الزراعي) لتشجيع اعتماد ممارسات مستدامة، مثل إدارة مستجمعات المياه، وتقليل الانبعاثات، وإدارة الغابات والزراعة، ونظم الإنتاج المستدامة، وإدارة الأراضي والمياه بصورة مستدامة، والتكيف مع تغيرات المناخ والحد من تأثيرها، وإدارة الثروة الحيوانية بصورة مستدامة، والتركيز المستدام على الاستثمارات الزراعية.	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي لديها استراتيجيات للوقاية من المخاطر البيولوجية المرتبطة بنظم إدارة الإنتاج والموارد الطبيعية وإدارة هذه الاستراتيجيات، بما في ذلك تلك التي تدعم: إدارة الثروة الحيوانية ومخاطر الصحة العامة، مكافحة التلوث من الممارسات الزراعية (مثل الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات، والتلوث من الثروة الحيوانية،	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

			والري، وتربية الأحياء المائية، الخ)، تطبيق معايير الصحة النباتية، بما في ذلك تدابير سلامة الغابات، مخاطر الكائنات المرضية، المحاصيل والثروة الحيوانية، مخاطر سلامة الأغذية، تبني خطط للسلامة البيولوجية (تربية الأحياء المائية).	
002: قيام أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء بتعزيز الحوكمة – السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات الضرورية لدعم المنتجين ومديري الموارد – في مرحلة التحول نحو نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة				
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1-2	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي وضعت و/أو حسّنت سياسات وطنية وقوانين و/أو مؤسسات لتقوم بالتحول نحو تحسين نظم إدارة الإنتاج والموارد الطبيعية بصورة مستدامة	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
003: قيام أصحاب المصلحة بوضع وتطبيق وتنفيذ آليات دولية للحوكمة والصكوك ذات الصلة (المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات وغيرها) الضرورية لتحسين وزيادة توريد السلع والخدمات في نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة				
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1-3	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي أدمجت العناصر الأساسية للاتفاقات الدولية الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بتحسين وزيادة توريد السلع والخدمات في السياسات والأطر القانونية الوطنية مثل: <ul style="list-style-type: none"> الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات جدول الأعمال العالمي لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية مدونة السلوك بشأن المبيدات الموارد الوراثية الحيوانية الموارد الوراثية النباتية الدستور الغذائي (الحدود القصوى للمخلفات) الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة 	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

			<p>الرشيدة للغابات المزروعة</p> <ul style="list-style-type: none"> • المؤتمر الدولي لأشجار الحور (الهيئة الدولية لأشجار الحور) • خطة عمل إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات 	
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	<p>النسبة المئوية للبلدان المعنية التي جعلت تنفيذ الاتفاقات الدولية الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بزيادة وتوفير السلع والخدمات، بما في ذلك المشاركة الفعالة في عمليات الحوكمة الدولية، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لجنة مصايد الأسماك • لجنة الغابات • هيئة الدستور الغذائي • هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة • الهيئة الدولية لأشجار الحور • الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات • المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، • خطة عمل إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات 	2-3
<p>004: اتخاذ الجهات المعنية قرارات مستندة إلى أدلة في عمليات تخطيط وإدارة الموارد الزراعية والطبيعية لدعم التحول إلى الزراعة المستدامة عن طريق الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليلات.</p>				
الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت	00
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	<p>النسبة المئوية للبلدان التي لديها نظم وطنية للرصد و/ أو خدمات إحصائية تعطي بيانات ومعلومات عن الموارد الطبيعية، بما في ذلك رصد الغابات، ورصد المخزونات السمكية، والإحصاءات الزراعية - البيئية، ورصد إدارة الأراضي بصورة مستدامة، ورصد الموارد الوراثية، ورصد الأمراض الحيوانية، الخ.</p>	1-4

المبادرة الإقليمية البرمجية (الهدف الاستراتيجي 2): نظام الإنتاج المعتمد على الأرز في آسيا

98- سيكون صغار المزارعين في نظم الزراعة المعتمدة على الأرز الفئة المستهدفة في هذه المبادرة مع مراعاة أن هؤلاء المزارعين مسؤولون عن أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الكلي في الإقليم. وسوف تسترعي المبادرة الاهتمام إلى النطاق الكامل للسلع والخدمات التي تنتجها النظم الأيكولوجية لزراعة الأرز. وسوف تسهم، في بعض البلدان في استثارة الوعي بين مجتمعات المزارعين الرواد وصانعي السياسات بمساهمة خدمات النظم الأيكولوجية في إنتاج واستدامة نظم الأرز. وسيضع المشروع أيضا عناصر لبناء قدرات التقييم ومساعدة صانعي السياسات في تقييم مختلف ممارسات الإنتاج الممكنة، والمقايضات التجارية وجوانب التآزر واختيار أفضل الخيارات ضمن إستراتيجية طويلة الأجل. وأخيرا، سيجري تمكين صانعي القرارات في البلدان الرائدة على اتخاذ القرارات المستنيرة عن سياسات أسواق الأرز التي تراعي الآثار المحتملة لتغير المناخ والقيمة الاجتماعية والثقافية لنظم الأرز الإقليمية.

99- وتتكون المبادرة من أربعة عناصر: المياه ونظم الأرز/ الأسماك والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية وخدمات النظم الأيكولوجية، وممارسات الإدارة والقضايا الاجتماعية الاقتصادية والسياسي الشاملة. وسوف تسهم في النتائج التنظيمية 1 و2 و4 من الهدف الاستراتيجي 2 وفي إعداد إستراتيجية للأرز في آسيا التي تضعها المنظمة استجابة لتوصية الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وستعقد حلقة عمل إقليمية في بانكوك في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 لعرض النتائج الأولية لهذه المبادرة وإدراجها في إطار الأولويات الإقليمية لآسيا.

المبادرة الإقليمية البرمجية (الهدف الاستراتيجي 2): شح المياه في الشرق الأدنى

100- لدى إقليم الشرق الأدنى سجل طويل من المبادرات الرامية إلى تحسين موارد المياه وممارسات إدارة الأراضي المحصولية. وقد اكتسبت دروس ويمكن تقاسمها في نفس الوقت الذي تكون فيه حاجة ملحة إلى حقن تفكير جديد في عملية إيجاد صكوك مستدامة لمشكلات شح المياه. وستكون النهج المبتكرة إزاء حوكمة المياه عنصرا رئيسيا ييسر الحصول على الممارسات الفعالة والمجربة لاستخدام وإدارة المياه.

101- وسوف تسترعي المبادرة الاهتمام، من خلال إستراتيجية تعاونية وشراكات إقليمية إلى نطاق السياسات والاستثمارات والنهج والممارسات التي تتعادل مع الإنتاج الزراعي المستدام في ظل ظروف شح المياه، والمساهمة في النتيجة التنظيمية 1 (النواتج 1-1 و2-1 و3-1 و4-1)، 2 (الناتج 1-2) و4 (النواتج 1-4 و2-4 و3-4). وسوف تركز على خبرات ومعارف البلدان الأعضاء والمنظمة والشركاء الآخرين العاملين في ميدان المياه للأغراض الزراعية في الإقليم لتحديد وإبراز مجالات الأولوية للعمل من جانب البلدان والذي قد يسفر عن تحسينات كبيرة في إنتاجية المياه لأغراض الزراعة والاستدامة البيئية. كما ستضع إطارا للتعاون بين البلدان الأعضاء والشركاء في مجال إدارة المياه لأغراض الزراعة وتحديد الثغرات النوعية التي تهم الحاجة إليها للدعم من جانب هؤلاء الشركاء.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

السياق والأساس المنطقي

102- بينما حدث تراجع واسع النطاق في معدلات الفقر في مختلف أنحاء العالم، يميل الفقر المدقع إلى التركيز في المناطق الريفية وتتباين الحالة تباينا شديدا فيما الأقاليم وداخل البلدان. ففي عام 2010، كان زهاء 35 في المائة من مجموع سكان الريف في البلدان النامية مصنفيين باعتبارهم يعانون من الفقر المدقع، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 54 في المائة في عام 1988. ويعزى بالأساس هذا التراجع العام المرحب به إلى حدوث انخفاض هائل في مستويات الفقر في المناطق الريفية في شرق آسيا (حيث ما زال 15 في المائة من سكان المناطق الريفية يعانون من فقر مدقع). و يبلغ الفقر في الريف أعلى معدلاته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (60 في المائة)، تليها جنوب آسيا (45 في المائة). وداخل كل إقليم، شهدت بعض البلدان تراجعا في الفقر أكثر من غيرها. وتؤثر أيضا الاتجاهات العالمية المتعلقة بتغير المناخ وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية (بما في ذلك التربة والمياه ومسايد الأسماك والغابات) والنمو السكاني والهجرة في توزيع الفقر بين الأقاليم وفي كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء.

103- ويتركز الفقر في الريف على الأغلب في أوساط الأسر المعيشية لصغار منتجي زراعة الكفاف والمزارعين الأسريين، والصيادين، والرعاة، والأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، والفقراء المعدمين الذين يعملون في منشآت ريفية زراعية وغير زراعية، وغيرهم من سكان الريف غير القادرين على الحصول على فرص إنتاج من أي نوع (من قبيل ذوي الإعاقة وكبار السن). وتعيش نسبة كبيرة من الأطفال في هذه الأسر. وغالبا ما تكون المرأة من بين أشد الفئات تهميشا وتحتاج إلى تعزيز حقها في الحصول على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها.

104- ورغم أن الحدود الفاصلة بين هذه الفئات ليست واضحة المعالم، فإنه يمكن التمييز بين ثلاث فئات عريضة من سكان الريف الذين يعانون الفقر المدقع:

- (أ) الأسر المعيشية المنتجة الصغيرة والمزارعون الأسريون (بما ذلك صغار منتجي المحاصيل، والصيادون، ومربو الماشية والأشخاص المعتمدون على الغابات) الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى بعض الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية ولكنهم يعانون من معوقات أخرى تؤثر في إنتاجيتهم وتحد من دخلهم؛
- (ب) العمال في المناطق الريفية، ومن بينهم العمال المأجورون في قطاعات الزراعة ومسايد الأسماك والغابات، والذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال المأجورون في أنشطة خارج المزارع الذين يتحملون ظروف عمالة غير مستقرة ومستويات أجر منخفضة؛
- (ج) شرائح السكان الذين يجدون صعوبة في الحصول على فرص عمل في المزرعة وخارجها على حد سواء.

105- وينبغي لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تقر بالعوائق المختلفة التي تواجهها هذه الفئات من العمال في العيش حياة كريمة.

106- ويتمثل أحد التطورات الهامة التي شهدتها السنوات الأخيرة في تزايد حصة الدخل من خارج المزرعة بالنسبة لمجموع دخل الأسر المعيشية الريفية في جميع الأقاليم. فمعظم الأسر المعيشية الريفية تحصل على مداخيل من وظائف داخل المزرعة وخارجها على حد سواء، رهنا بالسياق، وأيضا من التحويلات الاجتماعية والتحويلات المالية. وبالإضافة إلى انخفاض الدخل، ثمة عادة خصائص مجحفة أخرى مشتركة بين الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية: تشمل التهميش الاجتماعي والسياسي، والاستبعاد والتمييز، وانخفاض مستويات الصحة والتعليم، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى أصول الإنتاج، والحواجز الثقافية واللغوية، رغم أن الأسباب قد تتباين بتباين السكان والأقاليم. وينبغي التصدي لأوجه التفاوت هذه من خلال عمليات شاملة للتنمية الريفية يتم تشجيعها عن طريق سياسات تعالج المعوقات التي تواجهها كل فئة من هذه الفئات الثلاث في مجالي الدخل والعمالة، وتضمن زيادة إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية والطاقة والخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية. ويحتاج الفقراء في المناطق الريفية، ولا سيما النساء، إلى المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنهم من الابتكار وتحديد الفرص الاقتصادية الجديدة واستغلالها وإدارة المخاطر.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 3

عدم ملاءمة استهداف السياسات

107- لقد حدث تراجع كبير في الفقر في المناطق الريفية في الفترات الأخيرة في سياقات النمو الاقتصادي السريع، ولكن النمو الاقتصادي العام لم يترجم إلى انخفاض في الفقر بالنسبة للجميع. ففي العديد من السياقات، يتزايد انعدام المساواة بين الفئات الاجتماعية والفوارق الجغرافية. كما أن بعض شرائح السكان، لا سيما المنتجون والعمال في المنشآت الزراعية وغير الزراعية الصغيرة، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، ما زالت عرضة للاستبعاد من موارد الإنتاج والخدمات، والتمثيل السياسي والاجتماعي، والعمالة، وبرامج الدعم العامة. وما يزيد الطين بلة المسافة الآخذة في الاتساع بين المناطق الاقتصادية الرئيسية والضواحي (المناطق الريفية عموما) وهو ما ينعكس أيضا في وجهة الاستثمارات. وإن السياسات التي تحد من الإنفاق العام، وتفرض ضرائب مفرطة على المنشآت الريفية، وتحبذ المعونة الغذائية على الاستثمارات، وتحقق في تأمين إدارة سليمة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية ولا تعطي الأولوية للمساواة والمشاركة، قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة. وعلاوة على ذلك، فحتى السياسات والبرامج التي يُقصد بها تحسين سبل معيشة صغار المنتجين الفقراء (من قبيل الإعانات المقدمة للمدخلات) قد تعود بالفائدة على كبار المنتجين أكثر مما تعود بالفائدة على المستفيدين المقصودين بها. كما قد تؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم تتم معالجة مسألة إدارة الموارد المشتركة. ومن ثم، من الضروري وجود تدخلات صريحة على صعيد السياسات لمعالجة الاستبعاد وأوجه التفاوت.

108- وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن نُظْم المعلومات والمؤشرات غالباً ما تولي اهتماماً غير كاف لإبراز أوجه التفاوت الرئيسية، سواء أكان ذلك بحسب العُمُر أو نوع الجنس أو العرق أو نوع المهنة أو الموقع، مما يعوق فهم نطاق الفقر في المناطق الريفية وطابعه. كما أن القدرات على تحديد الأهداف ورصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالفقر في المناطق الريفية ضعيفة، وكثيراً ما تعطي الحكومات، في الممارسة العملية، الأولوية لمصالح سكان الحضر القريبين على حساب سكان المناطق الريفية والذين يعيشون في مناطق نائية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تعاني السياسات من تحيز لصالح المناطق الحضرية.

انعدام أو تفاوت إمكانية الحصول على أصول وموارد الإنتاج

109- يعتمد فقراء الريف اعتماداً شديداً على "رأس المال الطبيعي" في تأمين معيشتهم، بما في ذلك موارد الملكية المشاعية من قبيل مصيد الأسماك والمراعي والغابات والمياه. وانعدام إمكانية الحصول الآمن على هذه الموارد يحد من إنتاجية صغار المنتجين والمزارعين الأسريين، وهذه مشكلة تزداد بفعل المطالب من القطاعات الأخرى وزيادة شح الموارد بشكل عام. ويؤدي ضعف أو انعدام حوكمة حيازة الأراضي ومصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية إلى الإفراط في صيد الأسماك، وإزالة الغابات وتدهورها، واستنزاف طبقات المياه الجوفية، وفقدان جودة التربة. وتديم نظم الحيازة السيئة التصميم أو غير الملائمة للتفاوتات في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، وتقلل من أمن الحيازة أو تؤدي إلى تفاقم النزاعات، مما يؤدي إلى زيادة التأثير على توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها. ومن ثم فإن التفاوت في الحصول على الموارد وإدارتها غير المستدامة يحدان من المشاركة في طائفة متنوعة من الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية فضلاً عن عمليات صنع القرار ذات الصلة.

110- ومن الأرجح أن تواجه النساء والشباب والشعوب الأصلية إمكانية حصول محدود على موارد الإنتاج، مما يضطرهم في بعض الأحيان إلى ترك قطاع الزراعة أو الهجرة إلى أماكن أخرى بحثاً عن فرص أفضل. فعلى سبيل المثال، ما زالت النساء يشكلن نسبة لا تتجاوز ما يتراوح بين 10 و20 في المائة من جميع حائزي الأراضي، وتميل الأراضي التي يملكنها إلى أن تكون حيازات صغيرة ذات نوعية سيئة وتتسم بحقوق أكثر هشاشة. كما أن إمكانية حصول الشعوب الأصلية⁷ على أراضيها ومصيد أسماكها وغاباتها وأقاليمها التقليدية، وغيرها من موارد الملكية المشاعية، غالباً ما تكون غير آمنة أو معدومة أو تحت التهديد.

⁷ حسب البنك الدولي، يوجد على نطاق العالم ما يقدر بما يبلغ 370 مليون فرد من الشعوب الأصلية في أكثر من 70 بلداً. ورغم أن الشعوب الأصلية تشكل 5 في المائة فحسب من العدد الكلي لسكان العالم، فإنها تشكل أكثر من 15 في المائة من فقراء العالم وتتخلف مستويات دخلها ومؤشرات تنميتها البشرية (الصحة والتعليم وغيرها) باستمرار عن مستويات غير جماعات الشعوب الأصلية.

إمكانية الحصول على الخدمات

111- في مناطق كثيرة، تواجه نظم الخدمات الريفية القائمة المتعلقة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك والاستهلاك والرعاية المنزليين "التحدي الثلاثي" المتمثل في فشل السوق والدولة والمجتمع المحلي. فهذه النظم لا تكون، في أفضل الحالات، مكيفة تكيفاً جديداً مع احتياجات فقراء الريف، وقد تتجاوزهم تماماً في أسوأ الحالات، مما يقوض ليس تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية فحسب، وإنما أيضاً قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في الأنشطة الإنتاجية. وتشمل المدخلات البالغة الأهمية الخدمات المالية والقانونية والتسويقية والتكنولوجية والبحوث والإرشاد والتثقيف الزراعي والمعلومات والطاقة وخدمات بنوك الأغذية والبذور، فضلاً عن خدمات أخرى تيسر المشاركة في الأنشطة الإنتاجية (كإعارة الأطفال على سبيل المثال).

112- وبالإضافة إلى ذلك، يميل الفقراء في المناطق الريفية إلى العيش في مناطق تتسم ببنية أساسية أشد سوءاً (الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والري، وقدرات التخزين، والمدارس، والمراكز الصحية، وغير ذلك) ووصول محدود أو منعدم إلى الطاقة الحديثة، وهو ما يزيد من إعاقة نمو الإنتاجية الزراعية وتطوير الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وخلق فرص العمل ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك يعيق التنمية الاجتماعية من خلال عدم كفاية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإمداد بالمياه. وتحتاج المرأة بشكل خاص إلى قضاء المزيد من الوقت من أجل إيجاد مصادر الطاقة والمياه للأسرة أو السفر إلى مرافق نائية للخدمات الاجتماعية، مما يعرض للخطر فرصها في الحصول على الدخل.

113- وتشكل هذه العوامل سمة معوقات الطلب⁸ والعرض⁹ التي تعترض سبيل توفير الخدمات لقطاع الأغذية والزراعة والمناطق الريفية بشكل أعم. وبينما يساهم القطاع الخاص مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات، فإن المصالح التجارية عادة ما تكون أقل اهتماماً بتلبية احتياجات الزبائن من فقراء المناطق الريفية نظراً لانخفاض الأرباح وارتفاع المخاطر. كما أن استحداث تكنولوجيات أنسب للفقراء من الرجال والنساء والشباب والشعوب الأصلية في المناطق الريفية لا يلقي ما يكفي من الاهتمام. وكثيراً ما يتعذر على المنظمات غير الحكومية ومقدمو الخدمات على مستوى المجتمع المحلي، من جهة أخرى، تقديم خدمات بشكل فعال إلى الفقراء بسبب محدودية القدرات التنظيمية، واحتمال وجود المحسوبية، والموارد المحدودة. وتنوء مؤسسات الدولة، التي غالباً ما تكون هي الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات التي تستهدف فقراء الريف في البلدان النامية تحت عبء إجراءات بيروقراطية ونقص في القدرات التنظيمية والتمويل.

⁸ تشمل المعوقات المتعلقة بجانب الطلب ما يلي: بُعد المسافة، وتكاليف المعاملات، ومتطلبات معرفة القراءة والكتابة، وانخفاض نوعية الخدمات وانخفاض إمكانية التمويل عليها واستجابتها عند تقديمها، وافتقار صغار المنتجين إلى معرفة عن الخدمات المتاحة وعدم قدرتهم على إرسال إشارات إلى الأسواق عن احتياجاتهم.

⁹ تشمل المعوقات المتعلقة بجانب العرض ما يلي: صعوبة تقديم خدمات تتسم بجودى التكلفة والربحية والاستدامة لسكان متناثرين ذوي قدرة شرائية محدودة، وقلة معرفة مقدمي الخدمات عن طابع المطالب وتركزها.

ضعف أو انعدام المنظمات (رأس المال الاجتماعي)

114- يعاني العديد من الفقراء وصغار المنتجين والصيادين من العزلة وبُعد المسكن ومواقع الإنتاج. ويفتقرون أيضاً عادة إلى فرص الوصول المناسب إلى الأسواق، وهو ما يحد من فرصهم لتوليد الدخل. ورغم انتشار الكثير من أشكال المنظمات الاجتماعية التقليدية، فإنها غالباً ما تفتقر إلى صوت وفرص للتأثير في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية أو المشاركة فيها. وقد جرت العادة على أن تعيش مجتمعات السكان الأصليين بصفة خاصة في مناطق ريفية نائية تتسم بظروف بيئية صعبة وبصعوبة الوصول إلى مراكز السلطة السياسية أو النشاط الاقتصادي. وإن المنظمات القائمة على العضوية الموجودة في المناطق الريفية تنمو وتقدم خدمات متزايدة الصلة إلى أعضائها. ولكن تحسين معرفة الأعضاء وفهمهم لحقوقهم وواجباتهم أمر لا غنى عنه لتقليل تحكم النخب المحلية وتمكين النساء والشباب والشعوب الأصلية من المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في عملية صنع القرارات.

انخفاض فرص العمالة وعدم وجود ظروف عمل لائقة

115- إن العديد من "العمال الفقراء" (الذين يكسبون أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم) هم من العمال المعدمين، الأسر العاملة في المزارع، بالإضافة إلى العمال الذين يقومون بأنشطة ريفية خارج المزرعة. ويواجه معظمهم ظروف عمل هشة. فعلى سبيل المثال، تشكل الغابات عادة، بالنسبة للعمال في المناطق الحرجية النائية، المصدر الوحيد للدخل والعمل، لكن سبل كسب عيشهم تخضع لتهديد مستمر بفعل إزالة الغابات وتدهورها. وعلى الصعيد العالمي، يعيش قرابة ثمانية من كل عشرة من العمال الفقراء الذين يعيشون في مناطق ريفية وينفقون نسبة عالية من دخلهم الذي يمكن التصرف فيه على الأغذية. وإن توفير العمالة اللائقة أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي. إلا أن البطالة والعمالة الناقصة وقلة الأجر وسوء ظروف العمل والتعرض للأخطار المهنية ما زالت سائدة في كثير من المناطق الريفية. وتبيّن الأدلة أيضاً أن هناك فرصاً محدودة للعمالة المنتجة واللائقة بالنسبة للشباب والشعوب الأصلية في القطاع الزراعي والأنشطة الريفية خارج المزرعة. ونتيجة لذلك، يترك العديد من الشباب الزراعة والمناطق الريفية للهجرة إلى المراكز الحضرية، على الصعيد الوطني أو إلى الخارج. وعمل الصعيد العالمي، توجد نسبة 60 في المائة من عمالة الأطفال في القطاع الزراعي حيث يقوم الكثير من الأطفال بأنشطة خطيرة ومحفوفة بالمخاطر يمكن أن تعرّض صحتهم ونمّاءهم وتعليمهم للخطر.

عدم كفاية الحماية الاجتماعية

116- تواجه العديد من الأسر الريفية حالات ضعف تتعلق بالدخل لأنها تعيش في مناطق ذات أسواق غير مكتملة أو منعدمة و/أو تعول على الزراعة البعلية التي لا يمكن التنبؤ بها لكسب رزقها. ونتيجة لذلك، يواجه عملها ودخلها وإنتاجها خطراً مستمراً نظراً لعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ من جراء تقلب الأسواق والتعرض لصدمات متغيرة وغير منتظمة، قد تدفعها إلى الاقتراب أكثر من دائرة الفقر والحرمان والمجاعة بل حتى الموت قبل الأوان. وللحوّل دون وقوع ذلك، تسعى الحكومات إلى توفير برامج للحماية الاجتماعية تقتزن بأهداف للحد من الجوع والفقر، تعمل على

أساس مصادر مختلفة من الاستحقاق: الإنتاج (مثلاً الإعانات المقدمة إلى المدخلات)، والعمالة (برامج الأشغال العامة)، والتجارة (إعانات أسعار الأغذية، وإدارة احتياطي الحبوب) والتحويلات الاجتماعية (التغذية المدرسية، والتغذية التكميلية، والتحويلات النقدية).

117- بيد أن المساهمة الممكنة لتدابير الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر لا تُستغل حالياً استغلالاً كافياً في المناطق الريفية. ويعزى ذلك في معظمه إلى الاحتياجات غير الملباة وعدم كفاية استجابة الحماية الاجتماعية. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل اعتماد الحماية الاجتماعية وتنفيذها بشكل كامل في الافتقار إلى الموارد المالية في خضم التنافس فيما بين الأولويات السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية الاجتماعية وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والطويلة الأجل. ومن ثم ينبغي تكملة احتياجات الحماية الاجتماعية وتنسيقها و/ أو تكاملها مع التدخلات الزراعية والتنمية الريفية الأوسع نطاقاً من أجل تعظيم أوجه التآزر وتجنب النزاعات المحتملة. وتتعلق التحديات الأخرى الماثلة أمام استجابة ملائمة وفعالة للحماية الاجتماعية بقضايا التصميم والتنفيذ مثل الاستهداف وحجم المنافع وطرائق التنفيذ، والتخرج، وإمكانية التوسع والمساءلة.

عناصر النجاح

118- عند السعي إلى التعبير عن مجال بالغ التعقيد بوضع كلمات، يتعين على البيئات التي تمكّن من الحد من الفقر في الريف أن تجمع بين عناصر بالغة الأهمية على النحو التالي:

(أ) نهج سياسي متناسق للحد من الفقر في المناطق الريفية يدرج في إستراتيجية أوسع نطاقاً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة¹⁰؛

(ب) تعزيز المؤسسات الريفية ومنظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المحلي لضمان الحصول المنصف والآمن على موارد الإنتاج وتحسين سير عمل أسواق العمل والمنتجات، وتيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا وكفالة تقديم الخدمات الأساسية بطريقة أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر السياسية والقانونية لإدارة الموارد

¹⁰ سيوضع النهج خصيصاً لسياقات محددة بالنظر إلى الأهمية النسبية والظروف التي تواجهها الفئات الواسعة الثلاث من فقراء الريف. وسيسعى إلى تحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال استهداف تدخلات ترمي إلى تنشيط الاقتصاد الريفي وتنويعه عموماً. ومن ثم، سيجري تعزيز دعم أصحاب الحيازات الصغيرة والجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية بطرق مستدامة كجزء من تنمية اقتصادية واجتماعية أوسع للأقاليم الريفية المحددة، بما في ذلك من خلال تحسين البنية الأساسية الريفية (بما يشمل الطرقات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير الطاقة الري وإدارة المياه، وقدرات التخزين، وغير ذلك) وخدمات الدعم (التعليمية والمالية والمتعلقة بالتأمين والتجارية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية) والتي من شأنها أن توفر بدورها فرص جديدة للعمل اللائق. وبالإضافة إلى ذلك، سيحدد النهج الخيارات لتحفيز خلق فرص العمل والدخل في أدنى سلسلة القيمة الزراعية وأنشطة أخرى في المزرعة وخارجها. وسيكتسي تعزيز الروابط الاقتصادية عبر الأنشطة أهمية حاسمة لضمان الحد من الفقر الريفي بطريقة مستدامة. كما ستكون برامج الحماية الاجتماعية وغيرها من الوسائل لتعزيز الدخل والأمن الغذائي ولتوفير شبكة أمان حاسمة أيضاً في كفالة عملية متوازنة للتنمية الريفية، وستوفر الحماية في نهاية المطاف للذين ليست لديهم أية فرص في سوق العمل، وستشجع الاستثمارات في رأس المال البشري، وستدفع بعجلة تنويع سلس.

الطبيعية، وتحسين حوكمة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، واعتماد نهج مبتكرة لضمان توافر التكنولوجيات المناسبة، وتسهيل إقامة منظمات جامعة للمنتجين، وغير ذلك؛

(ج) كفاءة ترجمة النمو الاقتصادي إلى زيادة فرص العمالة الريفية اللائقة في المزرعة وخارجها بالنسبة للرجال والنساء والشباب؛

(د) تعظيم أوجه التآزر بين سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية الريفية مما يكفل وجود مجموعة فعالة من الأدوات ويفضي في نهاية المطاف إلى آثار إيجابية على الحد من الفقر في الريف، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

119- وفي الوقت ذاته، تستحق عدة مواضيع ومبادئ شاملة اهتماماً عن كثب: (1) تعزيز المساواة بين الجنسين والنهج المراعية للمنظور الجنساني؛ (2) دعم الفئات ذات أعلى مستويات خطر الضعف؛ (3) الاعتراف بالتنوع من حيث البيئات الزراعية والإيكولوجية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والمؤسسية؛ (4) الإقرار بالاختلافات القطاعية بين الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والأنشطة خارج المزرعة ودورها في الحد من الفقر في المناطق الريفية؛ (5) بناء مستودع معلومات متين قائم على الأدلة، بما في ذلك الدروس المستفادة وتحليل أثر السياسات المتعمدة في الماضي؛ (6) كفاءة الأمن التغذوي من خلال سياسات وبرامج واستثمارات مراعية للتغذية في جميع القطاعات؛ (7) تحسين نظم الحوكمة على جميع المستويات لكي تكون الجهود الرامية إلى الحد من الفقر مستدامة وفعالة.

خطة العمل

120- وفي حين أنه من الواضح أن منظمة الأغذية والزراعة هي إحدى الجهات الفاعلة الكثيرة التي تعمل على الحد من الفقر، فإن ميزتها النسبية تكمن في: دعمها لإعداد وتنفيذ المدونات والمواصفات والمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً¹¹؛ وخبرتها المستفيضة في صياغة سياسات مستندة إلى الأدلة وتحديد الدروس المستفادة بما في ذلك مع مجموعة كبيرة من الشركاء؛ وتشجيع تبادل البحوث والمعرفة، بالتعاون مع السلطات الوطنية على تنمية القدرات؛ ووضع وتجريب نماذج وخيارات للتدخل؛ والرصد والتقييم.

¹¹ على سبيل المثال، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والاتفاقيات المعنية بعمالة الأطفال.

121- ويرد أدناه تفصيل النتائج التنظيمية المحددة الثلاث والنواتج التي تتكون منها.

النتيجة التنظيمية 1: إنشاء أو تحسين البيئة التمكينية¹² حتى يكون للفقراء في المناطق الريفية صوت وفرص وصول عادل إلى الموارد والخدمات والمؤسسات والعمليات السياسية للخروج من دائرة الفقر.

122- وينبغي وضع مجموعة متكاملة ومتناسقة من السياسات والقوانين والاستراتيجيات التي تراعي المساواة بين الجنسين والتي تضمن الوصول الآمن إلى قاعدة الموارد، وتسهم في استدامة نظم الموارد الطبيعية، وتوفر حوافز لتحسين تقديم الخدمات وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيات، وتدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في دينامية الأسواق، بما في ذلك من خلال منظمات وتعاونيات المنتجين الفعالة والمنصفة. ويمكن للآليات التي تتسم بالمصادقية والفعالية والقائمة على المشاركة والتي تمكن إجراء مشاور وتعاون منتظمين بين مختلف أصحاب المصلحة (الوكالات الحكومية، ومنظمات وتعاونيات المنتجين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في السوق، والمؤسسات البحثية والجهات الفاعلة الأخرى) ووضع مجموعة من الأهداف والغايات الشفافة في سياق استراتيجية متناسقة للتنمية الريفية أن توفر الأساس لشرعية عمل الدولة، وتحسن استجابتها وتقلل من التناقضات والمقايضات الممكنة. ويمكن لاستخدام وسائل الاتصال التقليدية والمبتكرة أن يفتح ويحفز الحوار والتغيير التحولي الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى الحكومة المحلية و/ أو الوطنية. وتبغى تزويد المؤسسات المحلية بمستويات مناسبة من الحقوق والمسؤوليات، بالإضافة إلى ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لضمان اتصالات فعالة بين السلطات الوطنية والمجتمعات الريفية.

النتائج 1-1: إدراك الحكومات وشركائها في التنمية للخيارات المتاحة - بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص - للحد من الفقر في صفوف صغار المنتجين من الرجال والنساء، والمزارعين الأسريين، وأصحاب المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية ووضع سياسات وإقامة شراكات واتخاذ إجراءات لتنفيذها وتحفيزها.

123- ويتعين على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

(أ) تقديم المشورة الفنية للحكومات وشركائها في التنمية بخصوص طائفة متنوعة من الخيارات لإعداد استراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة عادلة بين الجنسين للحد من الفقر في الريف، بما يشمل ما كان مجدياً وما لم يكن في سياقات مختلفة، وإبقاؤهم على علم بالدروس المستفادة، وإسداء المشورة لهم بشأن اتساق السياسات لإتباع نهج متكاملة وللتعاون متعدد التخصصات فيما بين القطاعات؛

(ب) تنمية القدرة على تحديد الأهداف، ورصد التقدم المحرز على الصعيدين الوطني وشبه الوطني، وكفالة زيادة المخصصات في الميزانية للحد من الفقر في الريف، وتحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش لصغار المنتجين

¹² تعرّف البيئة التمكينية بعبارات عامة بأنها تلك التي تشمل ما يلي: التزام ورؤية سياسيان؛ وأطر سياسية وقانونية واقتصادية؛ ومخصصات وعمليات في الميزانية؛ وهياكل للحكومة والسلطة؛ فضلاً عن حوافز وقواعد اجتماعية.

من الرجال والنساء والمزارعين الأسريين وأصحاب المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية في مختلف القطاعات (بما في ذلك إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات)؛

(ج) تشجيع إجراء إصلاحات جوهرية مؤسسية وسياسية على المستويين الوطني وشبه الوطني للتعامل مع صغار المنتجين بطريقة مخصصة، بما يشمل إسداء المشورة بشأن السياسات الضريبية وغيرها للتغلب على معوقات محددة (مثلاً بمنح تخفيضات ضريبية وتوزيع عائدات الضرائب، ونظم للخدمات/المنافع العامة، والدفع مقابل الخدمات البيئية، والاستثمارات في البنية الأساسية، وغير ذلك)؛

(د) تشجيع وتيسير التفاعل وإقامة الشبكات والحوار بين الجهات الفاعلة (القطاع العام والخاص)، وهياكل الدفاع عن المصالح، والمؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) على مختلف المستويات؛

(هـ) تحسين آلياتها لجمع البيانات (في إطار برامج الإحصاءات والرصد والتقييم) من أجل تيسير الرصد الفعال للتقدم المحرز في الحد من الفقر في المناطق الريفية في كل جوانبه (بما في ذلك بحسب العمر ونوع الجنس) بالإضافة إلى التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والبرامج والميزانيات، ولما إذا كانت موجهة بشكل فعال نحو تحسين سبل عيش السكان المستهدفين.

الناتج 1-2: تطبيق سياسات وبرامج مساندة للفقراء تعزز إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية وغيرها من موارد الإنتاج، وإدارتها المستدامة.

124- ويتعين على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

(أ) تقديم مشورة إستراتيجية وفنية للحكومات لوضع سياسات وبرامج تشجع الحصول العادل على الأراضي والمياه والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها وإدارتها بطريقة مستدامة (بما في ذلك الترويج لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء، والممارسات الجيدة لإدارة الغابات، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ولاسيما الخطوط التوجيهية الدولية لكفالة استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، ومدونة السلوك الدولية لإدارة مبيدات الآفات)؛

(ب) تقديم توجيهات سياسية لترشيد الإدارة والخدمات القانونية المتعلقة بالأراضي وموارد طبيعية أخرى على المستويين المركزي واللامركزي (على سبيل المثال تسجيل/إدارة الأراضي الخاصة والمشاعية، وتسجيل أنواع البذور ومنح البراءات لها، وتسجيل حقوق المياه، وتسجيل مبيدات الآفات وإدارتها، وحقوق استخدام الغابات ومصايد الأسماك، والحد من أنشطة الصيد والأنشطة الحرجية غير القانونية، وتقديم المساعدة القانونية، والدفع مقابل الخدمات البيئية)؛

(ج) المساعدة على إعطاء الأولوية للتكنولوجيات والممارسات الملائمة للتكثيف المستدام والحد من المخاطر ودعمها والترويج لها وتطويرها ودعم الجهود الرامية إلى تجربتها ونشرها وتكييفها من جانب الفقراء؛

(د) التأثير على البرامج البحثية لزيادة التركيز على استراتيجيات مجدية وشاملة للتنمية الريفية لغرض الحد من الفقر في المناطق الريفية.

الناتج 1-3: إدراك الحكومات وشركائها في التنمية للخيارات المتاحة من أجل اعتماد نماذج أكثر كفاءة لتقديم الخدمات الريفية ووضع السياسات وإقامة الشراكات واتخاذ الإجراءات لإنشائها وتحفيزها.

125- يتعين على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

(أ) تقديم توجيهات ودعم على صعيد السياسات لإعادة توجيهه/ترشيده نظم الخدمات القائمة لإنشاء/تحسين المساءلة وضمان توفير خدمات ميسورة التكلفة وفعالة وعالية الجودة لصغار المنتجين الذين يُستبعدون عادةً من النظم القائمة، مع إيلاء اهتمام خاص للمنتجين من النساء والشباب؛

(ب) تطوير معرفة بالنماذج المؤسسية البديلة والممارسات الجيدة والنُهُج الإقليمية لتقديم خدمات ملائمة داعمة للأغذية والزراعة تكون ميسورة التكلفة/ مربحة بالنسبة لمقدمي الخدمات وتسهم في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛

(ج) العمل مع الشركاء على تنمية القدرات البشرية والمؤسسية لتنفيذ نظم للخدمات الريفية أقوى ومراعية للمنظور الجنساني وموجهة من الزبائن لتقديم الخدمات المالية (بما في ذلك نظم التأمين للمنتجين الريفيين عند الاقتضاء)، وبيع مدخلات الإنتاج بالتجزئة، وتسويق النواتج، وإدارة ما بعد الحصاد، وإصدار الشهادات لإنتاج الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية، وتحسين التنسيق فيما بين القطاعات؛

(د) دعم قدرات المؤسسات الزراعية الوطنية (البحوث وخدمات الإرشاد، وغيرها) لتقديم خدمات تحليلية (مثلاً بشأن التربة والمياه، ومصايد الأسماك، والغابات، والآفات/الأمراض، والعلف، والتشخيص البيطري) والقيام تحديداً بتنمية قدرات صغار المنتجين والمنتجين الهامشيين وأصحاب المشاريع الصغيرة من النساء والشباب عن طريق مدارس المزارعين الميدانية والنماذج التشاركية الأخرى، بما في ذلك نظم الإدارة القائمة على مستوى المجتمع المحلي؛

(هـ) الإسهام في وضع وتنفيذ مواصفات ومعايير ودعم رصد نظم الخدمات الغذائية والزراعية وتقييمها وتقديرها على نحو مراعي للمنظور الجنساني/ للشباب وذلك لتعزيز المساءلة وإبداء التعليقات؛

(و) تحفيز وتوجيه وزيادة جودة ومساءلة نظم الخدمات العامة والخاصة، وإمكانية الحصول على الموارد، والمؤسسات القائمة على عضوية شاملة وعمالة لائقة بحيث يتسنى لصغار المنتجين من النساء والشباب وغيرهم زيادة إنتاجيتهم بطريقة مستدامة.

الناتج 1-4: إدراك الحكومات وشركائها في التنمية لما تنطوي عليه منظمات المنتجين وتعاونياتهم وعملهم الجماعي من إمكانات للحد من الفقر في المناطق الريفية، وتشجيعها تهيئة بيئات تمكينية ووضع سياسات وإقامة شراكات واتخاذ إجراءات لإنشاء ودعم منظمات المنتجين وتعاونياتهم الرسمية وغير الرسمية.

126- يتعين على منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

- (أ) تحديد بيئات تمكينية (أطر قانونية وسياسية) وبرامج وطنية لمنظمات المنتجين الشاملة والعادلة التي يجب تعزيزها ويجب أن تصبح أكثر فعالية في تلبية احتياجات ومصالح أعضائها، وتمثلهم في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات، وإسداء المشورة بشأن تلك البيئات التمكينية؛
- (ب) إسداء المشورة بشأن التغيير التنظيمي العادل بين الجنسين داخل المؤسسات العامة وأيضا داخل المؤسسات الريفية، ومنظمات المنتجين وتعاونياتهم الرسمية وغير الرسمية (مع التركيز على الإدارة والقيادة والسلوك التنظيمي والثقافة والرسالة وآليات المساءلة)؛
- (ج) دعم الحكومات في تشجيع مشاركة المنظمات القائمة على العضوية في صياغة البرامج والسياسات، وأنشطة التنفيذ/ التقييم؛
- (د) المساعدة في الجهود الوطنية لضمان حصول منظمات المنتجين وتعاونياتهم على المعلومات بشأن حقوقها إزاء الحكومات وتوافر القدرة لديها على إخضاع المسؤولين ومقدمي الخدمات للمساءلة عن أفعالهم؛
- (هـ) تيسير الحوار بين منظمات المنتجين والمنظمات الأخرى القائمة على العضوية والحكومات الوطنية والمحلية؛ وتشجيع تعزيز الآليات المؤسسية للحوار والتعاون بين الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين، ومنظمات المنتجين وتعاونياتهم.
- (و) دعم الحكومات في تعزيز قدرات منظمات المنتجين وتعاونياتهم على تقديم الخدمات والمشورة إلى أعضائها للحد من الفقر، بما في ذلك التثقيف المستدام للإنتاج، والتخزين والتسويق، والحصول على الائتمان، والتمويل، والمدخلات، وغيرها من الخدمات.

النتيجة التنظيمية 2: تهيئة البيئة التمكينية في البلدان الأعضاء أو تحسينها من أجل زيادة وصول الفقراء في الريف إلى فرص العمالة لائقة في المزرعة وخارجها.

127- يعتبر النمو الذي يعزز فرص العمل شرط ضروري للحد من الفقر. وهذا يقتضي تشجيع خلق فرص عمل لائق في المناطق الريفية للرجال والنساء والشباب في الاقتصاد الريفي في المزرعة وخارجها من خلال اتخاذ تدابير للدعم تركز على تنشيط الاقتصاد الريفي وتنويعه. والأمر لا يتعلق بخلق المزيد من فرص العمل فحسب ولكن أيضا فرص عمل أفضل في الزراعة والمناطق الريفية. وهذا ينطوي على معالجة ظروف العمل السيئة وتوسيع نطاق وصول معايير العمل الدولية

إلى المناطق الريفية، بما في ذلك القضاء على التمييز، وتعزيز فرص العمل للقوى العاملة الريفية، ومنع عمالة الأطفال في الزراعة، والنهوض بالحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيين، وضمان حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

128- ويتطلب تحسين البيئة التمكينية لفرص العمل اللائق في المناطق الريفية في المزرعة وخارجها الارتقاء بمستوى الوعي وأنشطة الدعوة والمناصرة مع الحكومات والشركاء في التنمية. وستدعم المنظمة آليات الحوكمة وستسدي المشورة الإستراتيجية والفنية اللازمة، بالإضافة إلى بناء القدرات لتحسين إدراج الشواغل المتعلقة بالعمل اللائق في المناطق الريفية في السياسات والبرامج المعتمدة. ولكي تتسم أنشطة الدعوة وإسداء المشورة السياسية بالفعالية، فإنه ينبغي لها أن تستند إلى أدلة قوية، ومن ثم فإن ينبغي تحسين الإحصاءات الموزعة بحسب نوع الجنس والعمر وتحليل أسواق العمل في المناطق الريفية.

النتائج 1-2: تمكّن الحكومات وشركائها في التنمية من توسيع نطاق وصول معايير العمل الدولية إلى المناطق الريفية، لا سيما في القطاعات غير الرسمية، بما في ذلك القضاء على التمييز، وتعزيز قابلية قوة العمل الريفية للتوظيف، ومنع عمالة الأطفال في الزراعة، والنهوض بالحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيين، وضمان حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

129- وستشمل مكونات العمل ما يلي:

- (أ) القيام، في شراكة مع منظمة العمل الدولية، بتقديم المشورة إلى الحكومات والجهات العاملة في مجالي التنمية الريفية وبناء القدرات لخلق وتطبيق وتحسين وعي العمال بالأطر السياسية والقانونية والتنظيمية التي تدعم اعتماد معايير العمل الدولية في المناطق الريفية، بما في ذلك فيما يتعلق بصغار المنتجين/المزارعين الأسريين، ومن يعملون بأجر بطريقة غير رسمية وأصحاب المشاريع في المناطق الريفية؛
- (ب) تقديم المشورة الفنية لأصحاب المصلحة في القطاع الزراعي لتشجيع الإنتاج المستدام اجتماعياً، بما في ذلك عن طريق اعتماد تكنولوجيات وممارسات ذكية وموفرة للعمل وتدابير السلامة والصحة المهنية من أجل العمال في المناطق الريفية، من خلال، مثلاً، تنفيذ النسخة المحدثة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها؛
- (ج) تقديم المشورة الإستراتيجية والفنية وبناء القدرات على الصعيدين العالمي والقطري لمنع استخدام عمالة الأطفال في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات، وذلك في شراكة مع الشركاء المعنيين من قبيل منظمة العمل الدولية؛
- (د) تيسير الحوار والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة في قطاعي الزراعة والعمل (القطاعات العام والخاص) بشأن توسيع نطاق معايير العمل الدولية لتشمل المناطق الريفية.

الناتج 2-2: تمكّن الحكومات وشركائها في التنمية من تشجيع مسارات للتنمية الريفية المستدامة كثيفة العمالة ومنصفة اجتماعيا، وتشجيع إحياء المناطق الريفية والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، ضمن سياق إستراتيجية التنمية الريفية الأوسع.

130- وستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى القيام بما يلي:

(أ) تقديم المشورة واستخدام منهجيات وشبكات تعلم ابتكاريّة لتعزيز تناسق السياسات من خلال اعتماد إستراتيجية للتنمية الريفية والعمل ضمن هذا الإطار على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج مستهدفة (من قبيل برامج الاستثمارات الزراعية، وبرامج تنمية سلاسل القيمة، وإصلاحات السياسة الاجتماعية، وغيرها) التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل اللائق في المناطق الريفية في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والصناعة الزراعية والخدمات الريفية، مع كفاءة إدراج ذلك ورصده ضمن إطار المساعدة السياسية المؤسسية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة على الصعيد القطري؛

(ب) تقديم المشورة السياسية للبلدان وتشجيع إقامة شراكات (بما في ذلك مع القطاع الخاص) من أجل تعزيز اتساق السياسات بين الإجراءات المتخذة في مجالات العمالة والحماية الاجتماعية والموارد الطبيعية وإدارة النظام الإيكولوجي والتغذية والتنمية الريفية؛

(ج) العمل على تحسين فهم السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي كانت مجدية وتلك التي لم تكن في مختلف السياقات وهيكل سوق العمل وبناء معرفة بشأن ذلك، بما في ذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتقييمات الأثر (مثلا باستخدام البوابات الإلكترونية وحلقات العمل الإقليمية، وإقامة الشبكات، وغير ذلك)؛

(د) دعم وضع برامج ذكية للشباب في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وما يتصل بذلك من مهن؛

(هـ) تقديم المشورة الإستراتيجية والفنية للبلدان لإدراج فرص العمل اللائق في المناطق الريفية في إدارة مخاطر الكوارث والأزمات من أجل زيادة صمود نظم سبل المعيشة وتوفير أساس للتنمية الطويلة الأجل (وهو ما يرتبط بالعمل المندرج تحت إطار الهدف الاستراتيجي 5).

الناتج 3-2: تحسّن التحليل المفصل بحسب نوع الجنس والعمر لأسواق العمل في المناطق الريفية وانعكاسات سياسات وبرامج التنمية الريفية البديلة على العمالة.

131- يتعين على المنظمة القيام بما يلي:

(أ) دعم ونشر (على سبيل المثال من خلال الشبكات والفعاليات والبوابات الإلكترونية والمطبوعات وما إلى ذلك) تحليل أبعاد الفقر في المناطق الريفية المتعلقة بالعمالة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب ومن يعملون بأجر بطريقة غير رسمية والمهاجرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؛

(ب) تحسين قدراتها على جمع البيانات وتحليلها للتمكن من تقديم عرض أفضل للتمايز بحسب نوع الجنس والعمر في الحصول على فرص العمل اللائق في المناطق الريفية؛

(ج) العمل، تماشياً مع الجهود الأوسع نطاقاً المشار إليها تحت إطار الناتج 1-1(هـ)، على تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات والمعلومات ورصد التقدم المحرز في سد الفجوة الجنسانية والعمرية في فرص العمل اللائق في المناطق الريفية من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة (مثلاً بتوفير التوجيه والتدريب على رصد وتقييم برامج التنمية الزراعية والريفية المتعلقة بالعمالة)؛

(د) تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالتنمية الريفية (من قبيل الوزارات ومعاهد البحوث وغيرها) لتقديم خدمات تحليلية عن فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، بما في ذلك إجراء تحليل اجتماعي ذي صلة بالعمالة لبرامج الاستثمارات وتنمية سلاسل القيمة في المناطق الريفية.

النتيجة التنظيمية 3: تهيئة أو تحسين بيئة تمكينية للحماية الاجتماعية الفعالة من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية.

132- ستعمل المنظمة على تيسير بيئة تمكينية يمكن فيها للحكومات وشركائها في التنمية صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعظم الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية بشأن الحد من الفقر في المناطق الريفية والأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستكون برامج الحماية الاجتماعية الناتجة قائمة على السياق والأدلة، ومستجيبة لاحتياجات الأسر الريفية الفقيرة والمستضعفة. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف توفير المشورة والدعم على مستوى السياسات بالاستناد إلى الأدلة ونشر المعلومات وأفضل الممارسات، وجمع البيانات وتحليلها ذات الصلة بوضع خيارات سياسات بديلة، وبناء القدرات.

الناتج 3-1: تتمتع الحكومات على جميع المستويات بالقدرات على تصميم برامج الحماية الاجتماعية قصيرة وطويلة الأجل وتنفيذها وإدارتها كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية أوسع لتحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر.

133- وستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى القيام بما يلي:

(أ) تقديم المشورة للحكومات بشأن كيفية وضع برامج للحماية الاجتماعية في إطار إستراتيجية للتنمية الريفية من أجل تعظيم أثرها على الفقر في المناطق الريفية وانعدام الأمن الغذائي؛

(ب) تشجيع تكامل السياسات واتساقها على الصعيدين الوطني والمحلي لتحقيق أوجه تآزر بين الحماية الاجتماعية والزراعة والعمالة (من قبيل النظم الوطنية للحماية الاجتماعية، والسياسة الزراعية، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وورقة إستراتيجية الحد من الفقر، والبرنامج القطري للعمل اللائق) في نهج قائم على النظم؛

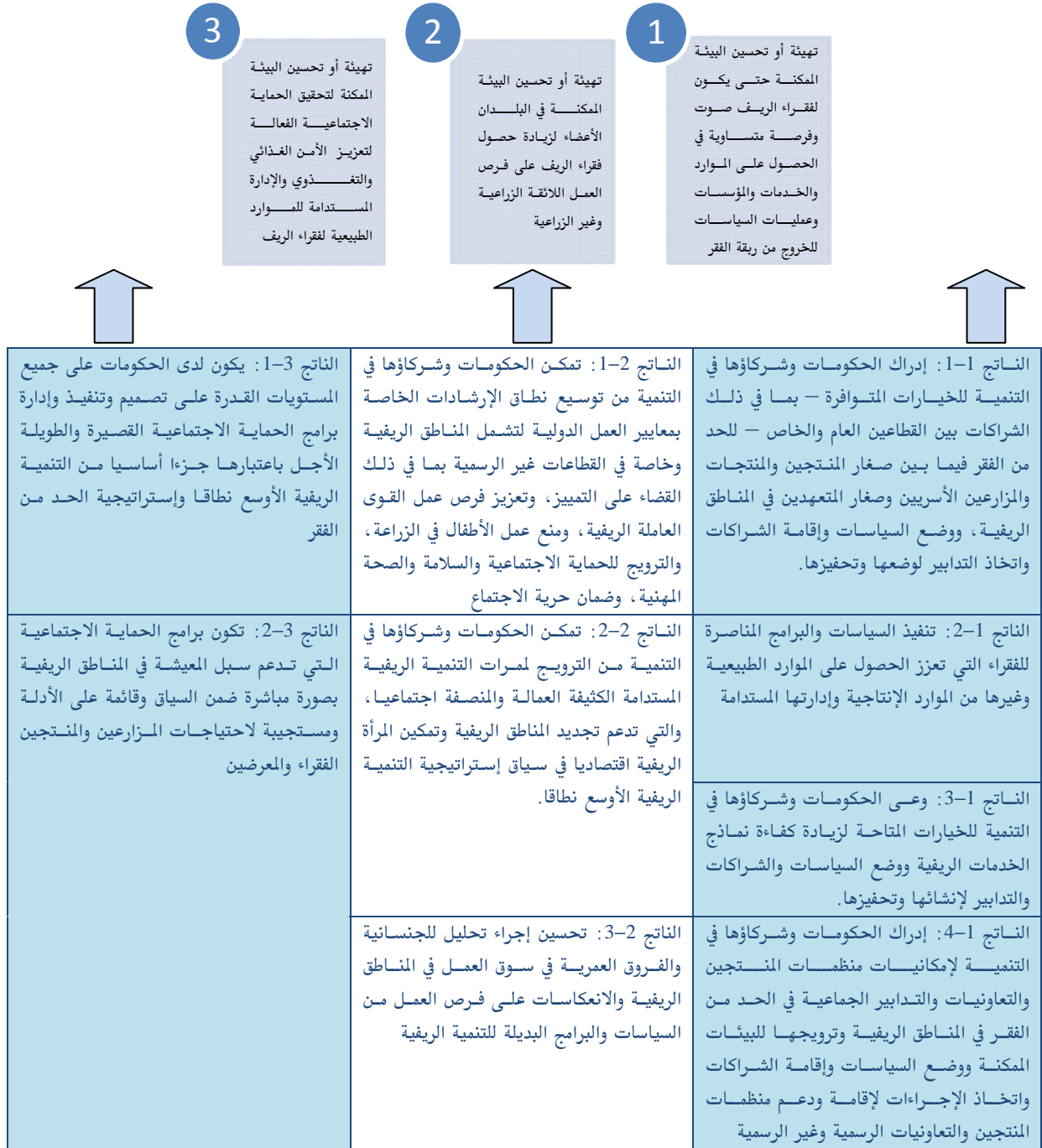
- (ج) دعم الحكومات في استعراض وتعزيز و/أو إعداد الأطر القانونية والمؤسسية التي تستند إليها برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم سبل المعيشة الريفية بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛
- (د) المساعدة في تحسين حوكمة برامج الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق فوائد ملائمة بكفاءة وعلى نحو عادل بين الجنسين؛
- (هـ) تنمية القدرات الوظيفية لواجبي السياسات والمحللين والموظفين المسؤولين عن تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وسياسات التنمية الريفية (على الصعيدين الوطني والمحلي)، فيما يتعلق بتعظيم أوجه التآزر بين الحماية الاجتماعية والزراعة والأمن الغذائي.

الناتج 2-3: استناد برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم سبل المعيشة الريفية مباشرة إلى السياق وأدلة، واستجابتها لاحتياجات المزارعين والمنتجين الفقراء والمستضعفين.

134- ستشمل مكونات العمل ما يلي:

- (أ) نشر المعلومات والبيانات ذات الصلة بتصميم السياسات والبرامج وتنفيذها، وعن القضايا المؤسسية اللازمة لتعزيز أوجه التآزر بين سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات التنمية الريفية؛
- (ب) التحليل والمعلومات عن أبعاد الفقر والضعف، وكذلك عن المعوقات التي تقف في طريق الإنتاجية الزراعية لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب وجماعات السكان الأصليين؛
- (ج) تشجيع فهم أفضل وبناء معرفة بشأن ما كان مجدياً وما لم يكن في مختلف البلدان والأقاليم التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية (أي التي توجد فيها مستويات مختلفة من النشاط الاقتصادي، وكثافة العمالة في ظل النمو، والبنية الأساسية، وتنمية الأسواق)، بما في ذلك عن طريق تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتقييمات الأثر؛
- (د) دعم الحكومات وإشراك الشركاء لتنمية قدرات فقراء الريف من الرجال والنساء والشباب، للحصول على المعلومات عن استحقاقاتهم، ولكي يكونوا قادرين على المطالبة بمعاملة عادلة وإخضاع المسؤولين ومقدمي الخدمات للمساءلة عن أفعالهم؛
- (هـ) العمل، تماشياً مع الجهود الأوسع المشار إليها تحت إطار الناتج 1-1 (هـ)، على وضع منهجيات، وجمع البيانات، والتحليل السابق واللاحق بشأن الصلات القائمة بين الحماية الاجتماعية وسبل المعيشة والزراعة وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وإدارة آثار مصائد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى؛
- (و) دعم عمليات رصد وتقييم وتقدير البرامج ذات الصلة على نحو مراعي للمنظور الجنساني لتحسين المساءلة وإبداء التعليقات.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 3



المؤشرات والأهداف

135- يستخدم إطار الرصد والتقييم في إطار الهدف الاستراتيجي 3 نهج الملامح القطرية. ويحدد فريق الهدف الاستراتيجي كجزء من هذه العملية مختلف عوامل النجاح الرئيسية (أي الأبعاد) التي تحدد إنجاز كل نتيجة من النتائج التنظيمية. فعلى سبيل المثال، تحتاج مواصفات الجنسانية لهذه المؤشرات إلى مزيد من الاهتمام. ويتواصل تطوير المؤشرات خلال 2013.

136- وسيجري وضع منهجية خطة الأساس وأخذ العينات والاستهداف في سياق النهج الشامل للرصد. وستمنح الأولوية للمؤشرات المتوافرة والتي يبلغ عنها بصورة روتينية، حيثما تكون كافية (مثل مؤشرات تقييم أداء القطاع الريفي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) في عمليات جمع البيانات والإبلاغ. وسيجري استكشاف استخدام أطر الإبلاغ المشتركة باعتبارها أحد مجالات الشراكة المشتركة بين الوكالات.

137- كذلك، سيجري وضع منهجية قياس التحسينات (أخذ العينات والتصنيف) على النحو المبين أدناه في خط الأساس والغايات، بطريقة متساوقة في سياق النهج الشامل للملامح القطرية لأغراض الرصد.

الهدف الاستراتيجي 3 - الحد من الفقر في الريف			
مستوى مؤشرات الأهداف الإستراتيجية المؤقتة (ومصادرها)			
1-3 انتشار الفقر (جدول بأعداد الرؤوس) (البنك الدولي)			
001: تهيئة بيئة تمكينية ¹³ أو تحسينها بحيث يستطيع فقراء الريف ¹⁴ إسماع أصواتهم، والحصول على الموارد والخدمات وعلى عمليات المؤسسات والسياسات لكي يخرجوا من فقرهم			
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)
1-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي انتهت من أهداف محددة لتوفير فرص متساوية لحصول الرجال والنساء الريفيين على موارد وخدمات ضمن سياسات الأغذية والزراعة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
2-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي لديها استراتيجيات للحد من الفقر في الريف بسياسات محددة لتقليل الفوارق بين الجنسين	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
3-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي توجد بها سياسات فعالة لزيادة فرص فقراء الريف ¹⁵ في الحصول على: <ul style="list-style-type: none"> • خدمات مالية وأسواق؛ • بحوث زراعية وخدمات إرشادية؛ • مدخلات زراعية. 	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
4-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي لديها سياسات فعالة لزيادة فرص فقراء الريف في الحصول على موارد طبيعية إنتاجية ¹⁶	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

¹³ ينطبق هنا تعريف "البيئة التمكينية" المعتمد على مستوى الأهداف الإستراتيجية.

¹⁴ ينطبق هنا تعريف "فقراء الريف" المعتمد على مستوى الأهداف الإستراتيجية.

¹⁵ تتطلب الخاصية الجنسانية في هذه المؤشرات المزيد من الاهتمام، وهو ما يجري العمل فيه الآن.

¹⁶ لابد من تعميم المسائل المرتبطة بفرص الحصول التمييزية بسبب الشؤون الجنسانية في هذا العمل، وهو ما يحدث الآن بالفعل.

يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي تحسن فيها الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	5-1
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان التي تحسن فيها تمثيل المرأة في الأجهزة المحلية لوضع السياسات واتخاذ القرارات على مستوى أجهزة المجتمع المحلية، والمشاركة في المنظمات الريفية	6-1
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان المعنية التي سهلت فيها آليات جمع البيانات الرصد الفعلي لدى التقدم في الحد من الفقر في الريف في جميع جوانبه، بما في ذلك بحسب العمر والشؤون الجنسانية	7-1
002 - تهيئة بيئة تمكينية في البلدان الأعضاء أو تحسينها بغرض زيادة فرص حصول فقراء الريف على فرص عمل لائقة في الأعمال الزراعية وغير الزراعية			
الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت	00
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان المعنية التي تم فيها تحسين سياسات فعلية وسياسات قائمة على الأدلة (بما في ذلك المعايير والأحكام) والاستراتيجيات وخطط العمل و/أو البرامج، بحيث تتناول بصورة كافية فرص العمل اللائقة في الريف على المستوى القطري سواء للرجال أو النساء	1-2
003 - تهيئة البيئة التمكينية أو تحسينها من أجل الحماية الاجتماعية الفعالة لزيادة الأمن الغذائي والتغذية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لمصلحة فقراء الريف			
الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت	00
تحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان المعنية التي لديها نظم للحماية الاجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر في الريف	1-3

المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 3)

الفقر الريفي في أفريقيا

138- ستتناول هذه المبادرة الإقليمية البرنامجية جميع النتائج الثلاث للهدف الاستراتيجي 3، من أجل تعظيم الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية، وفرص العمل اللائق في المناطق الريفية، والحصول المنصف على الموارد الطبيعية والخدمات الريفية وإدارتها، والمشاركة في منظمات المنتجين والمؤسسات الريفية. وستدرج هذه العناصر في

إستراتيجية أوسع للتنمية الريفية من أجل توفير التناسق السياسي وضمان أوجه التآزر. وسيجري بهمة استكشاف الفرص المتاحة للمجتمعات والفئات السكانية المحرومة والنائية والفقيرة من حيث الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء، من أجل المشاركة في سلاسل الإنتاج والتسويق.

139- وستسعى هذه المبادرة في عام 2013 إلى إرساء الأساس التحليلي لإطار نتائج تشغيلية فعالة في واحد أو اثنتين من المجالات الجغرافية الرائدة، مما سيوجه زيادة العمل التعاوني الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة والحكومات ومختلف أصحاب المصلحة والشركاء لتنفيذ برامج عمل متسقة وأطول أجلا. وسيجري اختيار سلسلة القيمة التي ستعطي لها الأولوية في عام 2013 من بين تلك التي حُددت بالفعل على أنها تمثل أولويات في المرحلة الأولى من المبادرة النموذجية للإدارة القائمة على النتائج في أفريقيا: كسافا في غانا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذرة في أنغولا أو أوغندا. وسيجري أيضا استكشاف الصلات مع سلاسل القيمة الأخرى (التفاعل بين المحاصيل والثروة الحيوانية).

140- وستوجه المبادئ التوجيهية والعوامل ذات الصلة التالية الجهود التعاونية:

(أ) التركيز على المجتمعات والفئات السكانية المحرومة والنائية والفقيرة من حيث الموارد، مع إيلاء اهتمام للشباب والنساء؛

(ب) الاستفادة من العمل القائم بشأن سلاسل القيمة في البلد/ البلدان النموذجية وإيلاء اهتمام للثغرات الهامة داخل هذه السلاسل ومراحل التدخل حيثما تستطيع المنظمة أن تضيف قيمة من منظور العدل الاجتماعي؛

(ج) تحديد الاحتياجات الحاسمة في تحسين البيئة التمكينية (بما في ذلك من خلال توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة وبناء المؤسسات) التي من شأنها أن تساهم في تنشيط التنمية الريفية وخلق فرص العمل والحد من الفقر؛

(د) دعم النهج المتعددة التخصصات في جميع القطاعات والمؤسسات والجهات الفاعلة (العامة والخاصة على حد سواء)؛

(هـ) البحث عن نواتج ملموسة قابلة للتحقق في غضون فترة زمنية قصيرة، بهدف استخدامها كأساس لبرمجة أطول أجلا تموّل من مصادر أخرى؛

(و) وإنشاء وحدة تعلم دينامية لاستخلاص الدروس بشأن العمليات التعاونية الجوهرية بالنسبة لتنفيذ المبادرة النموذجية للإدارة القائمة على النتائج.

الأنشطة والنتائج المتوقعة

(أ) تحديد خطوط الأساس التي يستند إليها لقياس النتائج ومجموعة من المؤشرات.

- (ب) توافر معرفة وأدلة حديثة يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بجهود تنمية سلاسل القيمة في البلد المستهدف لإدراج احتياجات المزارعين والمنتجين الفقراء والمستضعفين وكذلك العمال الأجورين وتحديد الاحتياجات والفرص فيما يتصل بالحماية الاجتماعية على امتداد السلسلة.
- (ج) الاضطلاع بعمليات تشخيص تشاركية مراعية للمنظور الجنساني على الصعيد القطري في سياق تخطيط العمل (التقييم العام لسلاسل القيمة؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ وأداء منظمات المنتجين وقدرتها؛ وإمكانية الحصول على الخدمات والتكنولوجيات؛ وإضافة القيمة وفرص العمل اللائق في المناطق الريفية؛ والشباب؛ والصلات بين الحماية الاجتماعية والاستدامة والتنمية الريفية؛ وتحليل الهشاشة الهيكلية).
- (د) تمكين حكومات البلدان النموذجية من تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية تؤدي إلى تعظيم الفرص المتاحة أمام المزارعين والمنتجين الفقراء والمستضعفين وتشجيع خلق فرص عمل لائق في الأنشطة خارج المزرعة والخدمات الريفية.
- (هـ) تمتع السلطات الوطنية في البلدان النموذجية بقدرات محسنة فيما يتعلق بآليات الحوكمة والاتساق والتنسيق السياسيين المشتركين بين القطاعات لتعزيز إمكانات سلسلة/ سلاسل القيمة المختارة لتحسين دخل المزارعين والمنتجين الفقراء والمستضعفين فضلا عن العمال الأجورين والحد من الفقر في المناطق الريفية.
- (و) القيام بتعزيز القدرات وتنمية المهارات في المجالات التالية: المشاركة في عمليات وضع السياسات والبرامج والاستفادة منها؛ والقدرات الوظيفية؛ وتقييم الأثر القائم على المشاركة لتحسين الشفافية والمساءلة (على أن تحدد فيما بعد المجالات الأخرى).
- (ز) إشراك الشركاء الرئيسيين الوطنيين والإقليميين والإنمائيين في العملية. وستيسر المبادرة الإقليمية الحوار بين أصحاب المصلحة والشركاء، وستشجع العمل المشترك وتبادل الدروس المستخلصة.

الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نُظم زراعة وأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي

السياق والأساس المنطقي

141- تشهد نظم الزراعة والأغذية (بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات) تغييرات ثورية: فقد أصبح القطاع الأولي عنصراً يشهد تكاملاً متزايداً في سلاسل الإمداد؛ وأصبح قطاع ما بعد الإنتاج، لا سيما التصنيع والبيع بالتجزئة، ذا طابع صناعي وأكثر تركيزاً؛ وتمثل مؤسسات القطاع الأولي في كثير من الأحيان جزءاً من سلاسل قيمة متكاملة أو محكومة بطريقة رأسيّة. وكون القطاع الأولي أكثر تخصصاً يعني ضمناً أيضاً أن المدخلات الجديدة (من قبيل المياه والأسمدة والطاقة والبذور والأعلاف والآلات والمعدات) تتطلب نماذج إمداد واستخدام جديدة. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تحديث كبير في قنوات التسويق، بحيث تيسر مشاركة حتى أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق العالمية. وهذه الاتجاهات تغير أسلوب الحياة وفرص العمالة في المناطق الريفية تغييراً هائلاً، ويمكن أيضاً أن تؤدي، في بعض الهياكل الزراعية القائمة، إلى تركيز حيازة الأراضي.

142- وتصبح أيضاً نظم الزراعة والأغذية أكثر كثافة لاستخدام العلم ورأس المال بحيث تتطلب مهارات ومعارف جديدة من المنتجين والمصنعين والمديرين والعمال على امتداد سلسلة الإمداد بأكملها. وهذا يقتضي أيضاً استثمارات كبيرة في البحث والتطوير مما يؤدي في كثير من الحالات إلى وجود حواجز تنافسية أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكن تقديم تعويض لها بواسطة الأموال العامة (وخاصة البلدان النامية). ولذا، يصبح نقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية قضيتين أساسيتين من قضايا تنمية الزراعة والصناعات الغذائية.

143- وإضافة إلى ذلك، يؤدي التحضر إلى أنماط جديدة في السلوك والاستهلاك الغذائيين بالنسبة إلى غالبية سكان العالم، مما يجعل الصلات بين الإنتاج والاستهلاك أكثر تنوعاً وتعقداً، ومما يستدعي وجود بنية تحتية أكثر تطوراً. ويزداد اندماج الأسواق الزراعية العالمية ومع التوسع في تجارة المستقبلات، ستصبح الأسواق أيضاً أكثر خضوعاً للتكهن وأكثر خطورة بالتالي. وثمة خطورة متأصلة تتمثل في عدم الامتثال لشروط ومعايير الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأسواق. وواضعو المعايير العامة والخاصة هم جهات فاعلة هامة لها مساهمتها على كل من الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية إضافة إلى شركات الأعمال الزراعية الخاصة الكبيرة وشركات الصناعات الحرجية المنخرطة حالياً في عمليات ابتكار ووضع لمعايير على كل من الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن المهم أيضاً الاضطلاع بعمليات الإنتاج الغذائي والزراعي والتصنيع والاستهلاك بطريقة آمنة ومستدامة.

144- ويجب على نظم الأغذية والزراعة أن تحسن مسألة الشمول¹⁷ بربط صغار المزارعين والعاملين في الغابات وصيادي الأسماك ومنظماتهم بمؤسسات الأعمال الزراعية وبسلاسل الإمداد من أجل مشاركتهم الفعالة والمستدامة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية التي تتغير بسرعة. ولذا، تواجه البلدان وصناع القرار تحديات وفرصاً جديدة وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم ما تشد إليه الحاجة من معلومات تحليلية ومشورة ودعم قائمين على الأدلة في مجال السياسات.

145- وفي هذا السياق، يطلب من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القيام باختيارات إستراتيجية يتزايد تعقيدها فيما يتعلق بتعزيز نظم الأغذية والزراعة، وإدارة التغييرات في الهياكل الزراعية، وتحسين أنشطة الإنتاج وما بعد الإنتاج، والآليات المؤسسية، وتقديم الخدمات، والوصول إلى الأسواق، والبيئة، فضلاً عن التكنولوجيات ذات الصلة.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 4

ضعف البيئات التمكينية

146- يؤدي وجود سياسات وقوانين وأنظمة عفا عليها الدهر وتفتقر إلى الكفاءة وتكون متضاربة في بعض الأحيان، إلى جانب وجود تصورات غير مؤكدة لدى الحكومات بشأن أدوار ومسؤوليات القطاعين العام والخاص، وصعوبة الحصول على الخدمات المالية، وضعف البنية التحتية، إلى إعاقة الاستثمارات اللازمة لتحسين الشمول والكفاءة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية بطريقة مستدامة.

147- كما يوجد نقص أو تشتت أو عدم تماثل في إمكانية الحصول على: المعلومات، والمعرفة (بما في ذلك المعرفة بشأن حقوق الملكية الفكرية) والعلاقات والبنية التحتية التجارية، مما يحد غالباً من قدرة صغار المزارعين¹⁸ والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة على المشاركة بفعالية في أسواق يتسارع تغييرها وتتسارع عولمتها. وقد تعوق معوقات مماثلة الجهود الوطنية الرامية إلى كفاءة توافر الخدمات التنظيمية اللازمة للصحة النباتية والحيوانية، وسلامة الأغذية وجودتها والإمداد القانوني والمستدام لمنتجات الغابات. وهذه المعوقات قد تحد أيضاً من قدرة البلدان على المشاركة في الأسواق العالمية والمننديات الدولية ذات الصلة لمعالجة الاهتمامات والشواغل الوطنية معالجة وافية. وعدم التماثل هذا في إمكانية الحصول على المعلومات والمعرفة هام أيضاً بالنسبة للمستهلكين وأدوارهم الأساسية في تشكيل نظام الأغذية والزراعة. وسيلزم حتماً استجابة المنتجات الغذائية والزراعية التي تُطرح في السوق لتوقعات واختيارات المستهلكين

¹⁷ تُظم الأغذية والزراعة الشاملة حسب ما يرد في إطار الهدف الاستراتيجي 4 هي تلك التي تمكّن مشاريع الإنتاج والتصنيع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في الأسواق بطريقة مستدامة. وينطوي هذا أيضاً على شمول البلدان النامية وأصحاب المصلحة (بما في ذلك المستهلكين) في عمليات التفاوض بشأن وضع المعايير وبشأن التجارة وتحسين الصلات بين الريف والحضر.

¹⁸ يُعرّف "المزارع الصغير" في إطار الهدف الاستراتيجي 4 بأنه المزارع أو صياد الأسماك أو الحراج الذي يشارك في العمل اليومي للإنتاج وفي إدارته ويملك أو يستأجر أصول إنتاجه، أو أسرة ذلك المزارع أو صياد الأسماك أو الحراج التي ينطبق عليها ذلك أيضاً.

والتعبير عنها. ولكن المستهلكين كثيراً ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة لتوظيف الخيارات لصالحهم (ومن ذلك مثلاً الاختيار المستنير وفقاً للمحتوى التغذوي).

148- وتتمثل مشكلة جدية مستمرة في أن قرابة ثلث الأغذية التي تُنتج من أجل الاستهلاك الآدمي تُفقد أو تُهدر على صعيد العالم، مما يتسبب في وجود ضغط لا داعي له على الموارد الطبيعية للتعويض عن الفجوة. ولمدة عقود، كان التركيز الرئيسي للجهود الرامية إلى الحد من فاقد الأغذية وهدرها ينصب على تحسين عمليات ما بعد الحصاد. ولم يُعترف إلا مؤخراً بأن الحد من فاقد الأغذية يتطلب استثمارات لتحسين الاتساق والكفاءة بين الإمداد والاستخدام على امتداد مجمل سلاسل الإمداد بالأغذية. ومع أن سلاسل الإمداد الحديثة المتسقة يكون الفاقد منها أقل كثيراً عموماً، ما زال هناك هدر مفرط للأغذية، لا سيما في مراحل البيع بالتجزئة والاستهلاك. ويؤدي التحضر أيضاً إلى زيادة تعقيد عمليات التوزيع والتعبئة وإلى جعلها ممتدة بشكل مفرط وذات استخدام مكثف للطاقة، مما يغير عادات استهلاك الأغذية، ومما يعني بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ولا سيما النساء، إنفاق وقت إضافي وتحمل تكلفة إضافية للحصول على الإمدادات الغذائية. ومن اللازم أن تكفل الحكومات، عاملة مع غيرها من الجهات المعنية، زيادة أداء البيئات بواسطة إدارة المخاطر والتهديدات المرتبطة بالقضايا والاتجاهات المذكورة أعلاه والتخفيف منها.

قدرة القطاع الخاص ومشاركته

149- يتحمل القطاع العام والخاص مسؤولية مشتركة عن ضمان نظم غذائية وزراعية فعالة وشاملة، بما في ذلك من خلال التقليل إلى أدنى حد من تفشي الأمراض والآفات الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وإلى حدوث خسائر، ويسفر عن تأثيرات سلبية على صحة الإنسان والحيوان والنبات. ويؤدي القطاع الخاص، بدرجة متزايدة، دوراً هاماً في تشكيل السياسات فضلاً عن هياكل التجارة والسوق من خلال تنمية سلاسل القيمة. والشركات الغذائية والزراعية على جميع المستويات توجهها الضغوط التنافسية المتغيرة التي تدفع إلى إدخال ممارسات وتكنولوجيات أعمال لتحقيق الاتساق بين نظم الإمداد وخفض التكاليف. ويساعد تزايد صرامة شروط التوريد وما يرتبط بها من انتشار معايير طوعية خاصة وأخرى، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها وصحة الحيوان، ووضع العلامات الإيكولوجية وأسواق المنتجات الحرجية على تحسين الكفاءة، ولكنه يخلق أيضاً حواجز يمكن تجنبها أمام دخول الأسواق. وعلى الرغم من تزايد إدراك الشركات الغذائية - الزراعية والحرجية أن تعميم الممارسات المسؤولة أصبح عاملاً من عوامل المنافسة، لم تنجح سوى قلة من الشركات حتى الآن في تحديد ووضع نماذج للأعمال تتسم بالشمول والكفاءة.

150- وبالنظر إلى أن القطاع الخاص يطرح حلولاً ومخاطر على حد سواء لتحسين شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة، من اللازم أن تتعامل المؤسسات الحكومية مباشرةً مع جهات فاعلة على جميع المستويات من القطاع الخاص الشديد التنوع. بيد أن معظم مسؤولي القطاع الخاص ووكالاته لديهم قدرة وأدوات محدودة لإجراء حوار وتعاون توجهه النتائج مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص أمر جوهري لتحسين شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة. كذلك، يجب على منظمة الأغذية والزراعة أن تنخرط بفعالية

أكبر مع الأمم المتحدة ومجموعة الثماني/مجموعة العشرين والمبادرات العالمية الأخرى لتعزيز الحوار والعمل التعاوني مع القطاع الخاص، لا سيما الشركات المتعددة الجنسية، بشأن اعتماد تكنولوجيات شاملة وبشأن الأسواق العادلة. وسيكون لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات دور هام في هذا الصدد.

151- ويلزم القيام بعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز حلقات العمل مع منظمات القطاع العام وشركاته التي تترك آثارا على الشمول والإنصاف والاستدامة في كثير من الأقاليم والبلدان. ويجب أن تُدرك نظم حوكمة المنظمات والشركات التي تضع معايير طوعية خاصة وأخرى الصالح العام وتأخذه في الاعتبار. ويجب على الشركات العالمية ذات التأثيرات العالمية أن تعمم مبادئ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وآلياتها لكفالة المساءلة.

وجود نظم أسواق عالمية تتسم بالشمول والكفاءة

152- يمكن للاتفاقات الدولية أن تيسر وجود بيئة تمكّن من الحفاظ على الأسواق القائمة، وإيجاد فرص أسواق جديدة، والتحفيز على توظيف الاستثمارات اللازمة لإيجاد تجارة تتسم بالشمول والكفاءة، لا سيما من أجل البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي الإقلال إلى أدنى حد من الاختلافات في الفرص المتاحة والمشاركة الفعلية للبلدان في وضع وتنفيذ هذه الاتفاقات (نتيجة مثلاً لأوجه عدم التماثل في إمكانية حصولها وقدرتها على استخدام أدلة في تقييمها لعواقب الاتفاقات التي تكون من الدول الموقعة عليها).

153- ومن اللازم أن تحصل الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على معلومات مناسبة وحسنة التوقيت لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية المرتبطة بالتجارة لمعالجة قضايا الوصول إلى الأسواق وكذلك قضايا سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان. ويجب، بوجه أعم، أن يكون لدى الحكومات ومنظمات المنتجين التي تمثل مصالح صغار المشاركين في نظم الأغذية والزراعة والأسر المشاركة في تلك النظم والمشاركين الضعفاء فيها وعي أكبر بشأن التطورات في الأسواق الزراعية الدولية والسياسات التجارية والقواعد التجارية وما يرتبط بها من تطورات فيما يتعلق بالعرض والطلب والأسعار والاستهلاك، وأن تكون لديهم قدرة أكبر على تحليل تلك التطورات.

154- وعلى الصعيد الدولي، من اللازم أن تكون لدى البلدان المستوردة والبلدان المصدرة على حد سواء استراتيجيات وسياسات وتدابير وطنية محددة ومختلفة للاستفادة من التجارة الدولية، وتحسين سبل المعيشة، والسعي إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي، مع مراعاة احتياجات الأمن الغذائي في أماكن أخرى. وتمثل قدرة أي بلد على الاستفادة من الأسواق الإقليمية هدفا هاما في معظم المواقع، ولكنها كثيرا ما تكون مقيدة نتيجة لضعف الصلات بين الأسواق الإقليمية وعدم قدرة بلد و/أو منتجين على الامتثال لقواعد ومعايير دولية متزايدة الصعوبة، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان، والحوكمة، والبيئة. ولم تنعكس بعد التكاليف البيئية للإنتاج والتصنيع في الاتفاقات التجارية، وقد تؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال.

155- ولا توجد أسواق تنافسية إلا عندما تقدّر قيمة جميع السلع والخدمات حسب تكلفة الفرصة الضائعة الخاصة بها بالنسبة للمجتمع. وهذا يعني أن التنافسية يجب تقييمها من خلال تحليلات تأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد الكاملة التي تنجم عن أنشطة الإنتاج والتجارة والاستهلاك بما في ذلك العوامل الإيجابية والسلبية الاجتماعية والجنسانية والبيئية المرتبطة بالإنتاج الغذائي والزراعي (ومن ذلك مثلاً حدوث زيادة أو نقصان في التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية) واستخدام المدخلات (ومن ذلك مثلاً الطاقة الأحفورية، وانبعاثات الكربون وإزالة الأحراج). وإدراكاً لحدوث معظم التجارة في السلع الزراعية في إطار ترتيبات تعاقدية لا في معاملات سوق فورية، يلزم أيضاً اتخاذ إجراءات لكفالة أن تكون الظروف التجارية التي يواجهها أصحاب المصلحة ذوو الصلة شفافة وعادلة. ويتعين على البلدان والمنظمات الإقليمية والعالمية أن تكفل وجود تنافسية فعلية في الأسواق ووجود أسعار عادلة لكل من المنتج والمستهلك.

156- ويجب أيضاً تحسين إمكانية حصول المنتجين والصناعات الغذائية والحرورية الذين يعملون على نطاق صغير أو متوسط على الخدمات المالية. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال: وجود رابطات منتجين/رابطات تسويق تتسم بالكفاءة ومحكومة جيداً؛ وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المخاطر من قبيل آليات التأمين والادخار والضمان؛ وتعزيز وتحديث المؤسسات المالية والآليات الاستثمارية الريفية؛ والقيام، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، بوضع مبادئ للاستثمار المسؤول¹⁹. ويلزم وجود نهج جديدة، من قبيل تمويل سلاسل القيمة، واستحداث منتجات جديدة أقل اعتماداً على الضمان التقليدي، واستخدام تكنولوجيات جديدة لخفض التكاليف والمخاطر. وهذه الاستجابات يجب أن تلبى الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب.

157- ويعد عدم الحصول على الأراضي أو عدم كفاية الحصول عليها عاملاً مهماً يقيّد فرص صغار المزارعين للمشاركة في النظم الغذائية الحديثة. وتؤثر الهياكل الزراعية الثنائية والتجزؤ الشديد لحيازات الأراضي على قدرة تجهيز المنتجات الزراعية والبائعين بالجملة والباعة بالتجزئة لإصدار الأغذية بكفاءة للمستهلك الحضري. وحفزت التغييرات السريعة في النظم الغذائية إعادة هيكلة النظم الزراعية القائمة، في كثير من الأحيان في اتجاه تركيز أكبر للحصول على الأراضي وملكيتهما وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي والاضطراب الاجتماعي. والعلاقة بين التحول في النظم الغذائية والهياكل الزراعية هي علاقة مهمة ستستمر في استقطاب اهتمام المنظمة.

خطة العمل

158- بينما سيتعين بالضرورة على السلطات والمؤسسات الوطنية أن تتولى قيادة عملية التغيير، التي تكون شاقة في الأغلب، نحو أوضاع يمكن في ظلها أن ينتعش أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الشاملة والتعاونية، باستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تستفيد من الحوار المتزايد بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وغيره من المبادرات بما في ذلك السنة الدولية للتعاونيات (2012) والسنة الدولية للزراعة الأسرية (2014) لدعم هذه الجهود. وستظل

19 يمكن أن تتولى اللجنة الاستشارية للمنتجات الورقية والخشبية دوراً مماثلاً فيما يتعلق بالقطاع القائم على الغابات.

المنظمة أيضا شريكا متميزا: للمؤسسات المالية الدولية دعما لتوفير سلع وخدمات القطاع العام ذات الصلة وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار؛ ولؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية في المسائل المتصلة بأسواق السلع والتجارة؛ ولمراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن تحليل السياسات ووضع الاستراتيجيات؛ والمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالعمل بشأن سلامة الأغذية والدستور الغذائي، والمنظمة للأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن تنمية سلاسل القيمة والخدمات المالية، وللشراكة التعاونية التابعة للأمم المتحدة في مجال الغابات بشأن الإدارة المستدامة للغابات؛ ولبرنامج الأغذية العالمي بشأن النظم الآمنة لتوزيع الأغذية.

159- وقد حُدِّدت ثلاث نتائج تنظيمية في إطار الهدف الاستراتيجي 4، على النحو المفصل أدناه.

النتيجة التنظيمية 1: تحسين السياسات والأطر التنظيمية والمنافع العامة لشمولية وكفاءة نظم الأغذية والزراعة والحراجة.

160- سوف يكون على المنظمة أن تستجيب لمتطلبات واسعة النطاق في البلدان لوضع سياسات وطنية وأطر تنظيمية وخدمات عامة تعزز إيجاد نظم للأغذية والزراعة تكون شاملة وذات كفاءة، بما في ذلك فيما يتعلق بالهيكل الزراعي.

النتائج 1-1: وجود قدرة متزايدة لدى البلدان والجهات المعنية الأخرى على جمع بيانات ومعلومات عن أسواق الأغذية والزراعة والأسواق البيئية مفصلة حسب الجنس والعمر، وتحليل تلك البيانات والمعلومات والحصول عليها.

161- ستصنّف منظمة الأغذية والزراعة وتنشر، باعتبارها المصدر القيادي للبيانات الموثوقة عن الجوع والغذاء والزراعة، والمنهجيات ومعايير جمع البيانات وتحليلها، إحصاءات غذائية وزراعية مفصلة حسب الجنس على صعيد العالم تغطي الأمن الغذائي، والأسعار، والإنتاج، والتجارة، والأثر البيئي. كما أنها ستستمر بوصفها المصدر العالمي الأساسي للمعلومات والتحليل بشأن الهياكل الزراعية. ومن خلال التدريب والمساعدة الفنية، ينبغي تمكين البلدان من اعتماد معايير ومنهجيات إحصائية. وينبغي تقديم دعم نشط لتنمية قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات العامة ذات الصلة على جمع وتوليد البيانات ذات الصلة والوصول إليها، وتحليل الاتجاهات في تطور نظم الإمداد، وإعداد استجابات ملائمة على صعيد السياسات.

النتائج 1-2: تعزز قدرة مؤسسات القطاع العام على وضع وتنفيذ سياسات وتوفير منافع وخدمات عامة²⁰ تحسّن التنمية المستدامة للزراعة والصناعات الغذائية.

20 المنفعة العامة هي منفعة لا يمكن استبعاد أحد منها ولا يمكن أن يكون هناك تنافس عليها بمعنى أن الأفراد لا يمكن استبعادهم فعلياً من استخدامها ولا يؤدي استخدامها من جانب فرد إلى الحد من توافرها لآخرين. وإلى جانب موارد طبيعية متعددة (منها مثلاً الهواء النقي)، يمكن أن

162- استناداً إلى مجموعة متزايدة من دراسات الحالات الإفرادية وورقات القضايا والخطوط التوجيهية المنهجية ونواتج التعلم، سيجري تمكين مؤسسات القطاع العام الوطنية من صياغة ورصد وتقييم سياسات واستراتيجيات لتحسين كفاءة المشاريع الزراعية والغذائية وتنافسيتها وربحياتها، وكذلك استدامتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة البلدان في جهودها الرامية إلى إدراج مصالح المستهلكين في سلسلة الإمداد من أجل تلبية توقعاتهم أفضلياتهم واختياراتهم تلبية أفضل. وتحقيقاً لهذا الغرض، يلزم وجود سياسات وبرامج لتوعية المستهلكين لكي يتمكنوا من أن تكون اختياراتهم واعية ومستنيرة.

الناتج 1-3: وجود سياسات أفضل وقدرة مؤسسية محسنة لدى القطاعات العامة الوطنية لتنفيذ الأطر التنفيذية وتقديم الخدمات العامة ذات الصلة بصحة النبات والحيوان، وسلامة الأغذية وجودتها.

163- ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة، مستفيدة من معرفتها وخبرتها المستفيضة بشأن كيفية تنفيذ معايير الصحة الحيوانية والنباتية بفعالية وكفاءة سلامة الأغذية المتاحة في الأسواق ومكافحة وإدارة الأنواع الغازية في أسواق المنتجات الحرجية، أن تسعى إلى تقديم الدعم إلى القطاعات العامة الوطنية للوصول إلى أطر السياسات اللازمة وبناء القدرات المؤسسية لتنفيذ برامج تكون متسقة مع المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية. وستواصل المنظمة تقديم التوجيه للبلدان في تنفيذ معايير الصحة النباتية فيما يتعلق بالغابات والمنتجات الحرجية والأخذ بعين الاعتبار جعل أعمال وضع المعايير ذات أثر كما ينبغي ترجمة أعمال وضع المعايير على المستوى القطري.

الناتج 1-4: تحسُّن قدرة البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تعزز الصلات بين الريف والحضر في مجال الإمدادات الغذائية والزراعية.

164- تنطوي تدابير السياسات وتنفيذها للتعامل مع قضية إطعام سكان المدن على شواغل تتراوح من الإنتاجية الزراعية عن طريق تكنولوجيا ما بعد الحصاد، والبنية التحتية للنقل، ومصادر طاقة ميسورة التكلفة للأسرة المعيشية، واستدامة الوقود الخشبي ووقود الكتلة الأحيائية الأخرى (لا سيما الفحم النباتي)، والتسويق والتوزيع، إلى سلامة الأغذية وكفاية دخل المستهلكين حسب المناطق الإقليمية والمتروبولية الحضرية والمحلية. وستعمل المنظمة على تحسين الصلات بين الريف والحضر من خلال سياسات تعالج هذه الشواغل، وتنمية القدرات، وتشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص في تحسين حصول الأسر المعيشية الحضرية على الغذاء والمنتجات الزراعية من خلال إمدادات تتسم بالكفاءة والأمان. وسيجري استهداف المستهلكين الحضريين بصفة محددة كي تتاح لهم أدوات تمكنهم من أن تكون اختياراتهم مستنيرة دعماً لحالتهم التغذوية.

تشمل المنافع والخدمات العامة في إطار نظم الأغذية والزراعة الطرق، والمرافق العامة، ومعلومات الأسواق، ونظم مراقبة الأغذية، وإدارة الصحة والصحة النباتية، وخدمات البحوث والإرشاد، وغير ذلك. ويمكن أيضاً اعتبار الاتفاقات الدولية شكلاً من أشكال المنافع العامة.

الناتج 1-5: انخفاض فواقد الأغذية وهدرها عن طريق برامج تحسّن الاتساق للمساعدة على تحقيق الكفاءة على امتداد السلاسل الغذائية وإذكاء الوعي العام على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

165- ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بما يلي: مساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ برامج لتحسين الاتساق والكفاءة في سلاسل الإمداد الغذائية والزراعية؛ ودعم تنمية القدرات؛ وإجراء تقييمات للمساعدة على جعل الخيارات الاستراتيجية التي يُقدم عليها القطاعان الخاص والعام للاستثمار في البنية التحتية والنقل والتصنيع مستنيرة. وستيسر أيضا المبادرات العالمية والإقليمية الداعمة للحد من فواقد وهدر قطاع الأغذية والزراعة من خلال تقديم المعلومات، والمشورة بشأن السياسات، وإذكاء الوعي في صفوف البلدان والجمهور العام.

الناتج 1-6: وجود استراتيجيات وبرامج لدى البلدان للتمكين من إيجاد هياكل شاملة، بما في ذلك الهياكل الزراعية من خلال تحسين الصلاحية والمرونة التجاريتين للمشاريع الزراعية والحريرية والغذائية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

166- باستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم مساعدة قيّمة في وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتحسين صلاحية ومرونة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمزارع الأسرية (العاملون في مجال الأجرار ومصائد الأسماك) والتعاونيات التي تعمل على نطاق صغير أو متوسط وذلك على ضوء إعلان الأمم المتحدة اعتبار سنة 2012 السنة الدولية للتعاونيات وإعلانها اعتبار سنة 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية. وستجري معالجة مجموعة أساسية من التحديات المشتركة بين مختلف القطاعات والتي تؤثر على هذه الأنواع من المشاريع: توحيد الموارد من الأراضي وغيرها وحياراتها، والتدابير المالية والضريبية، وتمثيل المصالح، وتنمية القدرة الفنية والإدارية. وستساعد المنظمة البلدان أيضا على معالجة المعوقات التي تواجهها المزارعات، والأسر المعيشية التي تعيلها إناث، والتعاونيات النسائية، وعلى دعم فئات مستهدفة محددة عندما يبدي السياق المحلي وجود عوامل ديناميكية معينة للمشقة.

النتيجة التنظيمية 2: تحسّن التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها المشاركون الصغار والمحرومون في نظم الأغذية والزراعة.

167- سيكون على المنظمة أن تلبّي في مناطق عديدة متطلبات للتحليل والأدوات وتدابير السياسة العامة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك بالخصوص للتغلب على المشاكل التي يواجهها المشاركون الصغار والمحرومون في نظم الأغذية والزراعة.

الناتج 1-2: تحسّن فهم البلدان والجهات المعنية الأخرى للتعاون مع القطاع الخاص في جميع مراحل نظم الأغذية والزراعة ووجود برامج لديها من أجل هذا التعاون، وامتلاكها القدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

168- كثيراً ما لا تكون الجهات المعنية على دراية بالتنوع الهائل في القطاع الخاص وبالأدوار المختلفة التي تؤديها الجهات الفاعلة والمنظمات والمشاريع المختلفة في جميع مراحل نظم الأغذية والزراعة. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تجري تقييماً لهذا التنوع وتقدم معلومات عنه. ويمكنها أيضاً أن تساعد البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على وضع استراتيجيات لتحسين مساهمات القطاع الخاص في وجود نظم للأغذية والزراعة تتسم بالشمول والكفاءة.

الناتج 2-2: وجود علاقات عمل فعالة للحكومات مع منظمات وآليات السلع والصناعة والمنتجين والقطاع الخاص في إجراء مشاورات بشأن استراتيجيات وسياسات واستثمارات نظم الأغذية والزراعة.

169- إن منظمات السلع والصناعة والمنتجين وغيرها من منظمات القطاع الخاص التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي شركاء ووسطاء طبيعيين في صياغة السياسات وتنفيذها. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تساعد البلدان على تعزيز آليات التحاور والتشاور مع هذه المنظمات التمثيلية. ويمكن تعزيز المنظمات نفسها لكي يكون لديها التزام أقوى بتشجيع ودعم إنشاء نماذج للأعمال شاملة وقادرة على البقاء اقتصادياً، وتحمل تكاليف المنتجين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإشراك النساء والشباب. ويمكنها كذلك أن تكون شريكة في تصميم الاستراتيجيات والسياسات لإدارة الهياكل الزراعية لأغراض الإنصاف والكفاءة. ويمكن تزويد منظمات القطاع الخاص التي تمثل مصالح فرادى أعضائها بأنواع مختلفة من الخدمات، بما في ذلك المعلومات اللازمة لتحسين فهم الاتجاهات في نظم الأغذية والزراعة وكيفية مساعدة أعضائها على الاستجابة للتغيرات على نحو أفضل.

الناتج 3-2: إشراك برامج ومشاريع القطاع العام للمنظمات والتحالفات الخاصة والتي لا تستهدف الربح في توفير التكنولوجيا الملائمة، وخدمات الأعمال والخدمات المالية والدعم الفني للمنتجين وللمشاريع الأغذية والزراعة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

170- ومن الدروس الرئيسية التي انبثقت من قرابة خبرة دامت عشر سنوات فيما يتعلق بنهج سلاسل القيمة أن تحسين آفاق الاستدامة يستلزم إشراك مشاريع القطاع الخاص ومقدمي الخدمات من البداية في تقديم الخدمات والدعم الفني. وستقدم منظمة الأغذية والزراعة توجيهات بشأن الفرص المتاحة، والمنهجيات التشاركية، وأفضل الممارسات، لإشراك شركات الأغذية والزراعة والحراجة في تقديم الدعم الفني والخدمات للمنتجين وللمشاريع الأصغر حجماً والأكثر ضعفاً. ويمكنها أيضاً أن تساعد بتقديم تقييماً لسلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل صياغة سياسات وتحديد أولويات لإيجاد سلاسل قيمة شاملة.

الناتج 4-2: إسهام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاستثمارات في قطاع الأغذية والزراعة من أجل زيادة الشمول والكفاءة.

171- استُخدمت اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص استخداماً فعالاً لتعبئة استثمارات من أجل المنافع العامة من قبيل الطرق والطاقة والإمداد بالمياه والخدمات الصحية. وفي الآونة الأخيرة، كان هناك اهتمام متزايد باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار في قطاع الأغذية والزراعة، لا سيما لتحسين الكفاءة بتنمية الأسواق وتحسين الاستدامة البيئية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً البلدان، والشركاء المحتملين من القطاع الخاص في البلدان، في تقييم هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتفاوض عليها وتنميتها وتنفيذها. وستقدم توجيهات أيضاً بشأن أفضل الممارسات وستدعم تنمية القدرات المؤسسية والتنظيمية.

الناتج 2-5: وجود آليات لدى منظمات وتحالفات القطاع الخاص والمنظمات والتحالفات التي لا تستهدف الربح من أجل كفاءة معالجة اهتمامات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الضعفاء في وضع معايير خاصة وتطبيقها.

172- ستساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان بالحفاظ على موجز مراقبة والانخراط في الحوار مع المنظمات والتحالفات التي تضع معايير خاصة أو تضع مقاييس مرجعية لتلك المعايير، وبالانخراط في حوار معها، وذلك لكفاءة اتخاذ خطوات لحماية حقوق ومصالح المشاركين المحرومين في نظم الأغذية والزراعة (ومن بينهم المستهلكون)، وإدراج الجوانب الأخرى للاستدامة. وتحتاج السلطات الوطنية أيضاً إلى مساعدة في تقييم آثار المعايير الخاصة على الكفاءة، بما في ذلك الإنصاف والاستدامة. وستساعد منظمة الأغذية والزراعة الشركات والمنظمات والتحالفات فيما يتعلق بإيجاد آليات لتحسين كفاءة أخذ المصالح العامة في الاعتبار تماماً عند وضع وتطبيق معايير خاصة.

الناتج 2-6: إشراك شركات الأغذية والزراعة الموجودة على الصعيدين العالمي والإقليمي إشراكاً فعالاً في تلبية الطلب المتغير والمتزايد على الغذاء وغيره من المنتجات والخدمات الزراعية، مع التصدي للمخاطر المحتملة ذات الصلة بتضارب المصلحة.

173- تعهدت عدة شركات عالمية وإقليمية واسعة النطاق تعمل في مجال الأغذية والزراعة بالتزامات بالتقيد بممارسات الأعمال التي تدعم إيجاد نظم أغذية وزراعة شاملة ومستدامة. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة، عاملة مباشرة وكذلك في سياق الأمم المتحدة الأوسع، أن تتعامل مع شركات كبيرة متعددة الجنسيات وذات نفوذ كشركاء من أجل تحويل التزاماتها إلى حقيقة على أرض الواقع. وسيلزم وجود آليات تشاورية فعالة مع الجهات الأساسية التي تشكل الرأي العام والمبادرات المشتركة التي تُطلق لتجريب نماذج الأعمال التي تحسّن الشمول والكفاءة، مع اتخاذ الخطوات الضرورية لتجنّب تضاربات المصلحة أو الأفضليات التي تشوه الأسواق. وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة، في الإجراءات المشتركة مع برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، أن تتولى قيادة عملية استحداث مبادرات للشراكة مع الشركات العالمية والإقليمية.

النتيجة التنظيمية 3: تعزيز الاتفاقات والآليات الدولية وجود أسواق تتسم بالشمول والكفاءة.

174- يُنتظر أن تسعى المنظمة إلى مواصلة وضع الاتفاقات والآليات العالمية والإقليمية التي تشجع الأسواق والتدابير المالية والاستثمارات التي تتسم بالشمولية والكفاءة والمساعدة في تنفيذها بشكل فعال. وتشمل هذه الاتفاقات أيضا قضايا الحصول على التكنولوجيا والأراضي وغيرها من موارد الإنتاج بشكل عادل.

الناتج 3-1: استرشاد القرارات والسياسات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية المتعلقة بأسواق الأغذية والأسواق الزراعية وأسواق المنتجات الحرجية ببيانات ومعلومات موثوقة وأنسب توقيتا عن الوصول إلى الأسواق وتنميتها.

175- ستواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم معلومات في الوقت المناسب وشاملة، والقيام بهمة بتيسير استخدامها الفعال، وتنوير ما يجري على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من عمليات حوار بشأن السياسات وتدخلات مستندة إلى أدلة ترمي إلى تحسين أداء أسواق الأغذية والزراعة. ويشمل هذا تعزيز أدوات القيام بطريقة منتظمة برصد تطورات الأسواق الدولية²¹ ومؤشراتها (الأسعار، والأحجام، والإجراءات المتخذة على صعيد السياسات)، وجمعها وتقييمها، وكذلك تحليلات القوى المحركة للتطورات مستقبلا (إسقاطات متوسطة وطويلة الأجل). وستحدد المنظمة أيضا وتحلل القضايا الحالية والمستجدة، وستطلع المجتمع الدولي عليها وتيسر مناقشتها من جانب البلدان والجهات المعنية الأخرى.

الناتج 3-2: زيادة وعي البلدان وقدرتها على الانخراط في صياغة وتنفيذ اتفاقات ولوائح وأطر أخرى دولية وإقليمية تعزز التجارة العادلة والأمن وتحسن الفرص والمشاركة في الأسواق العالمية والإقليمية.

176- ستقوم منظمة الأغذية والزراعة، للتمكين من المشاركة القطرية الفعالة والمتوازنة، بأنشطة في مجال تنمية القدرات وستعالج أوجه القصور العامة التي تواجهها البلدان في حصولها على المعرفة وقدرتها على إجراء تحليل وتقييم فعالين لوضع وتنفيذ الأطر ذات الصلة. وسيولى اهتمام بوجه خاص، حسب الاقتضاء، للترويج لمعاملة خاصة وتفاضلية ولبدأ التعادل لكفالة وجود آليات تيسر التجارة وتوفر أوجه مرونة للبلدان على اختلاف مستويات التنمية فيها.

الناتج 3-3: وجود معايير دولية جديدة ومنقحة لسلامة الأغذية وجودتها وللصحة النباتية تقوم البلدان بصياغتها والاتفاق عليها وتكون بمثابة مرجع لتحقيق الموامة الدولية.

177- من شأن تعزيز مشاركة البلدان، لاسيما البلدان النامية، في عمليات وضع المعايير أن تضمن استمرار المعايير الدولية الجديدة والمنقحة بشأن الصحة النباتية وسلامة الأغذية في تناول الأولويات العالمية واحتياجات جميع البلدان. وستدعم المنظمة ذلك من خلال إعداد مشورة علمية بشأن سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية لتقديم المعلومات

21 بما يشمل أسواق الطاقة ذات الصلة

لعملية وضع المعايير. وستحرص على توليد المشورة العلمية باستخدام منهجيات محدثة وتسهيل زيادة مدخلات البيانات من البلدان النامية.

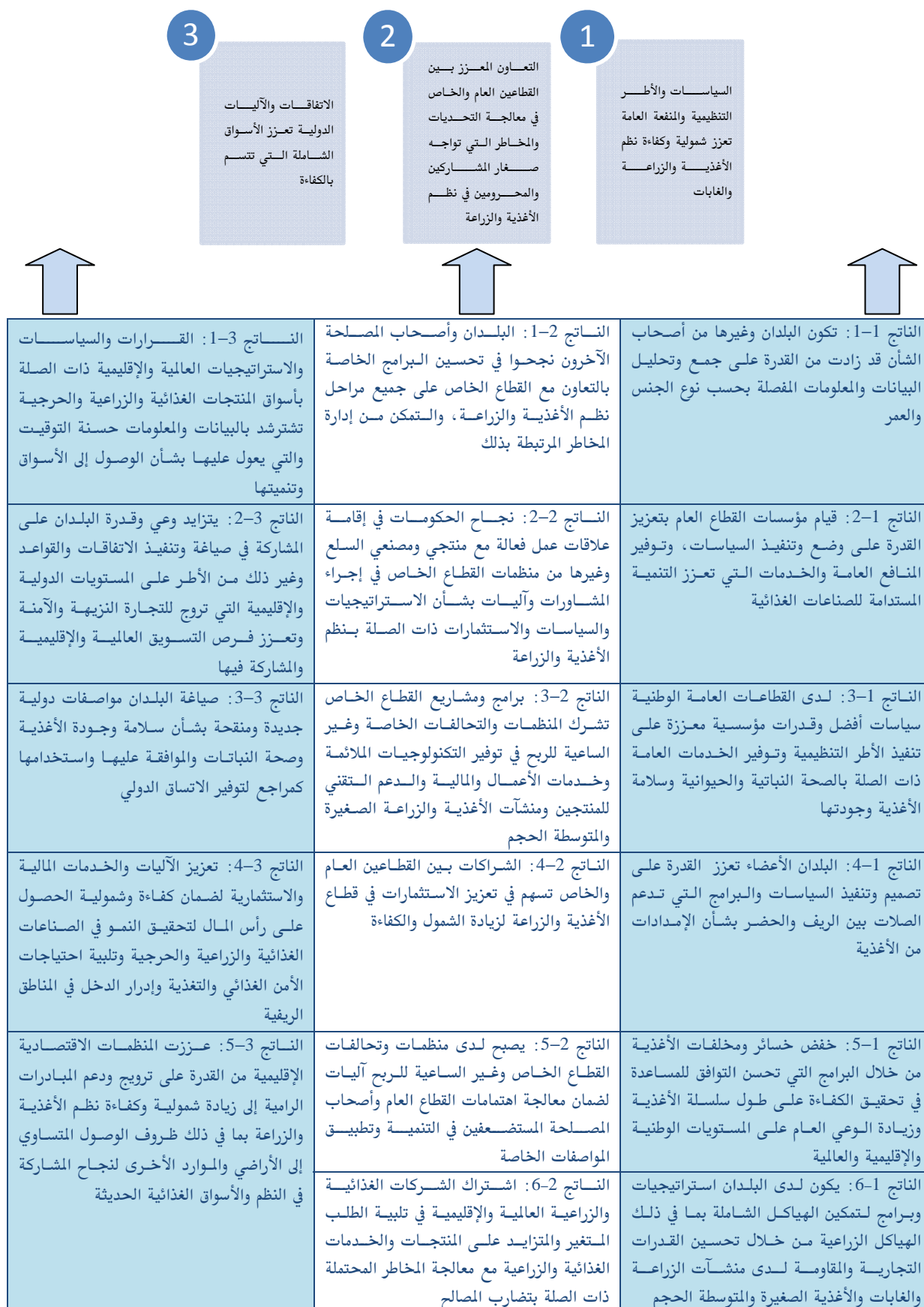
الناتج 3-4: تعزز الآليات والخدمات المالية والاستثمارية لكفالة إمكانية الحصول بكفاءة وشمول على رأس المال اللازم للنمو في مجال الزراعة والأغذية والصناعة الحرجية وتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية، وإدرار دخل ريفي.

178- ستتبادل منظمة الأغذية والزراعة خبرتها في تحديد وتطبيق نهج مالية وآليات استثمارية مبتكرة و/أو محسنة وستواصل تقييم ونشر أحدث المعارف بشأن الخدمات والممارسات المالية، بما يشمل في جملة أمور المبادئ الفعالة للاستثمار المسؤول، وشبكات موردي ومستخدمي التمويل والاستثمارات في القطاعين العام والخاص، والأطر القانونية والتنظيمية للخدمات المالية.

الناتج 3-5: تحسن قدرة المنظمات الاقتصادية الإقليمية على تشجيع ودعم مبادرات زيادة شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة، بما في ذلك الحصول المنصف على الأراضي وغيرها من الموارد الضرورية للمشاركة بنجاح في النظم الغذائية الحديثة والأسواق.

179- بالنظر إلى تزايد أهمية العمل المنسق في تنمية نظم الأغذية والزراعة على الصعيد الإقليمي، ستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى التعاون والشراكة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية، مع معالجة المعوقات ذات الصلة بالسياسات التي تقف في طريق أداء نظم الأغذية والزراعة لدورها. ويتمثل مثال أساسي لأهمية هذه الشراكات في تحقيق تخفيضات في التدخلات التجارية والسوقية المخصصة التي تؤثر سلباً على أسواق الأغذية. وعن طريق هذه الشراكات ستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً المنظمات الاقتصادية الإقليمية في: تحليل خيارات إصلاح السياسات الوطنية؛ وإشراك تلك المنظمات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية التي تمثل مصالح مختلفة في بلدان مختلفة في حوار بشأن السياسات؛ والترويج لإصلاحات للسياسات الوطنية تؤدي إلى زيادة شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة؛ ومساعدة التنفيذ الوطني للتشريعات والتدابير.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 4



المؤشرات والأهداف

180- سوف يتطلب تركيز الهدف الاستراتيجي 4 على نظم الزراعة والأغذية الأكثر شمولاً وكفاءة اشتراك المنظمة في مجالات عمل جديدة نسبياً وخاصة فيما يتعلق بالنتيجة 1. وعلى ذلك، يتعين أولاً تحقيق عدد من الشروط المسبقة (مثل مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة) وأدوات التقييم (مثل خسائر الأغذية والرقم الدليلي للمخلفات)، ووضعها لتحقيق ثم قياس النتائج الثلاث. ولذا وضع إطار الرصد للهدف الاستراتيجي 4 لتوجيه عملية التغيير الضرورية.

181- وسيتعين استعراض هذه المجموعة الأولى من مؤشرات الهدف الاستراتيجي 4 لتقييم إمكانيات التجانس مع الأهداف الإستراتيجية الأربعة الأخرى. وسيجري بعد ذلك وضع خط الأساس والأهداف أو تأكيدها. وتعتبر المؤشرات على مستوى النتائج التنظيمية أمثلة توضيحية لأنواع المؤشرات التي سوف يتواصل بلورتها خلال 2013.

182- وبالنسبة لمجالات العمل الجديدة للمنظمة، لم تدرج مؤشرات التقدم على مستوى النواتج وأنواع المعالم البارزة مع الأهداف إلا في عام 2015. وفي بعض الحالات، تمثل مؤشرات النواتج هذه متطلبات ضرورية للمؤشرات المقترحة على مستوى النتائج والتي لن تقاس قبل عام 2017. وسيجري خلال 2013 تحقيق التجانس بين مؤشرات النتائج التنظيمية ونواتج وأنشطة تخطيط العمل التي سوف توضع. كما سيجري استعراض وحدات هذه المؤشرات وتعديلها وفقاً لمصدر البيانات.

الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نُظمٍ للزراعة والأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي			
مستوى المؤشرات المؤقتة للهدف الاستراتيجي (ومصادرها)			
1.4 زيادة نصيب أقل البلدان نمواً في صادرات الأغذية الزراعية (النشرة الإحصائية للمنظمة)			
2.4 زيادة الاستثمار في الأغذية والزراعة (النشرة الإحصائية للمنظمة)			
001: وجود سياسات وأطر تنظيمية ومنافع عامة تعزز شمول نظم الأغذية والزراعة والغابات وكفاءتها			
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)
1-1	تطوير نظم بيانات الأسواق/ التجارة على المستوى القطري بحيث تعكس أداء نظم زراعة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-1	عدد البلدان التي تستخدم نظم المنظمة لبيانات الأسواق/ التجارة التي تعكس أداء نظم زراعة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3-1	نظم بيانات الأسواق/ التجارة بشأن أداء نظم زراعة الأغذية التي وضعتها المنظمة	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
4-1	تحديد نهج لتنظيم الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
5-1	عدد البلدان التي أبلغت عن تحسين الجوانب التنظيمية للصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
6-1	عدد المشروعات التي تساعد البلدان/ المؤسسات على تنفيذ نظم فعالة ذات كفاءة لمراقبة الصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

7-1	عدد الدراسات التي نفذت على المستوى القطري عن تلف أو فقدان البيانات الأولية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
8-1	عدد البرامج الاستثمارية على المستوى القطري التي ووفق عليها للحد من التلف والخسائر	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
9-1	مقياس لخسائر/ تلف الأغذية وضع لرصد مستوى التلف والخسائر المبدئية على المستوى القطري	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
1-10	عدد البلدان التي تستخدم مقياس لخسائر/ تلف الأغذية لرصد مستوى التلف/ الخسائر الأولية على المستوى القطري	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
002: تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها الصغار والمحرومون ممن يشاركون في نظم الأغذية والزراعة			
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)
1-2	وضع برنامج للحوار مع القطاع الخاص بشأن التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه الصغار من المشاركين والمحرومين في نظم الأغذية والزراعة في المنظمة	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-2	زيادة متوسط استثمارات القطاع الخاص لمدة سنتين في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية المستدامة، مع تقديم تيسيرات من جانب المنظمة، مقابل متوسط الاستثمارات في فترة السنتين السابقتين (مقدرة بالدولار الأمريكي)	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3-2	عدد البلدان المعنية التي طبقت حواراً فعالاً بين القطاعين العام والخاص في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال التسهيلات التي قدمتها المنظمة	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
4-2	وضع مبادئ للاستثمار الزراعي الرشيد واعتمادها في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
5-2	عدد البلدان التي طبقت مبادئ الاستثمار الزراعي الرشيد	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
003: وجود اتفاقات وآليات دولية تروج للأسواق الشاملة والمتسمة بالكفاءة			
00	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية (نهاية 2015، ونهاية 2017) مؤقتة
1-3	عدد البلدان الأعضاء التي أبلغت عن زيادة استخدام معلومات وتحليلات الأسواق التي قدمتها المنظمة	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-3	عدد البلدان التي حصلت على دعم للمشاركة بصورة أكثر فعالية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3-3	عدد الاتفاقات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بالتجارة التي أبرمت أو تمت صياغتها لتعكس بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة للبلدان الأعضاء، في أعقاب المساعدات التي قدمتها المنظمة	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

المبادرة الإقليمية (المهدف الاستراتيجي 4): الهياكل الزراعية في إقليم أوروبا ووسط آسيا

183- يُقصد بالمبادرة الإقليمية بشأن الهياكل الزراعية إصلاح بعض أوجه الاختلال في مشهد السياسات غير المواتي إلى حد شديد بالنسبة لذوي الحيازات الصغيرة في الإقليم. ويضم البرنامج عنصرين والنتائج المرتبطة بهما لدعم ذوي الحيازات الصغيرة عن طريق تحسين البيئتين التمكينية والتشريعية. وهذان العنصران هما: (1) زيادة شمول السياسات والمنافع العامة التي تتعامل مع الهياكل الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى؛ (2) اتفاقات دولية في الإقليم تشجع الأسواق الشاملة وذات الكفاءة للمزارع الصغيرة.

184- والمبادرة الإقليمية متماشية تماما مع الأولويات الإقليمية التي أقرها المؤتمر الإقليمي الأوروبي (أبريل/نيسان 2012)، وسيتم تنفيذها في البلدان المختارة في الإقليم. وبوصفها برنامجا رائدا، ينبغي النظر إلى العديد من تدخلاتها كمرحلة أولى نحو تحقيق نتائج إقليمية ذات أهمية أكبر في مراحل لاحقة. ومن ثم فإن المبادرة ينبغي أن تقوم في العام الأول بوضع الأسس للمزيد من العمل في مجال إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. وهي تتضمن عنصري التعلم لا سيما بعض التجارب. وسيتم تحليل هذين العنصرين وتعديلهما بعد السنة الأولى لكي تعكس الدروس المكتسبة.

185- ومن الواضح أن النتيجة الأولى ستكون رهن أعمال الدعوة القوية من قبل المنظمة، مثلا من خلال تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ وزيادة التوعية بالجوانب الحرجة مثل تحسين أداء تعاونيات الخدمات الزراعية أو التقليل من هدر الأغذية وتخفيف الفاقد منها في النظم الحالية). وستؤدي النتيجة الثانية إلى قدر كبير من مناقشات السياسة العامة والتدريب، لاسيما من حيث: (1) تسهيل حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على إمكانية التصدير إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي الآسيوي؛ (2) تعزيز التنسيق في السياسة العامة بين بلدان مبادرة الشراكة الشرقية؛ (3) تسهيل فهم مبادئ منظمة التجارة العالمية واعتمادها في كامل إقليم رابطة الدول المستقلة.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

السياق والأساس المنطقي

186- في كل عام، يواجه ملايين من البشر الذين يعتمدون على إنتاج وتسويق واستهلاك المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والمنتجات الحرجية وغيرها من الموارد الطبيعية كوارث وأزمات. وهذه الكوارث والأزمات يمكن أن تحدث فجأة - من قبيل زلزال أو حدوث انقلاب يتسم بالعنف - أو تحدث ببطء - من قبيل دورات الجفاف - الفيضان. ويمكن أن تحدث بشكل منفرد، أو يمكن أن تؤدي إلى كارثة أو أزمة أخرى²²، أو يمكن أن تحدث معاً كوارث وأزمات متعددة وتتفاعل في الوقت نفسه بحيث تكون لها تأثيرات متلاحقة ومتضخمة²³. وهذه الطوارئ تهدد إنتاج الغذاء والحصول عليه على الصعيدين المحلي والوطني، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي في بعض الأوقات.

187- وكثيراً ما تكون النظم العامة والخاصة التي تقدم الدعم وتحمي سبل المعيشة والحقوق غير كافية، لا سيما في بلدان الدخل المتوسط المعرضة للكوارث والتي تشهد أزمات ممتدة. ويتأثر بذلك بدرجة غير متناسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، بحيث يكون الفقر بمثابة قوة محركة ونتيجة في الوقت ذاته لقصور سبل المعيشة. وقد يكون سوء التغذية أثراً مباشراً للأزمات وما يتصل بذلك من استراتيجيات تأقلم تضطر الأسر المعيشية إلى إتباعها، ويكون في الوقت ذاته عاملاً محركاً يهدد مرونة سبل المعيشة.

188- وعدم قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات على استباق الأزمات والكوارث أو امتصاصها أو استيعابها أو التعافي منها أو التكيف معها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة يمثل جوهر هذا الهدف الاستراتيجي. فضعف القدرة على الصمود يؤدي إلى دوامة هبوطية، بحيث تتعرض للخطر سبل معيشة الأسرة المعيشية ومكاسب التنمية الوطنية التي استغرق تحقيقها سنوات، وقد تتحطم في بعض الأحيان²⁴.

22 تشمل الأمثلة سرعة انتشار أنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض، الفصيلة الفرعية H5N1، من فييت نام والصين في أوائل عام 2004 إلى أكثر من 60 بلدا وإقليما، أو الانتشار العابر للحدود لفيروس متلازمة البقعة البيضاء في تربية الجمبري.

23 تشمل الأمثلة الزلزال والتسونامي والكوارث النووية في اليابان عام 2011 أو طوارئ الجفاف والتزاع والجراد في منطقة الساحل في عام 2012.

24 بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، "المرونة" هي القدرة على منع وتخفيف أثر الكوارث والأزمات والتكهن بها أو امتصاصها أو استيعابها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة. وهذا يشمل حماية نظم الأغذية والزراعة في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (والصحة العامة المتصلة بذلك)، وإعادة تلك النظم وتحسينها.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 5

كوكب معرّض للمخاطر - تصاعد الكوارث والأزمات

189- إن العوامل المحركة للكوارث والأزمات وما يتصل بها من أنماط مخاطر تواجه السكان والسلطات الوطنية معقدة ودينامية. وهي تشمل: تغيّر المناخ، ونمو السكان وفقدهم، والعوامل الديمغرافية من قبيل الهجرة والتحضر، وانعدام الاستقرار السياسي، والقوى الاقتصادية، والتحول الإحيائي المفاجئ في الممرضات وتكيّفها، وعجز النظم الإيكولوجية عن أداء وظائفها، والتدهور البيئي المرتبط بشح الأراضي والمياه والطاقة بين موارد طبيعية أخرى. فتزايد الكثافة السكانية في النظم الإيكولوجية الريفية والحضرية الهشة والمعرّضة للخطر (من قبيل المناطق الساحلية والجبلية والغابات والأراضي الجافة) يعني تعرّض أعداد متزايدة من السكان لقابلية أكبر للتأثر بحيث يكونون بذلك تحت رحمة الكوارث والأزمات.

190- وفيما يلي تصنيف بسيط للصدمات:

- (أ) الكوارث الطبيعية (من قبيل أحوال الطقس السيئة الجغرافية - المناخية التي تنبع من أخطار طبيعية، هي حالات الجفاف والفيضانات والحرائق والانهيّارات الأرضية وثوران البراكين وموجات التسونامي والزلازل والعواصف ودرجات الحرارة المفرطة وعواصف البرد، وغيرها)؛
- (ب) طوارئ السلسلة الغذائية المتعلقة بالتهديدات العابرة للحدود أو التكنولوجية (من قبيل أمراض وآفات النباتات والغابات والحيوانات والأمراض والآفات المائية والحيوانية العابرة للحدود، والأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، والطوارئ الإشعاعية والنووية، وحالات فشل السدود، والتلوث الصناعي، وعمليات انسكاب النفط، وغيرها)؛
- (ج) الأزمات الاجتماعية - الاقتصادية (من قبيل أزمة أسعار الغذاء العالمية في عام 2008 وأخيرا الهزات المالية)؛
- (د) النزاعات العنيفة (من قبيل الاضطرابات المدنية، وتغيّر نظم الحكم، والنزاعات داخل الدول، والحروب الأهلية، وما إلى ذلك)؛
- (هـ) الأزمات الممتدة (أي الطوارئ المعقدة الممتدة التي تجمع بين جانبيين أو أكثر من الأزمات المذكورة أعلاه).

191- ولا يوجد إقليم في العالم ليس معرضاً لتهديد واحد أو أكثر من هذه التهديدات. ومن المتوقع أن تزداد شدة الكوارث الطبيعية بفعل تغيّر المناخ. وقد باتت التأثيرات واضحة بالفعل: فعالمياً، بلغت الخسائر ذات الصلة في عام 2011 ما مجموعه 264 مليار دولار أمريكي، أي ضعف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتزايد أيضاً طوارئ السلسلة الغذائية التي تنجم عن تهديدات الآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ويتزايد أيضاً تلوث السلسلة الغذائية وسميتها نتيجة لنظم الإنتاج الغذائي الحديثة وعولمة التجارة. ففي خلال العقد المنصرم، كانت الثروة الحيوانية والحيوانات والنباتات البرية هي مصدر أكثر من 75 في المائة من الأمراض المستجدة التي أصابت البشر.

والتهديدات لصحة البشر والحيوانات والبيئة من الأمراض الموجودة والمستجدة تتسبب فيها عوامل متعددة كثيراً ما تكون مترابطة تتعلق باتجاهات التنمية العالمية (النمو السكاني، والتحضر، وتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية، وتكثيف نظم الزراعة، والتغير في استخدام الأراضي، وزيادة تنقل البشر، وتحرير التجارة، وغير ذلك).

192- ومنذ الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في الفترة 1997-1998، كان للصدمات الاجتماعية - الاقتصادية أثر واضح على سبل معيشة الفقراء في المناطق الريفية والحضرية وعلى أمنهم الغذائي وتغذيتهم. وقُدِّر أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008 دفعت 100 مليون شخص إضافيين إلى هوة الجوع في عام 2009²⁵. ومنذ عام 2007، أشار رقم منظمة الأغذية والزراعة القياسي لأسعار الأغذية إلى حقبة جديدة من ارتفاع الأسعار وتقلبها غير المسبوق²⁶.

193- أما البلدان التي تخرج من نزاع فهي كثيراً ما تنزلق إليه مرة أخرى. فالاتجاه الهبوطي في عدد النزاعات منذ بلوغه ذروة هائلة في أوائل تسعينيات القرن الماضي انعكس في عام 2004. ومع أن انعدام الأمن الغذائي لا يكون عادةً سبباً مباشراً للعنف، فإنه يمثل بالفعل مضاعفاً لتهديدات النزاع العنيف عندما تقترن به عوامل أخرى من قبيل انخفاض معدل التنمية، ووجود "زيادة كبيرة في عدد الشباب"، وارتفاع مستويات انعدام المساواة الاجتماعية - الاقتصادية²⁷. وغالباً ما يجري تجريد الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة من الأصول عنوة - أي من المدخرات والثروة الحيوانية والمحاصيل الموجودة والمخزونات الغذائية - وينزحون من المناطق التي توجد فيها بيوتهم. ففي عام 2012، كان هناك 42 مليون شخص يعيشون كلاجئين أو مشردين داخلياً، نتيجة بصفة رئيسية للكوارث والنزاعات.

194- والبلدان المنكوبة بأزمات ممتدة والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات ليست بالضرورة هي نفس البلدان، ولكن يوجد عموماً تداخل شديد بين هذه وتلك. كذلك، تتلاقى بشدة خصائص الدول التي تعاني من أزمات ممتدة والدول الهشة - وهي ضعف القدرة المؤسسية، وضعف شرعية الدولة، وسوء الحكم، وانعدام الاستقرار السياسي، واستمرار العنف أو تراث العنف السابق - لا سيما عندما تتأثر تلك الدول أيضاً بمخاطر طبيعية، وآفات نباتية وأمراض حيوانية عابرة للحدود، و/أو صدمات اجتماعية - اقتصادية. ففي عام 2010، كان أكثر من 166 مليون شخص ناقصي التغذية يعيشون في بلدان تشهد أزمات ممتدة، يمثلون 20 في المائة تقريباً من ناقصي التغذية في العالم. ويلزم وجود نموذج تنموي مختلف في هذه البلدان، كما أكدت ذلك على سبيل المثال بلدان مجموعة السبعة + البلدان المشاركة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة²⁸.

25 منظمة الأغذية والزراعة: الأمن الغذائي والأزمة المالية، <http://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/018/k6360e.pdf>

26 منظمة الأغذية والزراعة: ارتفاع أسعار الأغذية وتقلباتها: دعم منظمة الأغذية والزراعة للتخطيط للطوارئ على الصعيد القطري (2012).

27 (Brinkman/Hendrix)

28 <http://www.g7plus.org/new-deal-document/>

وجود أنماط متغايرة للسمود والهشاشة

195- في أوقات الكوارث والأزمات، يضطر الكثير من الأشخاص إلى الاعتماد على مواردهم لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم وأسرهم ومجتمعاتهم. وقد يتبعون استراتيجيات تأقلم جديدة ضارة أو محفوفة بالمخاطر، من قبيل الإقلال من جرعة الأغذية المتناولة أو من تنوعها، أو قطع أشجار لإنتاج الفحم النباتي، أو زرع الخشخاش للحصول على الأفيون، أو ذبح ماشية التناسل الأساسية، أو دفع أفراد الأسرة إلى هجرة ممتدة ومحفوفة بالمخاطر بحثاً عن فرص العمل أو المراعي أو الحطب أو الماء (أو قد يسرعون وتيرة اعتمادهم على تلك الاستراتيجيات). وهذه الاستراتيجيات قد تكون فعالة في الأجل القصير أو داخل منطقة محدودة، ولكنها يمكن أن تقوّض سمود النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية.

196- ويؤدي استخدام عمالة الأطفال في قطاع الزراعة بوجه خاص إلى هشاشة الأطفال والشباب عندما تضطر الأسر المعيشية إلى زيادة اعتمادها على استراتيجيات التأقلم مع الصعاب. وبعض استراتيجيات البقاء على قيد الحياة لها عواقب سلبية شديدة بالنسبة لمن هم الأشد هشاشة داخل الأسر المعيشية: وهم الأطفال الذين يجري إخراجهم من المدارس، وكبار السن المحرومون من الغذاء، والنساء المحرومات من الحصول على الرعاية الصحية، والشباب الذين يُزج بهم في القوات المسلحة، والفتيات اللاتي يُجبرن على ممارسة البغاء، وغيرهم. ويُقدم كثيرون على الاستدانة التي لا يمكن التحكم فيها وبحيث لا تكون أمامهم أي إمكانية لسداد الديون، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى مصادرة أصولهم، من قبيل الأراضي، أو إلى سجن المدينين، أو إلى الزواج القسري للأطفال كملاد أخير.

197- وطابع الكوارث والأزمات وتواترها وشدها وتألفها ومدتها هي أمور تؤثر على طابع آثارها على المجموعات المختلفة والنظم الإيكولوجية الهشة. وآثار الكوارث والأزمات تشكلها بقوة أيضاً عوامل من قبيل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمعرفي والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي وعوامل أخرى تحكم الحصول على الموارد. وتحتاج البلدان التي تشهد أزمات ممتدة اهتماماً خاصاً في إطار جدول أعمال للسمود، بالنظر إلى الدور الاستثنائي الذي تؤديه الزراعة والموارد الطبيعية والاقتصاد الريفي في بقاء الناس على قيد الحياة فضلاً عن الضرر الذي يلحق بالأغذية والزراعة والتغذية نتيجة للأزمات الممتدة.

198- وتتباين القدرة على السمود في مواجهة الهزات المختلفة بين الأسر المعيشية وداخلها، والمجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية، والنظم الإيكولوجية، والبلدان، والأقاليم. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى استراتيجيات البلدان واستثماراتها بمرور الوقت في الحد من مخاطر الكوارث (من قبيل الجهود الناجحة للحد من المخاطر والتأهب للكوارث في بنغلاديش التي قللت كثيراً من معدلات الوفيات التي تنجم عن الأعاصير الحلزونية الكبيرة).

الاحتياجات غير الملّية

199- لقد كان النداء الذي وجهته الأمم المتحدة في عام 2012 من أجل المساعدة الإنسانية الخارجية هو الأكبر على الإطلاق: فقد طلبت فيه 7.7 مليار دولار أمريكي لمساعدة 51 مليون شخص. وخلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 كانت نداءات الأمم المتحدة تموّل تمويلًا ناقصًا بمقدار الثلث في المتوسط سنويًا، مع اجتذاب الكوارث الطبيعية التي تبدأ فجأة استجابات من الجهات المانحة أكثر من الاستجابات التي اجتذبتها الأزمات الممتدة. والنداءات الدولية لتلبية احتياجات المعونة الغذائية هي التي يجري تمويلها بأقصى درجات الاستمرارية، ولكن النداءات المتعلقة بسبل المعيشة القائمة على الزراعة تكون عادة أقل تمويلًا، بحيث تتلقى في المتوسط أقل من نصف التمويل المطلوب. وتخضع المساهمات لأوجه عدم اليقين المرتبطة بوجود فترة اهتمام دولي تقل باستمرار ووجود أساس تمويلي متناقص ينتقل من أزمة إلى الأزمة التي تليها، تاركا الأزمة الأخيرة بدون حل (والطوارئ المنسية) بدون معالجة.

تحديات الحماية الإنسانية والانتقالية والمساعدة التنموية

200- لقد تولدت عن البحوث والممارسات الميدانية ابتكارات لدعم الحد من المخاطر وإدارتها من أجل الزراعة والأمن الغذائي، ولكن يوجد انفصال بين المعرفة والممارسة. فالصلات الإستراتيجية بين المبادرات الإنسانية والتنموية والاستثمارية لا يعبر عنها تعبيراً وافياً أو تلقى دعماً وافياً في إطار بنية متسقة للمساعدة الدولية. فالاستثمارات في الحد من المخاطر والتأهب لها تتقزم عند مقارنتها بحجم الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأكثر من 20 دولة حصلت على مساعدة إنسانية خلال العقد المنصرم كان 0.62 دولار أمريكي فقط من كل 100 دولار أمريكي أنفقت يُستثمر في التأهب في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة.

201- وعلى الرغم من وجود توافق في الآراء على ضرورة ربط الاستراتيجيات والمساعدة الإنسانية الإنعاشية والتنموية، توجد ثغرات كبيرة في تمويل البرامج الانتقالية²⁹ ويوجد تنسيق غير كافٍ بين الجهات الفاعلة في حالات الطوارئ والجهات الفاعلة في مجال التنمية. والنتيجة هي في كل من حالات الطوارئ والبيئات الانتقالية (بما في ذلك الأزمات الممتدة) وجود انعدام توازن شديد في نهج "المسار المزدوج" الذي تتبعه الوكالات التي توجد مقارها في روما، الذي يجب به معالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة على الأجلين القصير والطويل بشكل متكامل وفي آن واحد. وإضافة إلى ذلك، يوجد اهتمام غير كافٍ بالأثر المحتمل للاستجابة التي يحركها جانب العرض على صمود المنتجين والأسواق، ويوجد عدم توازن في الدعم المقدم لمختلف أبعاد الأمن الغذائي وهي: التوافر وإمكانية الحصول والاستقرار والاستخدام. وعلى الرغم من توظيف استثمارات كبيرة في إدارة أعراض سوء التغذية الحاد في حالات الأزمات، لم يُنجز الكثير لمعالجة أسبابه الكامنة من خلال تدخلات إنسانية وتنموية تكاملية.

29 الشبكة الدولية المعنية بالنزاع وهشاشة البلدان 2009، والفريق العامل المعني بقطاع الإنعاش المبكر 2008: دراسات عن تمويل عملية الانتقال.

202- ومع تزايد تآكل القدرة على الصمود وتزايد الهشاشة نتيجة لمزيج من الهزات والأزمات، كثيراً للغاية ما تكون الاستجابات للطوارئ المحلية والوطنية والإقليمية والدولية قاصرة أو غير مناسبة حتى مع أن الاستثمارات الداعمة للزراعة ولسبل المعيشة المستندة إلى الموارد الطبيعية هي وسيلة مجدية التكلفة لإدارة المخاطر. وثمة حاجة عاجلة إلى حدوث تحول في النموذج عن تدابير الاستجابة للأزمات إلى تدابير الحد من المخاطر من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، وكفالة أن تكون سبل المعيشة القادرة على الصمود شرطاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

العناصر الرئيسية لتحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات

203- يجب أن يكون تحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات محور تركيز المزيد من الإرادة السياسية والاستثمارات والتنسيق والخبرة الفنية والقدرات والابتكار وإدارة المعرفة والمسؤولية المشتركة عن الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات من جانب البلدان والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي. ويجري النظر في أربعة مكونات رئيسية.

204- أولاً، يتعين تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان وأصحاب المصلحة الآخرين على إدارة المخاطر (أي منعها والتأهب لها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها وإعادة التأهيل) على جميع المستويات. ويشمل هذا القدرة على تحسين تنسيق وتفصيل المساعدة العامة والخاصة والدولية قبل الأزمة وأثناءها وبعدها. فبعض البلدان قادرة على إدارة الأزمات على نحو أفضل من غيرها نتيجة لاستثمارات موارد مالية وفنية وسياسية مستمرة لمعالجة المخاطر المتعددة التي تتعرض لها معالجة فعالة.

205- ثانياً، تلزم تحسينات متواصلة في نظم إدارة المعلومات والإنذار المبكر وتحليل المخاطر ومراقبة مخاطر الأخطار المتعددة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) ولذلك لتوفير إنذارات دقيقة وعملية وفي وقت أنسب لفائدة سكان الريف والحضر. ومن اللازم رصد وتحليل ديناميات المخاطر وعواقب الأزمات وكذلك الصلات مع المؤسسات والعمليات التي تؤدي باستمرار إلى اتخاذ إجراءات مبكرة ومناسبة وفعالة رسداً وتحليلاً أدق. والأفضل هو أن تكون هذه النظم مستندة إلى تركيز استباقي على المعارف التقليدية والعلوم والتكنولوجيات والممارسات الجيدة والنهج.

206- ثالثاً، رغم الأخطار أمر لا يمكن تجنبه، فإنه لا يلزم بالضرورة أن تصبح كوارث. فالكوارث، والنزاعات، والتهديدات لصحة الإنسان المرتبطة بالحيوان والماء، وأزمات السلسلة الغذائية، والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية يمكن - وينبغي - منعها والتخفيف من آثارها. وبذل جهود قوية للتخفيف من المخاطر المحددة من أجل الإقلال من أثر الكوارث يمثل ضرورة، لا سيما عندما تندمج تلك الجهود وتتآلف مع جهود التكيف مع تغيّر المناخ³⁰. ويمكن

30 يهيب إعلان ريو + 20 بالجهات المعنية الرئيسية أن "تلتزم بتوفير موارد كافية وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحسين قدرة المدن والمجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الكوارث".

وينبغي تعزيز القدرة على الصمود سلفاً، فضلاً عن إعادتها بعد الأزمات، من أجل تحمّل التهديد التالي الحتمي على وجه أفضل. ويجب حماية وتعزيز قدرة سبل المعيشة على الصمود وحتى وسط الأزمات والكوارث الممتدة، يجب ضمان استمرار إنتاج الأغذية وحماية المستهلكين.

207- رابعاً، عندما تكون الأزمات أكبر من قدرات الناس، من اللازم أن يكونوا قادرين على الاعتماد على استجابات طارئة محلية ووطنية ودولية فعالة، بما يشمل المساعدة والحماية الإنسائيتين، وشبكات السلامة الاجتماعية القابلة للتوسع، ونظم التأمين على المحاصيل، وأشكال الحماية الاجتماعية الأخرى المكيفة لتقديم المعونة للسكان المعرضين للمخاطر. وهذا يتطلب زيادة اتساق وتكامل الاستراتيجيات الإنسانية والتنموية والاستثمارية لدعم المؤسسات المحلية والوطنية، بمساندة شبكة عالمية فعالة من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المنسقة.

محورية الشراكات الإستراتيجية لتحقيق نتائج

208- يتطلب بناء قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام الصعاب في البيئات المؤسسية الصعبة توافر خبرة شديدة التخصص، وتحسين الشراكات بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة والقدرة والالتزام المؤسسين. وثمة أدوار حيوية وتكاملية للبحوث والتكنولوجيا وإدارة المعرفة والاتصال والترويج في الحد من المخاطر وإدارة الأزمات المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية. والتنمية الشاملة للقدرة لتحسين المهارات الفنية والوظيفية المتعلقة بإدارة المخاطر في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية على المستويات الفردية والتنظيمية والسياسية هي أمر محوري لتحقيق نتائج مجدية ومستدامة.

خطة العمل

209- يستند الهدف الاستراتيجي 5 إلى أشكال التعاون بين التخصصات المتعددة التي استند إليها البرنامج الإطاري لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من مخاطر الكوارث من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وتظل زيادة مرونة نظم سبل المعيشة القائمة على الزراعة والموارد الطبيعية هي الهدف الأسمى والمنطق الموجه في متواليّة المساعدة الإنسانية - التنمية وتقديم ما يرتبط بذلك من دعم للبلدان، مثلما سعت إلى ذلك المنظمة باستمرار.

210- وبهذه الروح وتماشياً مع المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة وخبرتها الميدانية المستفيضة، تركز خطة العمل هذه على تنمية وحماية وإعادة سبل المعيشة القادرة على الصمود بحيث لا تتعرض سلامة المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية لتهديد بفعل الأزمات. وهي تتقيد بنهج "المسار المزدوج" المتمثل في اتخاذ خطوات فورية لدعم الأمن الغذائي والتغذية، مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة العوامل الكامنة وراء الكوارث والأزمات. وسوف تيسر إدراج الحد من المخاطر والتأهب لها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها في قطاعات الزراعة والأغذية والتغذية عن طريق عمليات برمجة إستراتيجية محلية

ووطنية وإقليمية ودولية تضم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجالي التنمية والاستثمار قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.

211- وستستغل منظمة الأغذية والزراعة علاقتها الفريدة بالوزارات المسؤولة عن الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والبيئة. وستستفيد من قدرتها التي أثبتت فعاليتها على القيادة والمساهمة في البرامج والآليات الدولية الأساسية للمشاركة الجماعية في إدارة المخاطر. كما ستسخر بشكل كامل ما لديها من تدابير مختبرة كثيرة لإدارة المخاطر، بما في ذلك لتحليل المخاطر (تحديد الأخطار، وتقدير المخاطر، وتحليل خيارات الاستجابة وتنفيذها) والاتصال بشأن المخاطر، ونظمها الراسخة للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وستشارك مشاركة نشطة، استناداً إلى تقييماتها المحايدة والدقيقة لآثار الأزمات وما يتصل بها من احتياجات الزراعة والأغذية والتغذية، في آليات من قبيل نداءات الأمم المتحدة وتقديرات حالات الطوارئ، والتقديرات المشتركة بعد الكوارث وبعدها النزاعات، وتقييمات المحاصيل والأمن الغذائي. وستواصل المنظمة الترويج لجدول أعمال موسع عنوانه "صحة واحدة" من أجل اتباع نهج تعاونية ومشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات لمعالجة التهديدات التي تشكلها الأمراض المعدية التي تحدث على مستوى العلاقة بين الثروة الحيوانية/الحياة البرية - الإنسان - النظم الإيكولوجية.

212- وقد صيغت أربع نتائج تنظيمية تدعم كل منها الأخرى ولها نواتج رئيسية أساسية، على النحو المفصل أدناه.

النتيجة التنظيمية 1: تعتمد البلدان والأقاليم على نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطر تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية.

213- ويركز عمل المنظمة على بيئة تمكينية لإدارة المخاطر العديدة التي تهدد الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بها من قضايا الصحة العامة) ويشمل تعزيز القدرات الحكومية من أجل تحسين تنسيق وترابط المساعدة العامة والخاصة والدولية.

النتائج 1-1: ويركز عمل المنظمة على تعزيز أطر وبروتوكولات ومعايير وطنية ودولية قوية تعزز قدرة سبل المعيشة على الصمود وإدارة المخاطر التي تهدد الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

214- كجزء من جدول أعمال متسق للصدوم المستند إلى سبل المعيشة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، سيشمل العمل الترويج لاعتماد الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين والأطر والخطوط التوجيهية الدولية والإقليمية³¹ للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات مع تركيز رئيسي على الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) وضمان إدراج منظور المساواة بين الجنسين، وسيُكفل وجود تنسيق استراتيجي

31 من قبيل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وشراكات، لا سيما فيما بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والعمل التنموي³² وعلى نحو يدعم مباشرة إطار عمل هيوغو. وتتمثل المشورة المسبقة بشأن السياسات والبرامج في معالجة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية، من قبيل تقلب أسعار الأغذية والآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتهديدات المتعلقة بسلامة الأغذية.

الناتج 1-2: تعميم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، بما يشمل اتباع نهج إزاء المخاطر مراعية للمنظور الجنساني، في سياسات قطاعية محددة (الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، وسياسات مشتركة بين القطاعات (التغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة))، وغير ذلك من السياسات والاستراتيجيات والأطر والخطط والمنتديات التنموية ذات الصلة.

215- وستدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى تعميم الحد من المخاطر وإدارة الأزمات في السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية والخطط والبرامج المتعلقة بالأغذية والتغذية والتنمية الزراعية. كذلك، من الجوهر أن تعالج استراتيجيات للتنمية المتعددة القطاعات تتضمن عناصر الأغذية والتغذية والزراعة معالجة وافية الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة هذا الإدماج على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي، بما في ذلك في بيئات ما بعد الأزمات والبيئات الانتقالية. وعلى الصعيد العالمي، ستزيد منظمة الأغذية والزراعة من استفادتها من توجيهاتها بشأن تحليل نظم إدارة مخاطر الكوارث.

الناتج 1-3: تيسير القدرات القطرية والمحلية القوية عملية تنفيذ المعايير والقواعد والصكوك التنظيمية الدولية والإقليمية والوطنية لإدارة المخاطر المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

216- يجب أن تتحول الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية إلى إجراءات فعالة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والوطني الفرعي، حتى مستوى القاعدة الشعبية للمجتمعات المحلية وفرادى الأسر المعيشية، ومع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الجمعيات النسائية وتعزيزها، سيكون هناك سعي إلى بناء القدرات لكفالة صمود سبل المعيشة وذلك عن طريق مبادرات تعاونية من قبيل منظمات المزارعين، ومدارس المزارعين الحقلية، والمدارس الحقلية المتعلقة بالثروة الحيوانية، والنهج القائمة على المجتمعات المحلية (من قبيل الإدارة المجتمعية للحرائق)، ومنظمات إدارة الموارد، ورابطات التجار وذلك لنشر ودعم معايير وقواعد وأنظمة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية.

الناتج 1-4: تمكين الاستثمارات في إدارة المعرفة ونشرها العمليات والمؤسسات القانونية والسياساتية والتنظيمية من تحديد وتسجيل وتطبيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وما يتصل بها

32 مثلاً، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك نهج المجموعة القطاعية

من عمليات انتقال على نحو يراعي المنظور الجنساني من أجل الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

217- يقتضي عالم يتزايد فيه كون التعرض للمخاطر هو "القاعدة" وجود معايير وتوجيهات جديدة ومحسنة لإدارة المخاطر. واستنادا إلى المجموعة القائمة والمتزايدة من الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتاحة لذوي الحيازات الصغيرة (من قبيل قاعدة بيانات التكنولوجيات والممارسات المتاحة لصغار المنتجين الزراعيين، ودليل حرائق الغابات والقوانين المتعلقة بالغابات المتاح للقائمين بعمليات الصياغة على الصعيد الوطني، وحماية وتعزيز التغذية الجيدة في عملية التعافي من الأزمات، وغير ذلك) ستدعم منظمة الأغذية والزراعة إقامة شراكات وشبكات نشطة بين جهات معنية متعددة للتعلم على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والوطني الفرعي. ومن بين المستفيدين من ذلك: المؤسسات الدولية والوكالات الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي. وسيولى اهتمام خاص لإتاحة منابر للمجتمعات المحلية لتوليد المعرفة وللمتمكين من أجل الحد من المخاطر الغذائية والزراعية وإدارة الأزمات المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية على المستويات المحلية.

النتيجة التنظيمية 2: تقدم البلدان والأقاليم معلومات منتظمة وتطلق في الوقت المناسب عمليات لمواجهة المخاطر المحتملة والمعروفة والناشئة على الزراعة والأغذية والتغذية.

218- وهذا يضم مجالات عمل أساسية بشأن: تقدير المخاطر والاتصال بشأنها، وتحديد الأفق الزمني، والمراقبة والرصد، والإنذار المبكر، والتحليل، ونشر المعلومات لصنع القرارات بشأن مخاطر الأخطار المتعددة فيما يتعلق بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) وذلك لتوفير إنذارات في الوقت المناسب تكون دقيقة وقابلة للتطبيق لصالح الريف والحضر.

النتائج 1-2: وجود وتحسن آليات تحديد المخاطر القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) ورصدها وتوفير إنذار مبكر في الوقت المناسب ويمكن اتخاذ إجراءات بناء عليه بشأنها فيما يتعلق بالتهديدات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

219- سيجري التشجيع على وجود توافق في الآراء بشأن صنع القرارات بطريقة شاملة وشفافة وذلك من خلال جملة وسائل من بينها الاتصال بشأن المخاطر، ومشاركة أصحاب المصلحة، واستحداث أدوات تصنيف مشتركة، وإجراء تحليل للاستجابة. وستعزز منظمة الأغذية والزراعة منافعها العامة العالمية في هذا المجال، مع التركيز على تحليل الاتجاهات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتهديدات المستجدة للنظم المعرضة للخطر والأزمات الممتدة. وستسعى أيضا إلى تحسين وتنسيق وإيجاد اتساق وأوجه تكامل بين النظم المتكاملة والمراعية للمساواة بين الجنسين للرصد والإنذار المبكر وتحليل الأخطار والمخاطر للزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وسيشمل بناء النظم الوطنية بوجه

خاص صياغة استراتيجيات رصد اجتماعي - اقتصادي وأحيائي فيزيائي فعالة وآليات وقدرات متعددة التخصصات ومشاركة بين القطاعات.

النتائج 2-2: تحسُّن قدرات البلدان والمجتمعات المحلية على تحديد المخاطر ورصدها وتقييمها؛ وإجراء تقديرات للاحتياجات، وتحليل الاستجابة؛ والتصرف حيال التهديدات الوشيكة للزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

220- ستدعم منظمة الأغذية والزراعة، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق "التي تمثل بؤراً ساخنة"، مشاركة وقدرات السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية في رسم خرائط لمخاطر الأخطار المتعددة بالاستفادة من أدوات من قبيل التنبؤ بالمناخ الموسمي، والتقديرات السريعة للمخاطر، والاتصال بشأن المخاطر، وتحليل خيارات الاستجابة. وتمثل مشاركة الرجال والنساء على حد سواء في التقديرات وفي تشكيل الاستجابات السبيل إلى وجود نظم فعالة للمعلومات والإنذار المبكر، وكذلك جمع بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر. وفي هذا الصدد، أثبتت النهج التشاركية، من قبيل التحليل السببي لانعدام الأمن الغذائي والتغذية ذي الصلة بالكوارث والأزمات، فعاليتها.

النتيجة التنظيمية 3: تطبق البلدان تدابير الوقاية وتخفيف الأثر التي تحد من المخاطر على نظم الزراعة والأغذية والتغذية

221- وتهدف هذه النتيجة إلى تعزيز قدرة صمود سبل المعيشة في وجه خطر الأزمات المحدق وذلك من خلال الحد من المخاطر وتعزيز قدرات وتدابير كافية لمنع المخاطر المتعددة والمتراطة والكوارث وطوارئ سلسلة الأغذية والصدمات الاقتصادية الاجتماعية والنزاعات المحددة المتصلة بالموارد، والتخفيف من آثارها. ويرتكز هذا على تحول أساسي من نهج قطاعي يقوم على "خطر واحد" إلى نهج يقوم على "مخاطر متعددة" وعلى قطاعات متعددة. والهدف من ذلك هو دعم النظم الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية. وبشكل عام من المفترض أن تعزز وتسهل هذه النتيجة استثمارات أوسع نطاقاً وأدكى لتخفيف المخاطر وبناء القدرة على الصمود مع مرور الزمن.

النتائج 1-3: تحسين الاستراتيجيات والتدخلات ذات الصلة قدرة نظم سبل المعيشة المعرضة للمخاطر على الصمود وذلك عن طريق جهود الوقاية والتخفيف التي تقلل إلى أدنى حد من الآثار المحتملة للكوارث والأزمات على الزراعة والأغذية والتغذية على كل من الصعيد الوطني والوطني الفرعي والمجتمعي.

222- ينبغي أن تؤدي الاستراتيجيات والبرامج إلى توسيع نطاق خيارات الأسر المعيشية الضعيفة فيما يتعلق بسبل المعيشة وأن تربط تلك الخيارات بفرص الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وهذا يشمل توعية المستهلكين وتوافر مهارات لإدارة التهديدات ذات الصلة بالأغذية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة الحكومات والمجتمعات المحلية في تنوع نظم سبل المعيشة وتكثيفها، إذا كانت مستدامة، بطرائق تؤدي إلى وجود قدرات تأقلم وتكيف منتجة لدى الرجال الضعفاء

والنساء الضعيفات، للتخفيف من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وستتناول العمل مع الشركاء زيادة إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية (بما في ذلك شبكات السلامة الاجتماعية، والتحويلات الشترطية، والتأمين المتناهي الصغر بشأن المحاصيل والثروة الحيوانية، وغير ذلك)، وتوافر تلك الحماية وجودتها، كركيزة من ركائز تنويع سبل المعيشة للسكان المعرضين للمخاطر.

النتائج 2-3: إفضاء التوجيهات فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج قطاعية وبرامج بشأن البنية التحتية وإعادة التأهيل إلى وجود نظم إنتاج وتسويق زراعيين "محصنين ضد الأزمات" من أجل سبل المعيشة والنظم الإيكولوجية.

223- تشمل التدخلات المثبتة لتعزيز القدرة على الصمود وجود قنوات ري محصنة ضد الفيضانات ووجود بنية تحتية للمزارع الصغيرة محصنة ضد الطقس (من قبيل هياكل تخزين البذور ومآوي الماشية وهياكل سوقية مبنية بحيث تقاوم شدة سقوط الثلوج، أو الأعاصير، أو الفيضانات) وتدابير لجمع المياه والحفاظ على التربة للإقلال من مخاطر حالات الجفاف والأخطار الأخرى. واستناداً إلى التجربة المعروفة فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية وتصميم نظم الإنتاج والتسويق في بيئات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث ومرحلة الانتقال، ستنشر منظمة الأغذية والزراعة مزيداً من المواد التوجيهية المراعية للمساواة بين الجنسين وستعمل مع الحكومات والشركاء في تطبيقها.

النتائج 3-3: إقلال برامج الزراعة والأغذية والتغذية المراعية للنزاعات من مخاطر النزاعات الموضوعية المتعلقة بالوصول إلى أراضي الرعي والغابات والزراعة ومناطق صيد الأسماك، والمياه، والأشجار، وغيرها من الموارد الطبيعية.

224- إن وجود سياق من العنف يمكن أن يجعل بعض أصول الأسر المعيشية والأصول المشاعية خصوماً تهدد الأرواح وسبل المعيشة، مما يعكس الدور المزدوج للموارد الطبيعية كسبل للبقاء على قيد الحياة وكعوامل جاذبة رئيسية أيضاً للهجمات العنيفة. ودينامية الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية تساعد على فهم هذه العوامل الدينامية فهماً صحيحاً. وتصميم مبادرات بشأن الزراعة والموارد الطبيعية وفقاً لهذا الفهم يمكن أن يحد من المخاطر ويساهم في تحقيق سلام واستقرار دائمين، لا سيما في ظل الأوضاع الانتقالية. وستقوم منظمة الأغذية والزراعة، مع الحكومات والمجتمعات المحلية، بتحليل وتخفيف مخاطر النزاع الكامنة في النظم الزراعية، بما يشمل التشجيع على التقيد بالاتفاقيات والقوانين والحقوق والخطوط التوجيهية والمعايير لحماية الزراعة والأغذية والتغذية في حالات النزاع.

النتائج 3-4: توثيق تجارب وتكنولوجيات الحد من مخاطر الكوارث والممارسات الجيدة في هذا الصدد من أجل الزراعة والأغذية والتغذية وتجريبها ونشرها من أجل تطبيقها على نطاق أوسع قبل الأزمات وأثناءها وبعدها.

225- لقد جرى على مدى سنوات كثيرة التشجيع على توظيف استثمارات تساعد السكان الضعفاء على تحمّل الهزات والتأقلم مع الأزمات، بما يشمل الاستثمارات المتعلقة بتنويع المحاصيل، والحفاظ على التربة (الزراعة التي تحافظ على التربة)، والحراثة الزراعية، وإدارة مستجمعات مياه الأمطار، وبنوك الحبوب القروية، والأراضي

المشاعية، والاتفاقات المتعلقة بالحصول على المياه. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة زيادة تجريب ونشر التكنولوجيات والممارسات الجديدة، مع التشديد على تطبيقها في مناطق زراعية - إيكولوجية محددة معرضة لمخاطر الكوارث والأزمات، مع مراعاة السياقات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية السائدة. ومن خلال وجود معرفة أفضل، ستكون استراتيجيات المنتجين رجالا ونساء الفعلية المبتكرة والمتعلقة بالتأقلم وسبل المعيشة هادية للاستراتيجيات والإجراءات الأوسع نطاقا المتعلقة بالتأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي والانتقال منها. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضا نشر هذه المعرفة، بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص وخدمات الإرشاد.

النتيجة التنظيمية 4: البلدان والأقاليم المتأثرة بالكوارث مع التأثير على الأغذية والزراعة والتغذية مستعدة لإيجاد الحلول الفعالة وإدارتها.

226- يهدف هذا إلى تعزيز حماية واستعادة القدرة على الصمود وقت الأزمات وما بعدها. ويشمل العمل في هذا الصدد وضع استراتيجيات أطول أجلا لتنمية قدرات "أول المستجيبين"، أي أولئك الأقرب إلى السكان المتضررين والذين يمكنهم أن يتصرفوا بسرعة وفعالية. وسترافق ذلك مبادرات ترمي إلى تحسين فعالية العمليات الإنسانية والعمليات المتعلقة بالإنعاش التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة.

النتائج 1-4: حماية العمل الإنساني حماية فعالة أرواح وسبل معيشة المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والمجتمعات المعتمدة على الغابات والأشجار والفئات الهامشية في أوقات الأزمات.

227- يجب تقديم المساعدة بطرائق متسقة مع المبادئ الإنسانية. وهذا يتضمن ضرورة الترويج لحماية البشر (بما في ذلك أولئك الذين ينزحون بسبب الأزمات)، وحصولهم على الأصول، والترويج لنظم إنتاج وتسويق زراعيين تستند إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية وإلى القوانين والعادات. وعلى منظمة الأغذية والزراعة أن تدعم الجهود الحكومية أو أن تقوم - عندما يُطلب منها ذلك وحسب الحاجة - بقيادة العمل الإنساني في البلدان المتضررة وتنسيقه وتعبئة الموارد له وتنفيذه مع ضمان المساءلة أمام الجهات المستفيدة. وستكفل المنظمة، لكي تكون فعالة في هذه الأدوار، توافر الاستعداد من خلال وجود قدرات على الاستجابة السريعة تجري المحافظة عليها بصفة منتظمة وتحكمها إجراءات تشغيلية معيارية. كذلك، ستشمل المساعدة صياغة خطط وطنية للتأهب للطوارئ تكون مراعية للمساواة بين الجنسين، وصيانتها من أجل إدارة التهديدات لنظم الزراعة والأغذية والتغذية.

228- وستسعى منظمة الأغذية والزراعة، بالتضافر مع اهتمامها بقدراتها على إدارة الأزمات، إلى تحسين قدرة البلدان والشركاء الآخرين في مجال العمل الإنساني من حيث القيادة الفنية، والترويج ودعم التنسيق فيما يتعلق بالأزمات التي تتعرض لها نظم الأغذية والزراعة. ومن ثم، ستهدف تنمية القدرات إلى وجود تدخلات إنسانية أكثر خضوعا للمساءلة وقوية، وستشمل تنمية القدرات أيضا التعامل مع إعادة التأهيل بعد الأزمة وعمليات الانتقال والتنمية الأطول أجلا. ومن أمثلة العمل الوقائي قبل الأزمات (وأثناءها أو بعدها) معالجة مسألة توافر الإمدادات الغذائية

وإمكانية الوصول إليها واستقرارها وسلامتها وجودتها، وذلك من قبيل إنشاء نظم محلية لإكثار البذور، وهي نظم شديدة الأهمية لضمان توافر بذور جيدة ومكيفة في الوقت المناسب (وذات دورة أقصر) لأصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء.

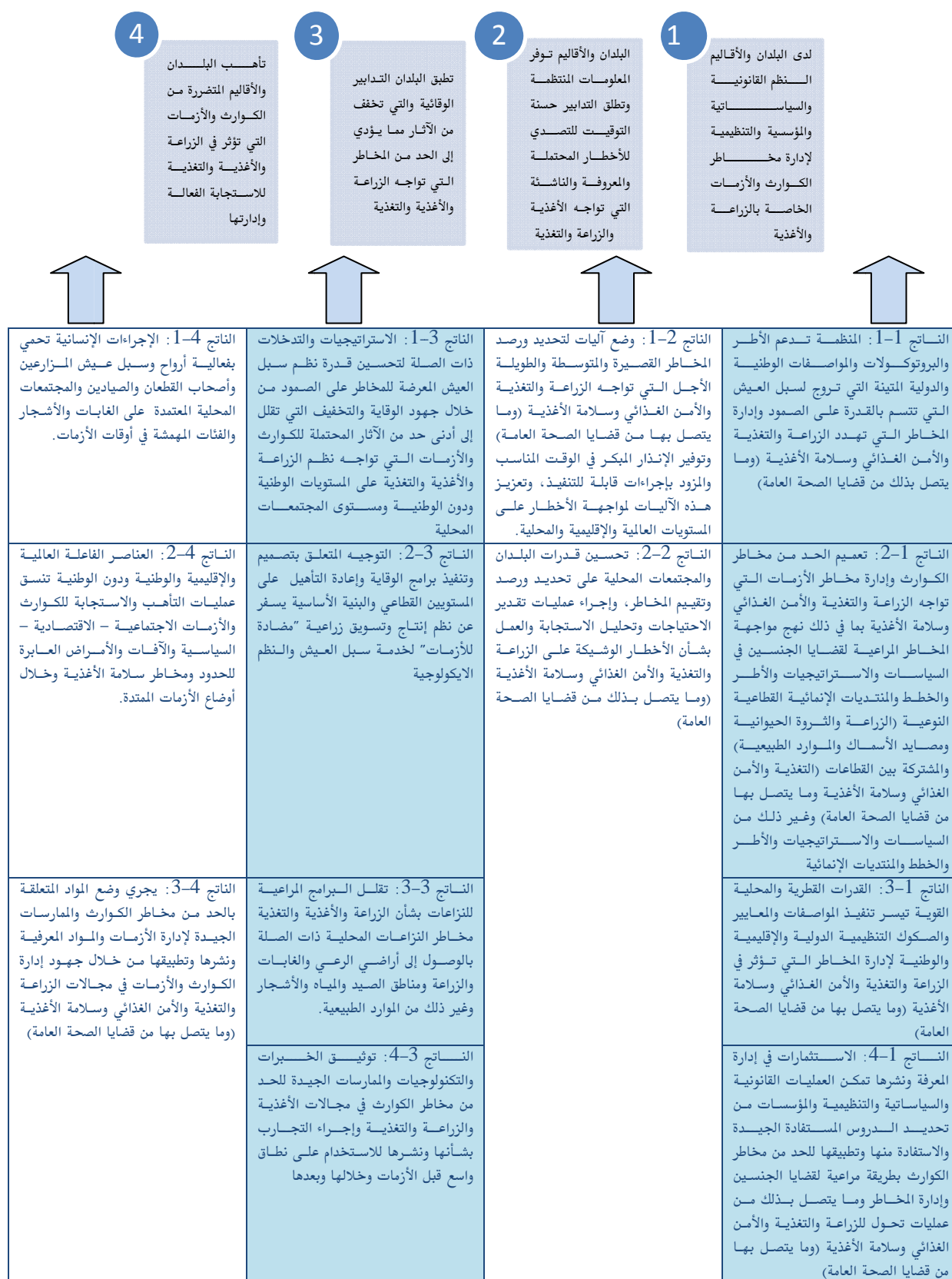
الناتج 4-2: تنسيق الجهات الفاعلة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والوطني الفرعي جهود تآهب واستجابات فعالة للكوارث والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية والآفات والأمراض العابرة للحدود والأخطار المتعلقة بسلامة الأغذية، وأيضا في حالات الأزمات الممتدة.

229- ستدعو منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها من قادة مجموعة الأمن الغذائي العالمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "الملاذ الأخير" في طوارئ الأمن الغذائي، إلى توفير تمويل متعدد السنوات للتخفيف من آثار الأزمات والتأهب لها والاستجابة لها والتعافي منها لا سيما دعما للخطط والتدخلات الحكومية والإقليمية والدولية. ويتوقف النجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجيات على تحسين الصلات بين وداخل الجهات الفاعلة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية على كل من الصعيد الوطني الفرعي والوطني والإقليمي والدولي.

الناتج 4-3: إعداد ممارسات جيدة ونواتج معرفية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات ونشرها وتطبيقها أثناء جهود إدارة الكوارث والأزمات المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

230- يمكن تطبيق المعرفة والممارسات الجيدة التي تُكتسب في إطار برامج الطوارئ على إدارة مخاطر الأزمات الأطول أجلا أيضا، لا سيما في حالات الأزمات والنزاع المتكررة. وستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز علاقات المساءلة التي تربطها بالسكان "المعرضين للمخاطر" ومع الحكومات والشركاء الآخرين، بما يشمل آليات تشاركية لإبداء تعليقات من المجتمعات المحلية من أجل تشكيل اتجاه التدخلات في إدارة الأزمة. وستدعو منظمة الأغذية والزراعة أيضا إلى إجراء تقييمات للأثر مراعية للمنظور الجنساني وإلى وضع برامج لطوارئ الزراعة والأغذية والتغذية يستعرضها الأقران. وسيجري تقديم مساهمات في شبكات التعلم الإنساني، من قبيل شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (تحليل النزاعات العنيفة على المستوى الصغير)، فضلا عن منتديات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للحد من المخاطر وإدارة الأزمات (من قبيل المنتدى العالمي للإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث، ومنتدى دافوس بشأن المخاطر، والآليات الإقليمية للاتحاد الأفريقي لاستهداف قضايا الجفاف وتغيير المناخ ونظم الإنذار المبكر بالنزاع، وغيرها)

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 5



المؤشرات والأهداف

402- تماشياً مع هدف وإستراتيجية الهدف الاستراتيجي 5، يتمثل الغرض من إطار الرصد في تقييم كيفية قدرة سبل المعيشة على الصمود من خلال زيادة الالتزامات وتحسين القدرات على إدارة مخاطر الكوارث والأزمات، ورصد المخاطر والإنذار المبكر، والوقاية والتخفيف لأغراض الزراعة والأغذية والتغذية.

403- وستواصل تأهيل التوليفة التي تعدها المنظمة مع شركائها واستكمالها في 2013 خلال بلورة ووضع الصيغة النهائية لإطار الرصد بما في ذلك منهجية خط الأساس، وأخذ العينات وتحديد الغايات. وستستمد البيانات المتعلقة بالمؤشرات المختارة من مصادر البيانات الثانوية ومن خلال الاستبيانات الوطنية التي ستجرى بالتآزر مع فرق الإستراتيجية الأخرى. واحتفظ بالعديد من مؤشرات الفقرة 2010-2013 وأدرجت في إطار الرصد المعني بهذا الهدف الاستراتيجي على النحو المبين في جدول المؤشرات.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات				
مستوى المؤشرات المؤقتة للهدف الاستراتيجي (ومصادرها)				
1-5 الحد من التعرض للمخاطر (النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث)				
2-5 تقليل الاعتماد على المعونة الغذائية، ومستوى سوء التغذية (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة اليونيسيف)				
001- البلدان والأقاليم التي لديها نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطر تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات التي تواجه الزراعة والأغذية والتغذية				
المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-1	وجود سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية و/ أو أطر تنظيمية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتي تشمل الزراعة والأغذية والتغذية والقطاعات ذات الصلة.	45 بلدا وضعت أو تبنت سياسات وطنية بشأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمات السليمة ومن خلال العمليات التشاركية (دال 2-1)	50	تحدد فيما بعد
2-1	سلطة مكرسة وكافية لإدارة المخاطر، وتوفير الموارد لتنفيذ خطط وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية على جميع المستويات الإدارية	51 بلداً نامياً/ بلداً تمر بمرحلة انتقالية تقدم أو بسبيلها إلى أن تقدم خدمات موحدة وذات كفاءة للتفتيش على الأغذية وإصدار شهادات بشأنها بحيث تلي التوصيات الدولية (دال 2-3)	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

تحدد فيما بعد	15	12 من بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر التي أدرجت في خططها القطرية للحد من المخاطر خطط عمل محددة للحد من المخاطر في الزراعة. (طاء 1-3)	3-1 الحد من مخاطر الكوارث جزء لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية
002- تقدم البلدان والأقاليم معلومات منتظمة، وتنفذ أعمالاً في حينها للتصدي للتهديدات المحتملة والمعروفة والناشئة التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي والتغذية			
الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت
تحدد فيما بعد	5	بلدان يجربان إقامة نظم لرصد السياسات والبرامج القطاعية المشتركة المستندة إلى النتائج التي تغطي شواغل انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو سوء التغذية (حاء 1-3)	1-2 وضع نظم لجمع ورصد وتقاسم البيانات بشأن أهم الأخطار والتهديدات بالمخاطر التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية
تحدد فيما بعد	35	27 من البلدان المعرضة للخطر التي أنشأت أو اتخذت خطوات لتحسين نظم الإنذار المبكر بشأن الزراعة والأمن الغذائي باستخدام برامج منسقة (طاء 1-1)	2-2 وجود نظم لتحليل المخاطر ونظم للإنذار المبكر والتحذير لجميع المخاطر الرئيسية التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية، بالاتصال بالمجتمعات المحلية
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	3-2 استخدام التحليلات المستندة إلى أدلة والبيانات المتعلقة بالأخطار والتعرض للخطر في إعطاء معلومات عند برمجة وتنفيذ القرارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية

003 تطبيق البلدان لتدابير اللوقاية والحد من تأثير المخاطر على نظم الأغذية والزراعة			
الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت
تحدد فيما بعد	24 (ألف 2-4) 35 (ألف 3-1) تحدد فيما بعد 10 بلدان وتدريب 80 مدرباً (هاء 4-) (2) تحدد فيما بعد	12 بلداً تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع و13 بلداً تستخدم مكافحة النوى (ألف 2-4) 27 بلداً طبقت تدابير لتحسين صلاحية المبيدات بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة (ألف 3-1) 43 بلداً ناميا/ يمر بمرحلة التحول وضعت استراتيجيات وخطط عمل وطنية لزيادة الوعي والتوعية بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك فوائدها التغذوية (دال 3-4) 4 بلدان تستخدم النهج المجتمعية التي وضعتها المنظمة لمكافحة الحرائق و50 مدرباً جرى تدريبهم (هاء 4-2) 8 بلدان أو منظمات أحواض الأنهار تعتمد استراتيجياتها على التعامل مع ندرة المياه على توصيات المنظمة (الإطار الشامل للتعامل مع ندرة المياه) (واو 2-1)	1-3 التنفيذ الفعلي للممارسات الجيدة والتكنولوجيات للحد من المخاطر على الزراعة والتغذية على جميع المستويات الإدارية
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	2-3 جاري تنفيذ إجراءات في الزراعة والأغذية والتغذية مرتبطة بالحماية الاجتماعية للحد من ضعف السكان الذين يواجهون الخطر و/أو الضرر
تحدد فيما بعد	49 (طاء 2-2)	27 بلداً حصلت على دعم من المنظمة ونفذت نهج مجموعة الأمن الغذائي لصياغة وإدارة مواجهة الطوارئ (طاء 2-2)	3-3 تنسيق وطني لأصحاب المصلحة المتعددين والآليات المتعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وإدارة التشغيل بما في ذلك التركيز على الحد من مخاطر الكوارث في التدخلات في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية

004- استعداد البلدان والأقاليم المتضررة من الكوارث والأزمات التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية للاستجابة، وإدارة هذه الاستجابة بصورة فعالة				
المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-4	التأهب لمواجهة الكوارث، ووجود خطط طوارئ من أجل الزراعة والأغذية والتغذية، وتكون فعالة في الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية	28 بلداً وشريكا قاموا بإدماج الزراعة والأمن الغذائي في خطط الطوارئ (طاء 1-2) خطتان للطوارئ القطرية أعدتا خصيصاً بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية (ألف 2-3) 65 بلداً نامياً وبلدان تمر بمرحلة تحول تنفذ إجراءات وطنية/إقليمية بمساعدة المنظمة وبدعم منها للوقاية من الأمراض الحيوانية/المنقولة عبر الحيوان (الحيوانات البرية المحلية والمائية، والحياة البرية) (باء 2-2) 31 بلداً نامياً/ تمر بمرحلة تحول وضعت برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر وتطبيق أفضل ممارسات المنظمة، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ (دال 1-3)	تحدد فيما بعد 30 (ألف 2-3) 100 (باء 2-2) 34 (دال 1-3)	تحدد فيما بعد
2-4	وجود آليات تنسيق فنية ومؤسسية فعالة وقابلة للمساءلة، وتنفيذ قدرات لإدارة الكوارث والأزمات من أجل الأغذية والتغذية والزراعة	56 في المائة من البلدان المدعومة من المنظمة وضعت ونفذت خططاً لإعادة التأهيل أو استراتيجيات لتعبئة الموارد من أجل الإنعاش الزراعي والانتقال (طاء 1-3) 27 من البلدان المدعومة من المنظمة وضعت ونفذت نهج مجموعة الأمن الغذائي لصياغة وإدارة مواجهة الطوارئ (طاء 2-2)	75 في المائة من البلدان (طاء 1-3) 49 (طاء 2-2)	تحدد فيما بعد
3-4	وجود آليات تنسيق فنية ومؤسسية فعالة وقابلة للمساءلة، وتنفيذ قدرات لإدارة الكوارث والأزمات من أجل الأغذية والتغذية والزراعة	59 في المائة من البلدان التي قامت المنظمة بدعم تنمية قدراتها في أعقاب الأزمات، نفذت تدابير لتعزيز مرونة نظم الأغذية والزراعة (طاء 2-3)	80 في المائة من البلدان (طاء 2-3)	تحدد فيما بعد

المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 5)

منطقة الساحل والقرن الأفريقي

233- إن الوزارات الرئيسية وأجهزة الحكم المحلي المسؤولة عن الزراعة والأغذية التغذوية ليست مهيأة بدرجة كافية للتعامل مع الأخطار والمخاطر التي يتزايد تعقدها. فالكوارث والأزمات يمكن أن تكون أكبر حتى من أقوى البلدان وأكثر المؤسسات استعداداً، مثلما أظهرت "الكوارث الضخمة" التي حدثت في السنوات الأخيرة. وقد دعت مؤتمرات منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية ولجانها الفنية إلى تقديم الدعم المستمر للبلدان والسكان المعرضين للمخاطر من أجل الحد من مخاطر الأزمات والكوارث ومنعها والتأهب لها والتخفيف منها والاستجابة لها والتعافي منها والحوكمة الفعالة للأمن البيولوجي والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وفي الوقت نفسه، سيلزم أن يؤخذ في الاعتبار ما يوجد في الأقاليم من تنوع وخصوصية. والهدف من هذه المبادرة الإقليمية هو معالجة إقليميين في أفريقيا معرضين بوجه خاص لأخطار متعددة وكوارث هما: منطقة الساحل والقرن الأفريقي.

234- وفي هذه المنطقة الشديدة التنوع، تشمل المخاطر التي تهدد سبل المعيشة القادرة على الصمود ما يلي: حالات الجفاف والفيضانات والمخاطر الطبيعية الأخرى (الأعاصير الحلزونية والزلازل والتسونامي)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وتوسُّع المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ وآثار تغير المناخ؛ ونقص المياه؛ والأزمات الممتدة؛ وغزو الجراد؛ وتهديدات الصحة الحيوانية العابرة للحدود؛ والنزاعات بين الرعاة والمزارعين؛ والتهديدات لسلامة الأغذية؛ وحرائق الغابات وغيرها من أشكال الغطاء النباتي. وهذا يتطلب تنمية قدرات متعددة التخصصات للقيام بعمل شامل في مجال القدرة على الصمود بحيث تكون هناك تدخلات متسقة على صعيد الطوارئ والتنمية والاستثمار والسياسات.

406- تركز هذه المبادرة الإقليمية البرنامجية على النتيجة التنظيمية 1، ومن ثم فإن الاهتمام ينصب على تقليل المخاطر وحوكمة إدارة الأزمات من خلال ما يلي:

(أ) إدراج الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، بما يشمل اتباع نهج إزاء المخاطر مراعية للمنظور الجنساني، في سياسات قطاعية محددة (الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، وسياسات مشتركة بين القطاعات (التغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة))، وغير ذلك من السياسات والاستراتيجيات والأطر والخطط والمنتديات التنموية ذات الصلة؛

(ب) تنمية القدرات القطرية والمحلية القوية لتيسير تنفيذ المعايير والقواعد والصكوك التنظيمية الدولية والإقليمية والوطنية لإدارة المخاطر المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة)؛

(ج) توفير الاستثمارات في إدارة المعرفة ونشرها لتمكين العمليات والمؤسسات القانونية والسياسية والتنظيمية من تحديد وتسجيل وتطبيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وما يتصل بها من عمليات انتقال على نحو يراعي المنظور الجنساني من أجل الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

236- سيتميز تحقيق هذه النواتج في منطقة الساحل والقرن الأفريقي بثلاثة "منتجات" أساسية. وهذه ستضع الأسس لتدخلات متسقة ومستمرة بالنسبة إلى الطوارئ والتأهيل والمرحلة الانتقالية والتنمية والاستثمار والسياسة العامة وذلك لزيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود في هذين الإقليمين الفرعيين، بالتعاون الوثيق مع البلدان والسلطات الإقليمية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية: (أ) وضع برامج صمود متعددة السنوات لمنطقة الساحل والقرن الأفريقي وامتلاكها على جميع المستويات؛ (ب) شراكات إستراتيجية بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومنظمة الأغذية والزراعة للتعلم المشترك بين الأقاليم وجمع ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالقدرة على مواجهة المخاطر المتعددة؛ (ج) دراسة مرجعية عن "اقتصادات القدرة على مواجهة في الأراضي الجافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" أعدت مع البنك الدولي و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

(أ) وضع برامج صمود متعددة السنوات لمنطقة الساحل والقرن الأفريقي وامتلاكها على جميع المستويات.

(ب) شراكات إستراتيجية بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومنظمة الأغذية والزراعة للتعلم المشترك بين الأقاليم وجمع ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالقدرة على مواجهة المخاطر المتعددة.

(ج) دراسة مرجعية عن "اقتصادات القدرة على مواجهة في الأراضي الجافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" أعدت مع البنك الدولي و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.